الاتحاد البرلماني العربي

المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب

التقرير العام الصادر عن

المؤتمر التاسع والعشرين

للاتحاد البرلماني العربي

" القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين "

المملكة الأردنية الهاشمية– عمّان، 3–4 آذار / مارس 2019

التقرير العام الصادر عن المؤتمر التاسع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي

" القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين "

المملكة الأردنية الهاشمية– عمان، 3–4 آذار / مارس 2019

تحت الرعاية السامية **لحضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه**، وإعمالاً لميثاق الاتحاد البرلماني العربي، وبناء على توصية اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي في دورتها الرابعة والعشرين، واستجابة لدعوة كريمة من معالي الدكتور علي عبد العال، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المصري، والدعوة الكريمة من معالي المهندس عاطف الطراونة، رئيس مجلس النواب الأردني، انعقد في عمان، عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية، يومي الثالث والرابع من شهر آذار / مارس 2019، المؤتمر التاسع والعشرون للاتحاد البرلماني العربي.

شاركت في أعمال المؤتمر وفود تمثل الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي في البلدان الآتية:

1. المملكة الأردنية الهاشمية.
2. دولة الإمارات العربية المتحدة.
3. مملكة البحرين.
4. الجمهورية التونسية.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
6. جمهورية جيبوتي.
7. المملكة العربية السعودية.
8. جمهورية السودان.
9. الجمهورية العربية السورية.
10. جمهورية الصومال الفيدرالية.
11. جمهورية العراق.
12. سلطنة عمان.
13. دولة فلسطين.
14. دولة قطر.
15. جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية.
16. دولة الكويت.
17. الجمهورية اللبنانية.

18.جمهورية مصر العربية.

19.المملكة المغربية.

20.الجمهورية اليمنية.

وشارك في أعمال المؤتمر بصفة مراقب ممثلو المنظمات التالية:

1.البرلمان العربي.

2.جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية.

3.مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي.

4.مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

5.اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

6.الاتحاد البرلماني الإفريقي.

7.الاتحاد البرلماني الدولي.

8.الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط.

9.المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية.

10.ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة.

11.اتحاد المحامين العرب.

جلسة الافتتاح:

افتتح المؤتمر بتلاوة آيات بيّنات من الذكر الحكيم، ثم استمع أعضاء المؤتمر والضيوف المشاركون إلى **كلمة معالي المهندس عاطف الطراونة، رئيس مجلس النواب، مندوب حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه**، استهلها مرحباً بالسيدات والسادة رؤساء البرلمانات والمجالس ورؤساء الوفود ورؤساء المنظمات العربية والإقليمية والدولية وأعضاء الوفود، في المملكة الأردنية الهاشمية التي تحتضنُ أعمالَ القمّة البرلمانية في دورتِها التاسعةِ والعشرينَ في عمانْ، والتي اجتمعتْ تحتَ عنوانْ "**القدسُ عاصمةٌ أبديةٌ لدولةِ فلسطين**".

ونقل تحياتِ جلالةِ الملك عبد الله الثاني ابن الحسين لهم جميعاً، مرحباً بهم بين أهلِهم في الأردنِ، متمنياً لهم طيب الإقامة.

وجاء في كلمة معاليه:

نجتمعُ اليومَ وسطَ ظروفٍ عربيةٍ دقيقةٍ، وملفاتٍ عالقةٍ، وقضايا تتطلعُ شعوبُنا إلى حلها، على أُسسٍ من العدالةِ واستعادةِ الأمنِ والاستقرارِ لمنطقتِنا العربية.

وبالنظرِ إلى هذا الواقعِ الذي نتطلعُ إلى تغييرِهِ، فمطلوبٌ منا تكثيفُ جهودِنا العربيةِ الجامعةِ، وتسليحها بالإرادةِ الصلبةِ، من خلال إعادةِ الزخمِ لمؤسساتِ العملِ العربِي المشترْك، والتي نُمثِلُ نحنُ واحدةً من أعمدتِها عبر اتحادِكم البرلماني.

ولأن مفهومَ التضامنِ والعملِ العربِي المشتركِ هو مبدأٌ راسخٌ في معتقداتِنا وقيمنا الوطنيةِ، فلعلنا نحتاجُ إلى البحثِ في كلِ شأنٍ يُعظمُ المشتركاتِ بيننا، ويُحّجمُ الاختلافاتِ في وجهاتِ النظر.

وقد يحتاجُ هذا الأمرُ أن نجلسَ تحتَ شعارِ تعزيزِ المسؤوليةِ المشتركةِ في مواجهةِ التحدياتِ التي تتعرضُ لها المنطقةُ، فلم تعدْ هذه القيمُ ترفاً، بل نجدُ أن شعوبنا أضحتْ بحاجةٍ ملحةٍ لإعادةِ توحيدِ المواقفِ وجمعِ الكلمة.

وأشار إلى أن القضيةَ الفلسطينيةَ هي القضيةُ المركزيةُ، وإنّ أي حلٍ لا يضمنُ العدالةَ وحمايةَ الحقوقِ هو حلٌ غيرُ قابلٍ للحياةِ، وإنّ استمرارَ الظلمِ الذي يتعرضُ له الشعبُ الفلسطينيُ هو كارثةٌ إنسانيةٌ على المجتمعِ الدوليّ أن يتحملَ أعباءها.

وبهذا السياقْ، لن تستقرَ المنطقةُ والإقليمُ من دونِ حلٍ عادلٍ يضمنُ إنهاءَ الاحتلالِ، ويضمنُ للفلسطينيينَ قيامَ دولتِهم على تراهِم الوطنيّ وعاصمتها القدسُ الشرقيةُ، دون إسقاطٍ لحقِ العودةِ والتعويضِ للاجئينَ الفلسطينييْن.

كما أنَ الأردنَ ومن منطلقِ الوصايةِ الهاشميةِ على المقدساتِ الاسلاميةِ والمسيحيةِ في القدسِ الشريف، سيواصلُ دورهُ في رعايةِ المدينةِ المقدسة، وهذا من ثوابتِنا، التي لن نحيدَ عن تأديتِها، مُحذرينَ من

أي محاولةٍ تمسُ بالوضعِ التاريخيّ والقانونيّ القائمِ للقدسِ والمقدسات، ومحاولاتِ طمسِ هويةِ المدينةِ المقدسةِ، والإجراءاتِ الإسرائيليةِ الأحاديةِ، التي تمثلُ انتهاكاتٍ مستمرةٍ وتصعيداً خطيراً.

إن وضعَ حدٍ للانتهاكاتِ الإسرائيليةِ بحقِ الشعبِ الفلسطيني، هو واحدٌ من أهمِ خطواتِ تمكينِ جهودِ الحربِ على الإرهاب، من خلالِ قطعِ الطريقِ على القوى الظلاميةِ التي تستغلُ هذا الأمرْ، في كسبِ تأييدِ أفكارها المتطرفةِ، وهي الحربُ التي أوجعتنا جميعاً، سواءٌ للفعلِ الإجراميّ الذي مورسَ بحقِ شعوبٍ في منطقتِنا والعالم، أو محاولاتِهم تشويه تعاليمِ الدينِ الاسلاميّ السمحةِ التي مثلتْ منطلقاتٍ للبشريةِ تدعو لقيمِ الاعتدالِ والتسامحِ وقبولِ الآخرِ والعيشِ المشترك.

وبهذا الصدد لا يفوتُنا تهنئةُ جمهوريةِ العراقِ الشقيقِ على نصرِها في الحربِ على الإرهاب، ونجاحِ العمليةِ السياسيةِ، مُتوجةً بفعلٍ ديمقراطيٍ أفرزَ مجلسَ نوابٍ يمثلُ مكوناتِ الشعبِ العراقيَ كافةً، وملتزمٍ بتحسينِ ظروفِ هذا البلدِ العظيمْ، من خلالِ عمليةِ إعادةِ الإعمار، واهتمامهِ بقضايا أمتهِ والانتصارِ لها.

إن العمليةَ السياسيةَ التي أفرزتْ حكومةً توافقيةً تعملُ جنباً إلى جنبْ، مع مؤسسةِ الرئاسةِ والبرلمانْ، ضمنَ مساراتٍ متناغمةٍ، تَصهرُ مكوناتِ الشعبْ، وتضعُ نُصبَ عينِها تحسينَ حياةِ المواطنِ العراقي، وعودتهِ كعنصرٍ فاعلٍ في مساراتِ العمل العربيّ المشترك.

أما عن الجمهوريةِ العربيةِ السوريةِ الشقيقةِ، فلابدّ من تحركٍ فاعلٍ تجاه التوصلِ إلى حلٍ سياسي يضمنُ وحدةَ سوريا أرضاً وشعباً، ويعيدُ لسوريا عافيتَها، لتستعيدَ دورها الأساسي في استقرار المنطقةِ، وركناً من أركانِ العمل العربيّ المشترك.

كما ندعو إلى تظافرِ الجهودِ للحفاظِ على الاستقرارِ في سوريا، وعلى الإنجازاتِ التي تم تحقيقُها ضدّ تنظيمِ داعش الإرهابي، ودعمِ الجهودِ التي تُمهد الطريقَ أمامَ العودةِ الطوعيةِ للاجئينَ السوريينَ إلى وطنهم.

مثلما يتوجبُ علينا الوقوف إلى جانبِ الأشقاءِ في اليمنِ، ومساندتِهم في مساعيهم لتحقيقِ الأمنِ والاستقرارِ في مختلفِ أرجاءِ بلادِهم ودعمِ جهودِ حلِ الأزمةِ وفقَ القرارِ الأممي 2216، ومخرجاتِ الحوار الوطنيّ والمبادرةِ الخليجيةِ، مثلما يتوجبُ العملُ على مساندةِ الأشقاءِ الليبيينَ في التوصلِ إلى حلٍ سياسيٍ، وبما يحققُ الأمنَ والاستقرارَ فيها ويضعُ أبنائَها على أعتابِ مستقبلٍ واعدٍ تتخلصُ معهُ من وقعِ الاحترابْ.

كما يتوجب علينا الوقوف الى جانب الاشقاء في السودان، بما يحفظ امنهم واستقرارهم ووحدتهم.

وأكد أن المملكةَ الأردنيةَ الهاشمية ستظلُ على الدوامْ عاصمةَ الوفاقِ والاتفاقْ، مستمدينَ رسالتَنا من ثوابتِ الثورةِ العربيةِ الكبرى، التي انتصرتْ معها أمتُنا في حفظِ هويتِها وسيادتِها.

وسيظلُ الأردنُ ثابتاً على دعوتهِ في تبني خارطةِ طريقٍ للخروجِ من الأزماتِ الراهنةِ، وفق رؤىً ومبادراتٍ عربيةٍ، تأطرُها مؤسساتُ العملِ العربيّ المشترك، وذلكَ لوضعِ حدٍ للتدخلاتِ في المنطقةِ، والعبثِ بأمنِها واستقرارِها.

واختتم كلمته متمنياً للقمّة البرلمانيةِ أن تَبلُغَ أهدافَها، عبرَ التوافقِ على مضامينِ الوحدةِ وتفعيلِ منظومةِ العملِ الجماعيّ لمواجهةِ التحدياتِ وتجاوزِ الظروفِ المحيطةِ بشعوبِنا العربيةِ، التي أنهكتها تداعياتُ الحروبِ والأزماتْ.

ثم تحدث معالي الدكتور علي عبد العال، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب في جمهورية مصر العربية الشقيقة، أعرب عن جزيل شكره وعظيم امتنانه للمملكة الأردنية الهاشمية برلماناً وحكومة لما لاقوه من كرم الضيافة، وحفاوة الاستقبال، ودفء المشاعر الأخوية.

وجاء في كلمة معاليه:

إن القضية الفلسطينية هي قضيتنا الأساسية التي نناقشها اليوم في مؤتمرنا هذا. وقد اتخذنا قراراً لأن تكون عنوان مؤتمرنا هذا، بسبب القرار الأرعن الذي اتخذته الإدارة الأمريكية بشأن القدس.

هذا القرار الذي تنكّر كما قلت لكل مبادئ القانون الدولي ... عديم الأثر تماماً من الناحية القانونية، ولن نعتد به على الإطلاق، ولن يكسر إرادتنا لعدم الدفاع عن القضية الفلسطينية وعن القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية.

هذه الأرض العزيزة علينا دفع العرب الغالي والنفيس، من أجل تحريرها... ونحن في مصر ومعنا الأمة العربية خُضنا حروباً كثيرة من أجل القضية الفلسطينية. وكانت المأساة في سنة 1967، حيث أُحتلت العديد من الأراضي الفلسطينية. ولكن هذا الاحتلال يظل احتلالاً، ويداً غاصبةً لأرض عربية .... والاحتلال مهما طال أمده لا يمكن أن يؤدي إلى ضياع الحق.

فنحن ما نزال نكافح، وما زلنا نمد يدنا في كافة المحال الدولية، من أجل سلام عادل يقوم على حل الدولتين ... دولة فلسطينية عاصمتها القدس ودولة أخرى إسرائيلية، بحيث يكون هناك دولتان يعيشان جنباً إلى جنب.. هذا هو الحل الوحيد الذي يمكن أن نقبل به، ولا يمكن أن نقبل بديلاً عنه.

لذا، اتخذنا كما ذكرت عنوان هذا المؤتمر "القدس عاصمة أبدية للدولة الفلسطينية"، واتفقنا في اجتماعنا التشاوري بالأمس أن يكون هذا الموضوع هو الوحيد على جدول الأعمال.

ربما نختلف كعرب في كثير من القضايا، وهذا هو حالنا للأسف الشديد، ولكننا اتفقنا على قضية العرب الأولى: قضية فلسطين، والقدس عاصمة للدولة الفلسطينية.

أتينا إلى هنا منفتحين، ومنفتحة عقولنا، وصافية قلوبنا، ولدينا عزيمة قوية بأن نخرج بقرار موحد.. ليس قراراً يعتمد على الأقوال، وإنما قرار يذهب إلى تفعيل هذه الأقوال إلى واقع عملي.

لن نكتفي بهذا القرار هنا، وإنما سنشكل مجموعات عمل تذهب إلى كل المحافل الدولية، ويكون شاغلها الوحيد هو القضية الفلسطينية والقدس عاصمة للدولة الفلسطينية، لتوعية كل شعوب العالم بأن هذا القرار الأرعن الذي اتخذته الإدارة الأمريكية، باعتبار القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، قرار جائر ..... قرار اعتدى على حقوق شعب ما يزال يقاتل حتى الآن.

ونحن نرى الأطفال الفلسطينيين سلاحهم الحجارة أمام جيش مُزود بكافة الأسلحة ... ليس من دولة واحدة يتم تزويده بهذه الأسلحة ولكن من الكثير من الدول .... فنرى طفل معه حجارة وجيش جرار بالأسلحة الحديثة.

ومع ذلك، فإن إرادة هؤلاء الأطفال هي محل تقدير وملحمة يراها الجميع صباحاً ومساءً ... هذه الملحمة تؤكد حيوية الشعب الفلسطيني الذي يجب أن نقدم له كل العون والتقدير.

لقد جفت المنابع لمساعدة هؤلاء الأطفال في مدارسهم، وتوقف الدعم عن منظمة الأونروا ... ماتت القلوب وتحجرت العقول أمام عدو صلف، لا يعرف إلا قوة السلاح .....

فعلينا جميعاً أن ننسى خلافاتنا ... علينا جميعاً أن نتجه إلى دولة فلسطين .... علينا جميعاً أن نُلبي نداء القدس ... وللقدس سلام آت ... للقدس سلام آت.

وفي ختام كلمته، أكّد أنه مهما طال الزمن، ستظل فلسطين دولة عربية على الأراضي المحتلة عام 1967، والقدس عاصمة لها ... هذا هو الحل الوحيد الذي يقبل به العالم العربي وأتمنى أن نكون جميعاً يداً واحدة من أجل الدولة الفلسطينية ... من أجل القدس عاصمة لها.

وقبل اختتام أعمال الجلسة الافتتاحية، **تم تعيين معالي الدكتورة أمل عبد الله القبيسي**، رئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، **نائباً للرئيس، ودولة الأستاذ نبيه بري**، رئيس مجلس النواب في الجمهورية اللبنانية، **أمين سر المؤتمر. إضافة** إلى تشكيل اللجان وأخذ صورة جماعية.

جلسات العمل:

في بداية جلسة العمل الأولى، ترأس المؤتمر معالي المهندس عاطف الطراونة، رئيس مجلس النواب في المملكة الأردنية الهاشمية.

وافق المؤتمر على جدول الأعمال المقترح من اللجنة التنفيذية للاتحاد، بعد أن تم تقديم بعض البنود حيث أصبح على النحو الآتي:

1. إقرار جدول الأعمال.
2. تكريم الرئاسة السابقة للاتحاد.
3. منح الفائزين جائزة التميز البرلماني العربي لكافة الفئات.
4. تقرير الرئيس عن نشاطه ونشاط اللجنة التنفيذية منذ المؤتمر السابع والعشرين.
5. تقرير الأمين العام حول أوضاع الاتحاد وأنشطته منذ المؤتمر السابع والعشرين.

6. تقريرا الدورتين 24 و25، للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي للمصادقة عليهما.
7. كلمات السيدات والسادة رؤساء البرلمانات والمجالس ورؤساء الوفود.
8. اجتماعات اللجان الدائمة في الاتحاد:
   أ. لجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية.
   ب. لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.
   ج. لجنة شؤون المرأة والطفولة.
9. تشكيل لجنة الصياغة.
10. الحساب الختامي لعام 2018.
11. مشروع برنامج العمل ومشروع موازنة الاتحاد لعام 2019.
12. التنسيق لعمل المجموعة العربية في الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية.
13. انتقال الرئاسة.
14. ما يُستجد من أعمال.

بعد ذلك تمّ بحث بنود جدول الأعمال على النحو الآتي:

1- تكريم الرئاسة:

وافق المؤتمر على تقديم درع تكريم إلى معالي الدكتور علي عبد العال، رئيس مجلس النواب في جمهورية مصر العربية، وذلك تقديراً لجهوده في خلال فترة ترؤُّسِه الاتحاد البرلماني العربي.

2- منح جائزة التميز البرلماني العربي:

وافق المؤتمر على تقرير اللجنة الخاصة بجائزة التميز البرلماني العربي التي اجتمعت في القاهرة بتاريخ 2018/12/14، وعلى توصية اللجنة التنفيذية للاتحاد في دورتها الرابعة والعشرين التي انعقدت في القاهرة بتاريخ 2018/12/15، وعلى تقرير اللجنة الخاصة بجائزة التميز البرلماني العربي التي انعقدت في بيروت بتاريخ 2019/01/27، وعلى توصية اللجنة التنفيذية للاتحاد في دورتها الخامسة والعشرين التي انعقدت في عمان بتاريخ 2019/02/28، بمنح جوائز التمييز وفقاً لما يلي:

1- مرشح الفئة الأولى – رئيس البرلمان:

معالي الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ رئيس مجلس الشورى – المملكة العربية السعودية

2- مرشح الفئة الثانية – عضو البرلمان:

معالي الأستاذة سامية حسن سيد أحمد إدريس	عضو المجلس الوطني – جمهورية السودان
معالي الدكتور ميشال موسى	عضو مجلس النواب – الجمهورية اللبنانية
سعادة السيد راكان يوسف النصف	عضو مجلس الأمة – دولة الكويت

3- مرشح الفئة الثالثة : " أمين عام البرلمان "

سعادة السيد عبد الجليل إبراهيم الطريف	الأمين العام لمجلس الشورى – مملكة البحرين
سعادة الأستاذ عدنان ضاهر	الأمين العام لمجلس النواب – الجمهورية اللبنانية
سعادة الأستاذ عبد القادر عبد الله خلف الله	الأمين العام للمجلس الوطني – جمهورية السودان
سعادة الشيخ علي بن ناصر المحروقي	الأمين العام لمجلس الشورى – سلطنة عمان

4- مرشح الفئة الرابعة : " الباحث البرلماني "

الدكتور مصطفى ناجي واحد	رئيس قسم الأبحاث في مجلس النواب – جمهورية العراق
الدكتور أشرف عبد العزيز عبد القادر	كبير الباحثين بالمكتب الفني للأمين العام للمؤتمرات البرلمانية الدولية في مجلس النواب – جمهورية مصر العربية

3 – تقرير الرئيس:

وافق المؤتمر على التقرير المقدم من معالي الدكتور علي عبد العال، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المصري، المتضمن نشاطه ونشاط اللجنة التنفيذية منذ المؤتمر السابع والعشرين للاتحاد.

4 – تقرير الأمين العام:

وافق المؤتمر على التقرير المقدم من الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، للفترة من 2018/04/06 ولغاية انعقاد المؤتمر التاسع والعشرين.

5 – تقرير الدورتين (24) و(25) للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي:

وافق المؤتمر على توصيات اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والعشرين التي انعقدت في القاهرة بتاريخ 2018/12/15، وعلى توصيات اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والعشرين التي انعقدت في عمان بتاريخ 2019/02/28.

6 – دعت الرئاسة الجليلة إلى الاستماع إلى كلمات السيدات والسادة رؤساء البرلمانات والمجالس ورؤساء الوفود ورؤساء المنظمات العربية والإقليمية والدولية، مرتّبة بحسب الترتيب

الأبجدي لأسماء الدول، وسيتم البدء بالسيدات والسادة رؤساء البرلمانات والمجالس، ثم السادة نوّاب الرؤساء، ثم السادة رؤساء الوفود ثم السيدات والسادة رؤساء المنظمات.

وجاءت الكلمات على النحو التالي:

1- ألقت معالي الدكتورة أمل عبد الله القبيسي، رئيسة المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة كلمة جاء فيها:

اسمحوا لي أن أتقدم بوافر الامتنان وجزيل الشكر لمعالي الأخ الفاضل والأستاذ الجليل الدكتور/ علي عبد العال رئيس الاتحاد البرلماني العربي، على جهوده الكبيرة وعطاؤه المتميز، وإسهاماته القيّمة خلال فترة رئاسته للاتحاد، حيث قدم المثل والقدوة في العمل المخلص والعطاء من دون حدود دفاعاً عن القضايا والحقوق العربية.

كما يسعدني أن أتقدم بخالص الشكر والإجلال والتقدير لصاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية على رعاية جلالته لأعمال الدورة الحالية للاتحاد البرلماني العربي، ودعمه المستمر واللامحدود للتعاون العربي المشترك.

وأتقدم بالتهنئة إلى معالي الأخ المهندس عاطف الطراونة، بانتخابه رئيساً للدورة الحالية للاتحاد البرلماني العربي، مع أخلص تمنياتي بالتوفيق في مهمته، وكلّنا ثقة في قدرة معاليه على قيادة دفّة العمل في الاتحاد البرلماني العربي وتوجيه بوصلته في مرحلة دقيقة ومعقّدة يشهد فيها العمل العربي المشترك على الصعيدين الرسمي والبرلماني، تحديات كبيرة.

كما أسجّل شكري وتقديري العميق إلى مجلس النواب بالمملكة الأردنية الهاشمية لحفاوة الاستقبال وكرم ضيافتكم على أرض المملكة الشقيقة، والشكر موصول للجنة المنظمة والأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي وعلى رأسها سعادة الأمين العام الأخ فايز الشوابكة، على ما بذلته من جهد واضح في الإعداد والتحضير الفاعل والمتميز لإنجاح أعمال هذا المؤتمر، وتحقيق نتائجه المرجوة ومبتغاه الإيجابي لصالح شعوب أمتنا العربية.

وأكّدت أن القضية الفلسطينية تبقى قضية العرب المركزية الأولى رغم كل الشواغل والمشاغل، الداخلية والخارجية لدولنا العربية كافة، حيث تمر القضية والشعب الفلسطيني بمنعطف تاريخي بالغ الدقة وتواجه تحدياً مصيرياً يتطلب من جميع الدول العربية التكاتف والتعاون والعمل الجاد من أجل وحدة الصف وتعزيز التضامن، وأن نضع عنوان هذا المؤتمر «القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين» بوصلة لعملنا، ومبدأً راسخاً يؤكد الدعم العربي المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني، في ظل المحاولات الإسرائيلية الحثيثة لعرقلة جهود السلام والتنصّل من الالتزامات الدولية وانتهاك الأعراف والقوانين الدولية، من

خلال السعي المستمر للمساس بالوضعية التاريخية والقانونية للقدس، خاصة في ضوء تبنّي الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر 2018، قراراً بأحقية الشعب الفلسطيني في الحصول على حماية دولية،

كما أكّدت على استمرار موقف دولة الإمارات التاريخي الداعم لحق الشعب الفلسطيني، في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، والإدانة بأقسى العبارات.. لكل الإجراءات والممارسات الإسرائيلية الاستفزازية سواء في القدس أو في غيرها من الأراضي الفلسطينية المحتلة،

وأكّدت أن احترام القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية الصادرة من الأمم المتحدة، في مختلف النزاعات والأزمات في المنطقة العربية هي السبيل الأساسي، والمفتاح الضامن لديمومة السلام والاستقرار الإقليمي والعالمي.

وفي ذات الإطار قالت إن موقفنا واضح... في كل من سوريا وليبيا بشأن تطبيق قرارات الشرعية الدولية، ... والحفاظ على وحدة الدولة الوطنية، ... وصد أي محاولات لزعزعة الأمن والاستقرار في هذه الدول من خلال محاربة جماعات الإرهاب وتنظيماته، ... وضمان تدفق المساعدات الإنسانية وإمدادات الأغذية والدواء للمحاصرين واللاجئين والنازحين في مناطق الأزمات والصراعات،

وتابعت قائلة: نحن في دولة الإمارات... نولي هذا الجانب أهمية بالغة في سياستنا الخارجية، حيث أننا نسخّر إمكاناتنا ومواردنا من أجل أغراض إنسانية في مناطق الصراعات والتوترات، ونعمل وفق مبدأ قائم على أن المساعدات الإنسانية مدخل أساسي للاستقرار.

وأكّدت أنّ التمسك بسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، على جزرها الثلاث التي تحتلها إيران (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) يبقى أحد أهم ثوابتنا، ... وتبقى جزرنا أولوية مطلقة في عملنا، ونؤكد موقف دولتنا... بشأن ضرورة إنهاء إيران احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث عبر تسوية سلمية، إما بالمفاوضات المباشرة الجادة، أو التحكيم الدولي، ونحن إذ نشير إلى صدور العديد من القرارات البرلمانية العربية المعبرة عن التضامن العربي التام والمطلق، مع دعوة الإمارات في هذا الشأن، إلا أن إيران ما زالت على موقفها الاستعلائي في رفض الدعوات الإماراتية والعربية، بشأن إنهاء احتلال الجزر الإماراتية العربية التي ستبقى أحد أهم الملفات التي تجسد سوء النوايا الإيرانية والرغبة في ممارسة الهيمنة وبسط النفوذ وانتهاك مبادئ القانون الدولي.

وأشارت إلى أننا ندعو إلى تعزيز مبدأ السيادة الوطنية، من خلال رفض التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية لأوطاننا العربية، أو إثارة الفتن والانقسامات والاضطرابات من خلال الميليشيات الطائفية المسلحة، حيث تسعى بعض القوى الإقليمية، وفي مقدمتها إيران إلى تقويض أمن المنطقة عبر نشر الفوضى والعنف والطائفية، ونلحظ جميعاً الآثار المدمرة للتدخل الإيراني في دول عربية عدة، ونخص بالذكر ما تقوم به إيران في اليمن الشقيق، من تزويد ميليشيات الحوثي الانقلابية بالصواريخ والأسلحة والطائرات المسيرة، مما أسهم في إطالة أمد الأزمة اليمنية، وتفاقم الوضع الإنساني للشعب اليمني الشقيق،

وصعوبة القيام بتقديم المساعدات الإنسانية، للأشقاء في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيين. حيث لا تزال جماعة الحوثي الانقلابية تماطل وتراوغ وتتهرب من استحقاقات الحل والتسوية السياسية لإنهاء الأزمة، ووقف معاناة الشعب اليمني الشقيق، فالانتهاكات والخروقات الواضحة التي يرتكبها الحوثيون والمماطلة في تنفيذ اتفاق ستوكهولم، تكشف دور إيران وتأثيرها وضغوطها وسوء نوايا الميليشيا الانقلابية ومساعيها الخثيثة لإفشال جهود السلام التي تجري برعاية الأمم المتحدة.

وفي هذا المقام أود أن أشير أيضاً إلى أن ما تقوم به قوات التحالف العربي، لتمكين السلطة الشرعية من بسط سيطرتها على مقدرات وأمن وأرض اليمن، إنما هو دفاع عن الأمن القومي العربي في مجمله وليس دفاعاً عن قطر عربي شقيق فحسب، لأن إيران تستهدف من خلال دعمها لوكلائها الطائفيين الانقلابيين من جماعة الحوثي، أمن بلداننا العربية جميعها باعتبار الأمن القومي العربي كل لا يتجزأ، فالتدخلات الإيرانية لا تهدد أمن منطقة الخليج العربي فقط، وإنما تهدد أيضاً أمن الملاحة البحرية في البحر الأحمر الذي يمثل شرياناً حيوياً لحركة التجارة العربية، والانفتاح على العالم. ولعل هذه المطامع الإيرانية في بلداننا العربية تمثل استدعاء لصراعات وعُقد تاريخية يحاول النظام الإيراني مداواتها عبر إثارة النعرات الطائفية، والاختلافات المذهبية، وتفتيت أبناء الشعب الواحد، إلى فرق متناحرة كي يسهل تفكيك الدول والسيطرة على مقدرات شعوبها. لذا فإننا نطالب بموقف واضح وصريح في التقرير النهائي الذي سيصدر عن اللجنة السياسية ويعرض على هذا المؤتمر تجاه المواقف والتهديدات الإيرانية المتفاقمة وجزرنا المحتلة.

واعتبرت أن المشهد العربي في مجمله يوضح حجم التحديات والظروف التنموية الصعبة التي تواجه الأمن القومي العربي والعمل العربي المشترك، وهي تحديات تتسم بالتشابك والتعقيد، ولكن التجربة علمتنا في دولة الإمارات أن المستحيل كلمة لا توجد في قاموس الطموحين، فدولة الإمارات تتهيأ للمستقبل منذ سنوات طويلة، وقد نجحنا في دخول الألفية الثالثة، ونحن أكثر ثقة بالنفس وأكثر قدرة واستعداداً للتفاعل الإيجابي مع المستجدات العالمية، وأنني أرى أن من واجبنا، كبرلمانيين، أن نتحرك بوتيرة أسرع نحو المستقبل، ونعبّر عن احتياجاته ومتطلباته التي تتماشى مع تطلعات شعوبنا العربية، التي تؤكد الإحصاءات أنها تمتلك أحد أكبر معدلات الشباب مقارنة ببقية العالم، فالشباب يشكلون نحو ثلثي سكان المنطقة العربية، وهو ما يشجعنا على القول أننا نعيش في منطقة مليئة بالفرص الواعدة، فالشباب ثروة متجددة وقوة للحاضر وذخيرة للمستقبل، ولكنهم أيضاً يمكن أن يكونوا التحدي الأصعب.

فعلينا أن نبني جسور تواصل حقيقية مع المستقبل واحتياجاته ومتطلباته التنموية، ونبحث عن البدائل والحلول ونسهم من خلال جهد تعاوني بنّاء مع الحكومات من أجل استشراف المستقبل والاستعداد له، وفق رؤى إبداعية مبتكرة تواكب استحقاقات المستقبل، فالاكتفاء بمتابعة ما يدور من

حولنا عالمياً من طفرات في شتى المجالات وخاصة التقنية، توجب علينا العمل على استشراف المستقبل لتجد دولنا العربية مكان لها في المستقبل.

من لا يثق في ذلك عليه أن يعرف أن نحو 25%، من سكان العالم العربي يعانون الأمية، وأن هناك شكوك وعلامات استفهام كثيرة حول أهلية الملايين من خريجي الجامعات العربية لشغل وظائف المستقبل، وما ستسفر عنه الثورة الصناعية الرابعة، وما يتوقعه بعض الخبراء من اختفاء نحو 74% من الوظائف مستقبلاً، وأن أكثر من 70 % من قوة العمل العالمية تحتاج إلى تغيير وظائفها بحلول العام 2030، نتيجة للأتمتة المتسارعة في عصر ما بعد الصناعة، حيث يتضاعف مخزون المعرفة العالمي كل عام تقريباً، بعد أن كان يتضاعف كل مائة عام تقريباً حتى أوائل القرن العشرين، وحيث تواجه الاقتصادات العربية معضلة توفير نحو ستة ملايين فرصة عمل تحتاجها سنوياً، فكيف سنتعاطى مع المستقبل؟... مما يعني حتمية التعجيل بالاستجابات الملائمة على صعيد تطوير التعليم، لتلبية احتياجات سوق العمل... ومواكبة الطلب على الوظائف الجديدة، ... كي لا ينضم ملايين جدد من الشباب العرب إلى الصفوف القائمة بالفعل إلى قائمة البطالة.

وتابعت موضحة، أن دولنا العربية تواجه، بالإضافة إلى ما سبق، تحديات اللحاق بأهداف خطة التنمية المستدامة السبعة عشر لعام 2030 التي وضعتها الأمم المتحدة في عام 2015، والتي تستهدف أن يلحق سكان العالم أجمع بركب التقدم والتطور، وإذا كانت منطقتنا العربية، قد وجدت نفسها في مواجهة هذه التحديات المعقدة، ولم تشارك في رسم ملامح المستقبل، فعلى الأقل علينا أن نستكشف ما يوفره من فرص ثمينة ونستعد للاستفادة منها.

ويكفيني الإشارة هنا إلى أن الدراسات تؤكد أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي، سوف تسهم في اقتصادات دول الشرق الأوسط بنحو 320 مليار دولار بحلول عام 2030، أي ما يعادل 11% من إجمالي الناتج المحلي لدول المنطقة، وهو رقم مرشح للزيادة، وأشير هنا إلى أن الذكاء الاصطناعي سيسهم بنحو 14% من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات في عام 2030، وهي أكبر نسبة من بين دول المنطقة، كحصاد لتخطيط استباقي وعمل جاد بدأ منذ سنوات مضت.

وإذا كان هذا الواقع يمثل تحدياً لصانعي القرار، فإنه يمثل تحدياً موازياً لنا كبرلمانيين بما ينتجه التطور من تحديات، وما يتطلبه من تطور هائل في المنظومات التشريعية والقانونية القائمة، لذا فإننا في المجلس الوطني الاتحادي قد شكلنا «لجنة المستقبل» لتواكب توجهات دولة الإمارات، في هذا الشأن وتستعد استباقياً لاستحقاقات الاقتصاد التنافسي، المبني على استراتيجيات المعرفة والابتكار والإبداع والذكاء الاصطناعي واستكشاف الفضاء وخطط الاستعداد، لما بعد النفط بتطوير التشريعات والقوانين وإجراء الدراسات المستقبلية لما يعرض على المجلس من مشروعات قوانين وما يناقشه من موضوعات عامة، وجاء إنشاء لجنة المستقبل ضمن الخطط التشغيلية والمشاريع للخطة الاستراتيجية البرلمانية للمجلس

الوطني الاتحادي للأعوام 2016 – 2021، قد حقّقت ولا تزال، تحقق الكثير من النتائج الإيجابية في أداء المجلس لدوره التشريعي والرقابي وعلى صعيد الدبلوماسية البرلمانية، حيث نمضي وفق رؤية وأهداف واضحة، ومعايير دقيقة للأداء البرلماني ولا نزال نسابق الزمن للحاق بتطلعات قيادتنا الرشيدة، في ظل سياسات التمكين التي شملت جميع فئات المجتمع، ولا سيما المرأة التي ارتفعت نسبة تمثيلها في المجلس الوطني الاتحادي إلى خمسين بالمائة من الدورة البرلمانية المقبلة، في خطوة تحقق للمرأة التمكين الكامل في مجال المشاركة السياسية، وتضمن للدولة موقعاً تنافسياً عالمياً.

ونوّهت إلى أن الكثير من دولنا العربية لا تزال تعاني تفشي الإرهاب والتطرف، ووباء الميليشيات الطائفية المموّلة من قوى توسعية إقليمية، وإذا كان القضاء على تنظيم «داعش» و«القاعدة» وغيرهما من الإرهابيين في سوريا والعراق يمثل انتصاراً لإرادة الحياة لدى الشعوب العربية، فإننا نرجو أن يكون اندحار الإرهاب الانقلابي في اليمن قريباً، كي يفيق هذا الشعب الشقيق من سنوات عجاف خيّمت فيها المعاناة على فضاء بلد شقيق لا يستحق سوى أن يعود سعيداً كما كان وسيبقى إن شاء الله.

وإنني إذ أنوّه إلى تحدي الإرهاب والتطرف باعتباره أحد معوقات التنمية في منطقتنا العربية، فإنني أدعو إلى العمل على مكافحة هذه الآفة وفق مسارين متلازمين ومتوازيين، أحدهما يعتمد على المواجهة الأمنية والعسكرية، والآخر يعتمد على المواجهة الفكرية والقوة الناعمة المستمدة من قيم ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف، ومن جذور وثوابت مجتمعاتنا العربية الأصيلة.

وقالت: لقد كان أفضل استهلال لهذا العام 2019، «عام التسامح» في دولة الإمارات أن تستضيف دولتنا في بداية شهر فبراير الماضي قامتين إنسانيتين ورمزين عظيمين فضيلة الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف، وقداسة البابا فرنسيس بابا الفاتيكان، في زيارة مشتركة غير مسبوقة والأولى لبابا الفاتيكان لدولة مواطنيها جميعاً من المسلمين، حيث التقى قطبي العالم الإسلامي والمسيحي ووقعا بحضور صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وقّعا وثيقة «الأخوة الإنسانية» أمام أنظار العالم أجمع وبحضور حشد عالمي من مجلس حكماء المسلمين، وقيادات الكنيسة الكاثوليكية في المنطقة والعالم، والمفكرين والعلماء، في حدث سيبقى علامة بارزة في التاريخ الإنساني.

إنها وثيقة عالمية للتاريخ ليس فقط انطلاقاً من مكانة رمزية العالم الإسلامي والمسيحي، اللذين وقّعا عليها، بل أيضاً لأنها تضمنت ثوابت أولها عامل التوقيت، حيث تأتي الوثيقة في ظل ظروف تفاقم خطر الإرهاب وتحوله إلى تهديد عالمي، فكان توحد رموز الأديان وارتفاع صوتهم بكل جرأة وشجاعة باسم الإسلام والمسيحية، وباسم أكثر من نصف سكان العالم تقريباً، خطوة مهمة في مواجهة الإرهاب والتطرف والسعي للتعايش الإنساني والحضاري.

ثانيها، أن انطلاق الوثيقة من دولة الإمارات بكل ما تمثله من نموذج عالمي في الانفتاح والتعايش وقبول الآخر، ينطوي على رسالة مهمة للعالم العربي والإسلامي، ولملايين الشباب الذين يرون في الإمارات حلماً للعيش على أرضها وبين شعبها، كما يمثل صدور الوثيقة من أرض عربية رسالة مهمة لعالم لا يتلقى كثيراً من الأخبار الإيجابية من منطقتنا للأسف الشديد.

ثالثاً، إن هذه الوثيقة تكتسب أهمية كبيرة على صعيد تشكيل الوعي الجمعي العالمي، تجاه علاقة الأديان بالإرهاب، وإعادة التأكيد على القيم والمبادئ والمشتركات الإنسانية، حيث أكدت الوثيقة على اعتبار التنوع الثقافي والتعددية الدينية سنّة كونية وآية من آيات الله في خلقه، لتفتح صفحة جديدة من مسيرة الحوار الإسلامي المسيحي، ارتكازاً على مبدأ الأخوة الإنسانية، ودعت إلى ترسيخ التعايش والتسامح، كما أنهت بحزم الجدل والمزاعم حول علاقة الأديان بالكراهية والتطرف والعنف والإرهاب الذي يمارس باسم الدين، لتستعيد زمام المبادرة وتحرر سمعة الأديان ومكانتها من قبضة الإرهابيين الذين اختطفوا لسنوات طويلة الحديث باسمها وممارسة أبشع أنواع الإجرام والإرهاب تحت راياتها، وتحسم معركة خاضها الكثيرون لتشويه الدين الإسلامي تحديداً، ونال هذا الدين العظيم فيها ما ناله من الظلم، حيث أطلقت الوثيقة التي نصّت على ما يلي صرخة مدوية لـ«الكف عن استخدام اسم الله لتبرير أعمال القتل والتشريد والإرهاب والبطش». ببساطة لأن «الله لم يخلق الناس ليقتلوا أو ليتقاتلوا أو يعذبوا أو يضيّق عليهم في حياتهم ومعاشهم، وأنه عز وجل في غنى عمن يدافع عنه أو يرهب الآخرين باسمه» كما نصّت هذه الوثيقة العظيمة.

وختمت قائلة: واثقة بأنكم تشاركونني الرأي في أن هذه الوثيقة، بكل ما تحمله من قيم إنسانية وحضارية أصيلة، وما تدعو إليه من مبادئ نبيلة، يجب أن تحظى بدعمنا واهتمامنا في الاتحاد البرلماني العربي، وأن نتبنى مبادئها ومنطلقاتها وأسسها، طالما أننا نسعى لأن نكون جزءاً من الجهد الدولي في مكافحة الإرهاب والتطرف، ونشر التسامح والتعايش بين الشعوب والحضارات كافة، وصولاً إلى الأمن والاستقرار لشعوبنا ودولنا، ولذلك، أطالب بأن يتضمن في التقرير النهائي الذي سيصدر عن اللجنة السياسية في نهاية هذا المؤتمر على أهميتها وما تضمنته من قيم ومبادئ تمثل في مجملها خارطة طريق، لعالم متسامح وأكثر أمناً واستقراراً، واعتبار وثيقة الأخوة الإنسانية وثقة استرشادية للبرلمانات العربية في مكافحة آفة التطرف، والإرهاب، وبناء أسس المواطنة. فنحن بحاجة ماسة إلى جعل قيم ومبادئ التسامح والأخوة الإنسانية التي تضمنتها الوثيقة دستور عمل في مؤسساتنا البرلمانية، ومؤسسات المجتمع المدني، والمدارس والجامعات، ومؤسسات الشباب والأسرة والطفولة. ومن الضروري أن تُترجم مبادئ الأخوة الإنسانية إلى مناهج تربوية وتعليمية وسياسات وخطط وبرامج عمل.

وفقكم الله وسدّد على دروب الخير خطاكم

****

2 – وتحدثت معالي السيدة فوزية بنت عبد الله زينل، رئيسة مجلس النواب، رئيسة وفد الشعبة البرلمانية بمملكة البحرين الشقيقة:

يسعدني أن أشارك معكم في أعمال المؤتمر التاسع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي، تحت عنوان (القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين)، وإنه لشرفٌ عظيم لي شخصياً، أن تكون أول مشاركة خارجية لي كرئيس لمجلس النواب في مملكة البحرين، في هذا المحفل العربي الهام، الذي سيناقش قضية مصيرية من قضايا الأمة العربية وهي قضية القدس.

شاكرةً لكم جميعاً.. مشاعركم الطيّبة، وتهانيكم الصادقة، ومشاركتكم لي الإنجاز الذي يضاف للمرأة العربية، كأول امرأة بحرينية تتبوأ موقع رئاسة مجلس النواب بمملكة البحرين، هذا الإنجاز الذي لم يكن ليتحقق لولا الدعم والمساندة التي تحظى بها المرأة من لدن صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، وإيمانه المطلق بإمكانياتها وقدراتها وطموحها، لتكون شريكاً أساسياً في التنمية والبناء، وخوض غمار التحديات، وتذليل كافة الصعوبات، وتحقيق أفضل الانجازات.

ويطيب لي بهذه المناسبة أن أنقل لمؤتمركم الكريم، تحيات جلالته وتمنياته بنجاح المؤتمر. كما وأتقدم بخالص الشكر والتقدير، لجميع القائمين على المؤتمر، لما بذلوه من جهود قيمة في الإعداد لهذا المؤتمر ولما لقيناه من الأشقاء في المملكة الأردنية الهاشمية من كرم الضيافة وحفاوة الاستقبال.

والشكر موصول لمعالي الدكتور علي عبد العال رئيس مجلس النواب في جمهورية مصر العربية الشقيقة، على ما بذله من جهود متميزة خلال فترة رئاسته للاتحاد.

وأكدت أن اختيار الاتحاد البرلماني العربي، عنوان (القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين) لهذا المؤتمر، جاء ليؤكد أن الاتحاد البرلماني العربي، ينطلق في أهدافه وعمله من إيمانه بالقضايا المصيرية للأمة العربية، وحرصه في الدفاع عنها.

وأن الدفاع عن القدس باعتبارها عاصمة للدولة الفلسطينية، مسؤولية المجتمع الدولي برمته وليست مسؤولية الشعب الفلسطيني والعرب والمسلمين فقط. حيث أن هنالك العشرات من القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، أكدت على حق الشعب الفلسطيني الثابت على أرضه وترابه وخصوصاً القدس الشرقية، وأن جميع التدابير التشريعية والإدارية والإجراءات التي قامت بها سلطة الاحتلال الإسرائيلي، بهدف تغيير طابع مدينة القدس أو تكوينها الديمغرافي والتاريخي، ليس لها أي شرعية قانونية وتشكل انتهاكاً صارخاً لاتفاقية جنيف الرابعة وتعد لاغية وباطلة.

هذه هي قرارات الشرعية الدولية التي يجب أن تُحترم وأن يعمل المجتمع الدولي، من أجل وضعها موضع التنفيذ.

كما أكدت أن القضية الفلسطينية كانت ولا زالت تسكن في وجدان كل بحريني، بدءاً من عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، الذي لم تغب قضية فلسطين عن خطبه السامية يوماً، ولم يفوت أية

مناسبة أو محفل، دون أن يعبر عن التزام مملكة البحرين الثابت والراسخ تجاهها، والتي كان آخرها كلمة جلالته خلال افتتاح القمة العربية الأوروبية بشرم الشيخ بتاريخ 24 فبراير 2019م، والتي جاء فيها: "أن من أهم الأسباب التي تؤدي إلى الاستقرار هو الوصول لحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة ودولته المستقلة، كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لمبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وهذا مطلب لن تحيد عنه كافة الشعوب العربية والإسلامية...".

لقد احتفظت قضية فلسطين بأولويتها على قائمة اهتمامات مملكة البحرين، في السياسة الخارجية في جميع المحافل الدولية.

وإننا في مجلسي الشورى والنواب وانطلاقاً من إيماننا العميق والمطلق، بعدالة هذه القضية فقد أوليناها الاهتمام الذي تستحقه حيث شكل مجلس النواب منذ الفصل التشريعي الأول، لجنة برلمانية لمناصرة الشعب الفلسطيني، نظراً لعظمة القضية وأهميتها المصيرية، وقد حرصت اللجنة على مر الفصول التشريعية على نصرة القضايا المتعلقة بالشعب الفلسطيني، كما قامت الشعبة البرلمانية بمملكة البحرين بدور هام في نصرة القضية في كافة المؤتمرات البرلمانية التي شاركت فيها.

ولا يسعنا في هذا المقام، إلا أن نشيد بموقف المملكة العربية السعودية الشقيقة، بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، حفظه الله ورعاه، في دعم القضية الفلسطينية ومناصرة حقها المشروع، كما ونوجه الشكر للمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، على جهودها المضنية والحثيثة مع القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، والشكر موصول وواجب لجميع الدول والشعوب والمنظمات الداعمة للقضية الفلسطينية، العادلة والإنسانية.

وأشارت أنه لابد لي بهذه المناسبة أن أذكر مؤتمركم الموقر بالدور التخريبي الذي تقوم به إيران في زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة، من خلال قيامها بتشكيل الميليشيات الارهابية ودعمها بالمال والسلاح واستخدامها كأداة لتنفيذ سياستها التوسعية ونشر الفوضى في المنطقة، واصرارها على برنامجها النووي والصاروخي الأمر الذي بات يشكل تهديداً مباشراً لأمن المنطقة واستقرارها. لذلك فانه لابد من موقف واضح من مؤتمركم لإدانة هذا السلوك العدواني التوسعي للنظام الإيراني، الذي أصبح مصدر تهديد وخطر واضح على الأمن والسلم الإقليمي والدولي.

وتابعت قائلة: اسمحوا لي ومن على هذا المنبر، وكامرأة عربية بحرينية.. نشأت على حب العدل والسلام.. وآمنت بوحدة العمل العربي.. أن أقول لشعب فلسطين الحبيبة.. وإلى كل رجل وامرأة في فلسطين.. وإلى كل شاب وفتاة.. وإلى كل طفل وطفلة في القدس، وفي كافة قطاعات فلسطين.. إنكم في قلوبنا جميعاً.. وأنه لن يهدأ لنا بال قبل أن يتمكن الشعب الفلسطيني من إقامة دولته الحرة

وعاصمتها القدس الشريف.. وأن تضحياتكم الكبيرة، ستظل على الدوام مشعل النصر القريب لفلسطين الحرة.

وفي الختام قالت: إننا نتطلع وبأمل كبير، يحدوه إيماننا بعدالة القضية الفلسطينية ورغبتنا الثابتة والمستمرة، في نصرة الشعب الفلسطيني الشقيق، إلى أن تحقق أعمال هذا المؤتمر النجاح المنشود، وأن نخرج جميعاً، بتعاوننا واتحادنا كبرلمانيين، بنتائج وتحركات ترضي طموحات شعوبنا. وستبقى القدس الشرقية العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، وستعود حرة أبية مدينة للسلام والتعايش هذه هي حقائق التاريخ التي يستحيل على المحتل محوها من ذاكرة الأجيال.

****

3 – بالنسبة إلى كلمة معالي **الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، رئيس مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية الشقيقة، طلب معاليه الاكتفاء بتوزيع الكلمة توفيراً للوقت، حيث جاء فيها:**

يطيب لي في مستهل كلمتي هذه أن أتقدم باسمي ونيابة عن زملائي أعضاء وفد مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية، بالتحية والتقدير إلى جلالة الملك عبدالله بن الحسين – ملك المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة،–يحفظه الله–، كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى معالي الأخ/ عاطف الطراونة– رئيس مجلس النواب بالمملكة الأردنية الهاشمية وزملائه في المجلس، على ما حظينا به جميعاً من حسن الاستقبال والوفادة وكرم الضيافة، وما لمسناه من اهتمام بالغ في التحضير لأعمال هذا المؤتمر، وكل ذلك ليس بمستغرب على هذا الشعب الكريم النبيل، سائلاً المولى القدير للأردن الشقيق مزيداً من التقدم والرخاء.

ويسرني تهنئة معالي الأخ/ عاطف الطراونة، بمناسبة تسلمه لرئاسة الاتحاد البرلماني العربي، في دورته الحالية، مع صادق دعواتنا لمعاليه بالعون والتوفيق والسداد في كل ما من شأنه تحقيق أهداف هذا الاتحاد وتلبية تطلعات وآمال شعوبنا العربية.

ولا يفوتني أن أشكر معالي الأخ الدكتور/ علي عبد العال– رئيس مجلس النواب في جمهورية مصر العربية الشقيقة، رئيس الاتحاد البرلماني العربي في دورته الماضية، على الجهود المتميزة التي بُذلت برئاسة معاليه في سبيل دعم مسيرة العمل البرلماني العربي المشترك، ومتابعة أعمال هذا الاتحاد.

والشكر موصول لسعادة الأستاذ/ فايز الشوابكة –الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي– وزملائه في الأمانة العامة، لما لمسناه من حسن التحضير والإعداد لأعمال هذا المؤتمر، ومتابعة متميزة للمستجدات البرلمانية في عالمنا العربي على مدار العام، ومشاركة فاعلة في التنسيق والمتابعة لاجتماعاتنا التنسيقية العربية في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية.

كما أبعث باسمي ونيابة عن مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية، بصادق العزاء والمواساة لحكومة وشعب جمهورية مصر العربية الشقيقة، في حادثة محطة قطارات رمسيس في القاهرة، سائلين المولى القدير الرحمة والمغفرة للمتوفين، والشفاء العاجل للمصابين، وأن يمن على ذويهم بالصبر والسلوان إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وأكّد في كلمته أنه يتجدد اللقاء بكم أصحاب المعالي والسعادة، في هذا المؤتمر البرلماني الدوري المهم، وتتجدد معه التحديات والصعوبات والأزمات التي تواجه عالمنا العربي، الأمر الذي يوجب علينا استشعار مزيد من المسؤولية، ومضاعفة الجهود للقيام بواجبنا تجاه شعوبنا العربية الكريمة، على أكمل وجه، وتدارس تداعيات هذه الأزمات وأبعادها سياسياً واقتصادياً وأمنياً واجتماعياً، والحرص على جمع الكلمة، وتوحيد الصف، وتفعيلٍ للدبلوماسية البرلمانية، وبث روح العمل البرلماني العربي المشترك، في كل ما يخدم مصالحنا جميعاً، ويُسهم في القضاء على ما تمر به بعض دول عالمنا العربي من ظروف خاصة.

وتضمنت الكلمة أن المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود – يحفظهما الله–، تحرص على نصرة أشقائها، بكل ما حباها الله – عز وجل– من وسائل ومقومات، مسخرة مكانتها الإسلامية والسياسية والاقتصادية إسلامياً وعربياً ودولياً، في سبيل إحقاق العدل ورفع الظلم.

وتؤكد المملكة أن مواقفها تجاه القضايا الإقليمية والدولية ثابتة وواضحة، حيث تعد القضية الفلسطينية في مقدمة اهتماماتها، وذلك استشعاراً لمكانة القدس الشريف المبارك، مسرى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وإيماناً بقول الله عز وجل في كتابه الكريم: "سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ".

وفي جميع القمم العربية واللقاءات الدورية، كانت القضية الفلسطينية ولا تزال هاجس خادم الحرمين الشريفين الأول، في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، حتى نيل حقوقه كاملة على أراضيه، وإن بلادي تستند في دعمها للقضية الفلسطينية إلى ثوابت ومرتكزات تهدف في مجملها إلى تحقيق السلام العادل والشامل وفق قرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية وصولاً إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 67، وعاصمتها القدس الشرقية، وترفض بشكل قاطع أي مساس بالوضع التاريخي والقانوني لمدينة القدس، وقد تشرفت المملكة بأن احتلت المرتبة الأولى بين دول العالم المؤازرة للشعب الفلسطيني مادياً ومعنوياً، مجددةً موقفها الثابت باستنكار ورفض أي قرار يدعو إلى الاعتراف بالقدس عاصمة لقوى الاحتلال الإسرائيلي، كما أكد ذلك خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز – يحفظه الله – في لقائه مؤخراً بفخامة الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

كما أن القضية الفلسطينية تحتل مكانة خاصة لدى قيادة بلادي وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز – يحفظه الله–، وما تسمية مقامه الكريم –يحفظه الله– للقمة العربية التاسعة والعشرين التي عُقدت في الظهران "بقمة القدس" إلا ترجمةً حقيقيةً وواقعيةً لما نكنه تجاه الشعب الفلسطيني، وتأكيداً على مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للأمة العربية، وما أشار إليه – يحفظه الله– في كلمته خلال افتتاح هذه القمة بقوله: "ليعلم القاصي والداني أن فلسطين وشعبها في وجدان العرب والمسلمين"، وما تمخض عن هذه القمة من "إعلان الظهران" الذي أكد أهمية القضية الفلسطينية وجوهريتها عربياً وإسلامياً، وإن عقدنا لهذا المؤتمر تحت عنوان "القدس عاصمة أبدية لدولة فلسطين" يعكس إيماننا الصادق بأن القضية الفلسطينية هي قضيتنا الإسلامية والعربية الأولى.

وإنه في هذا التجمع البرلماني العربي، لا يفوتنا أن نبعث التحية الصادقة للشعب الفلسطيني المرابط والصامد، في وجه الاحتلال الاسرائيلي، ونخص بالتحية أسرانا في معتقلات الاحتلال الإسرائيلي المعتقلين بغير وجه حق، كما نخص منهم النواب البرلمانيين الفلسطينيين، وندعو المجتمع الدولي، للوقوف معنا في سبيل إطلاق سراحهم والإفراج عنهم.

وأكّد تجديد المملكة دعمها للشرعية في اليمن ومواجهة عبث مليشيا الحوثي المدعومة من إيران، وذلك من خلال قيادتها للتحالف العربي، لدعم الشرعية في اليمن، كما تؤيد المملكة كل الجهود الرامية للتوصل إلى حل سياسي للأزمة في اليمن، وفقاً للمرجعيات الثلاث: المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني الشامل، وقرار مجلس الأمن 2216، والقرارات الدولية ذات الصلة، وذلك للوصول إلى تسوية شاملة في اليمن، كما تحمِّل المملكة المليشيا الحوثية الإرهابية، التابعة لإيران كامل المسؤولية حيال نشوء واستمرار الأزمة اليمنية والمعاناة الإنسانية الناتجة عنها.

وإن بلادي إلى جانب وقوفها سياسياً مع الشرعية في اليمن، فإنها لم تغفل الجانب الإنساني، ومد يد العون للمحتاجين، ففي ظل الأزمة التي يتعرض لها الشعب اليمني، حرصت المملكة على أن تكون أول من استجاب لنداء الأمم المتحدة العاجل، لإغاثة اليمن ونفذ مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية خلال الفترة الماضية أكبر خطة استجابة، للإغاثة الإنسانية في تاريخ الأمم المتحدة لمساعدة الشعب اليمني، وقد بلغ إجمالي ما قدمته المملكة لليمن منذ العام 2014م أكثر من 13 مليار دولار أمريكي، كان أخرها نصف مليار دولار أمريكي قدمته المملكة الأسبوع الماضي في مؤتمر المانحين لليمن لعام 2019م، المنعقد في جنيف برعاية الأمم المتحدة.

وتضمنت الكلمة تأكيد المملكة وقوفها مع الشعب السوري الشقيق، وحقه في سلامة أراضيه واستقلالها ووحدتها، كما تؤكد على أهمية الأخذ بشكل جاد بمسار الحل السياسي لحل أزمته، بما يضمن استقرار سوريا وأمنها، ومنع التدخل الأجنبي، وذلك بموجب قرار مجلس الأمن (2254)، كما تتطلع المملكة إلى استمرار دعم جهود المبعوث الأممي.

كما أشارت كلمته إلى أنه لا شك أننا ندرك جميعاً مدى خطر الإرهاب، والتنظيمات الإرهابية على استقرار الأوضاع الأمنية، وعلى سير برامج التنمية في جميع دول العالم، لذا يجب أن تتضافر جهودنا في سبيل التصدي لكافة أشكال الإرهاب ومنظماته، والمشاركة في الجهود الدولية لمحاربته والقضاء على مظاهره، وسن المزيد من القوانين والتشريعات المجرّمة للعمليات والجرائم الإرهابية بكافة أشكالها، وتجفيف منابع الفكر الإرهابي، ومصادره التمويلية، ووضع قوائم بأسماء التنظيمات الإرهابية، والدول الداعمة لها وفضحها ومحاربتها.

وإنه لا يمكن لنا الحديث عن خطر الإرهاب، ودعم الإرهابيين دون الإشارة إلى مصدره، والراعي الرسمي له، وعموده الفقري، النظام الإيراني، وما يقوم به من سياسات عدائية، وأعمال إرهابية، وتصدير للفكر الإرهابي، ودعم للمنظمات الإرهابية، وإشعال للفتنة الطائفية والحروب الأهلية، وتدخلٍ في الشؤون الداخلية للدول، خاصة في عالمنا العربي، دون احترام لأصول الدين الإسلامي، أو مبادئ حسن الجوار.

واختتم الكلمة بالتأكيد، بأننا نطمح أن يُشكِّل هذا المؤتمر نقطة تحول في مسيرة العمل العربي البرلماني المشترك، إذ يتعين علينا ونحن نجتمع على هذا المستوى أن نعمل جاهدين على توثيق آفاق التعاون، وتكثيف الجهود لتحقيق أهداف هذا الاتحاد، وخدمة مصالح شعوبنا، والمولى عز وجل يقول في كتابه الكريم: (وتعاونوا على البر والتقوى).

كما كرر الشكر والتقدير للمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، ولرئاسة ومنتسبي مجلس النواب، على ما حظينا به جميعاً من حسن استقبال، وكرم ضيافة وعمل دؤوب لإنجاح أعمال هذا المؤتمر، والشكر موصول لسعادة الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، الأستاذ/ فايز الشوابكة، ولزملائه في الأمانة العامة على جهودهم المتميزة.

حفظكم الله ووفقكم لكل خير، وأدام علينا جميعاً نعمة الأمن والتقدم والرخاء والاستقرار.

****

4 – وتحدّث معالي البروفيسور إبراهيم أحمد عمر، رئيس الهيئة التشريعية القومية، رئيس المجلس الوطني في جمهورية السودان الشقيقة:

نزجي لكم معالي الأخ الكريم رئيس مجلس النواب بالمملكة الأردنية الهاشمية، شكراً خاصاً مستحقاً للدعوة ولاستضافة مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي التاسع والعشرين، وهي مناسبة خيرة تتيح لنا جميعاً فرصة ثمينة نتأمل فيها حال أمتنا اليوم، نستعرض فيها الصعوبات والتحديات التي تواجه الأمة، ونقرأ وضعها في الظروف الدولية، ويحدد ويُفعل دورنا كنواب برلمانيين، نتحمل مسئولية تاريخية في تمثيل شعوب الأمة العربية في التصدي لهذه التحديات.

والشكر الجزيل لكم معالي الأخ الكريم رئيس الاتحاد البرلماني العربي، على إشرافكم على التنظيم الدقيق لأعمال مؤتمرنا، وحرصكم قبل ذلك كله على عقد دورات اتحادنا النظامية في موعدها ثم على قيادتكم للمجموعة البرلمانية العربية، في الاتحاد البرلماني الدولي، هذا المنبر الدولي الهام الذي نسمّع من خلاله صوت شعوبنا للعالم بأسره.

وشكرنا يمتد لمعالي السيد فايز الشوابكة الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، ولسائر العاملين بالأمانة العامة، وللعاملين في البرلمان الأردني الشقيق، لما بذلوه من جهود في الإعداد والتحضير لهذا المؤتمر.

نعقد مؤتمر اتحاد برلماناتنا العربية اليوم، في ظل ظروف وأوضاع عربية ودولية بالغة التشابك والتعقيد، ففي عالمنا العربي ألقت الفرقة والخلافات العربية بظلال قاتمة على المشهد السياسي للمنطقة بأسرها، وينعقد مؤتمرنا في ظل ظروف وأوضاع وأزمات وتحديات تواجه الأمة العربية بقوة وحدة، تتعرض بعض دولنا لمخططات تآمرية تستهدف وحدة ترابها الوطني، تزرع الفتنة الطائفية والمذهبية بين أبناء شعوبها لتعصف بوحدة مجتمعاتها.

وتتعرض قضية فلسطين إلى أكبر مؤامرة منذ وعد بلفور المشؤوم، تهدف إلى تصفية قضية فلسطين. وتتعرض مدينة القدس والمسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية والمسيحية، لهجمة كبيرة ومحاولات التهويد وغيرها التي يمارسها الاحتلال، وسن التشريعات التي تمكن من الاستيلاء على الأرض هدفاً إلى إنهاء الوجود الفلسطيني خاصة في مدينة القدس.

ويستمر فرض الحصار الإسرائيلي الظالم على قطاع غزة وإغلاق المعابر، مما أدى إلى وضع مأساوي لا يجب السكوت عليه، بل تجب مقاومته بكل السبل والوسائل. ليس هناك اليوم إقليم في العالم يتعرض للحصار الشامل في القرن الحادي والعشرين أمام سمع العالم وبصره، ولا يحرك غالبية العالم الذي يدعي الدفاع عن قيم الحرية ساكناً ليعبر ولو بأضعف الإيمان عن استنكار أو رفض.

وبيّن أنه لن تكفي بيانات الشجب والإدانة والتعبير عن الرفض والاستنكار لكف القوى الباغية عن الاعتداء، على الدماء والحرمات والمقدسات وحقوق الشعوب في الحرية والكرامة الإنسانية. ولكي تكون بيانات الإدانات التي نصدرها ذات قيمة، ولتجد دعوات حكومات دولنا وحكومات دول العالم، لاتخاذ الإجراءات الرادعة للمعتدي من يستمع لها، ولكي تكون لبيانات الشجب والإدانة المتعددة التي تصدرها المنابر الإقليمية والدولية فاعلية وأثر، لا بد من موقف قوي موحد لشعوب الأمة العربية، وهو موقف لا يعوز الأمة العربية بتاريخها الحضاري المشهود، وبقدراتها وإمكاناتها المادية والبشرية، ويقع علينا نحن البرلمانيين واجب قيادة شعوبنا، لهذا الموقف فهل اتخذنا الأسباب التي توصل شعوبنا لهذا الموقف.

وأشار إلى أنه يملؤنا إحساس عميق وصادق، راسخ في وجداننا أساسه عزة المؤمن بالله وكرامة الإنسان التي شرفه بها الله، أننا لن نقبل الذل ولا الهوان، نحن خير أمة أخرجت للناس، نأمر بالمعروف وننهى عن المنكر ونؤمن بالله. هذا الإيمان العميق الراسخ يدعونا لأن نعمل بقوة للسعي الصادق المخلص، المتجرد من الغرض لتجاوز الخلافات العربية العربية، ويدعونا إلى الانتباه والوعي بما يحاك من مؤامرات وفتن، نعلم جميعاً

ما تستهدفه من سعي يائس لإضعاف الأمة العربية، تمهيداً لسلب مقدرات شعوبها. وتظل وحدة الأمة العربية هي المحرك الرئيس، ليزداد ويتعاظم تأثيرها في الأحداث الإقليمية والدولية التي تتأثر بها شعوبنا.

هذه دعوة إلى إعمال الحكمة وصوت العقل، لتجاوز وضعنا الراهن لنتطلع إلى آفاق أكثر إشراقاً تدعو المواطن العربي، إلى الفخر والاعتزاز بانتمائه إلى الأمة العربية.

إن مسؤوليتنا في العمل على تجاوز وضع الفرقة والشتات، والسعي إلى تحقيق وحدة الأمة العربية واستعادة مكانتها، والحفاظ على وحدة التراب الوطني لدولنا، وصون الأمن القومي العربي من مخاطر التدخل الخارجي والاختراق، تحتّم علينا مسؤوليات بأن يكرس العمل البرلماني الجماعي، جهداً مخلصاً لدعم وتقوية الإرادة الوطنية لدولنا. هذه الغاية تدعونا أخي الرئيس، إلى أن نعمل على تمكين الاتحاد البرلماني العربي، ليكون له دور فاعل في جمع الصف وتوحيد الكلمة والتقدم بمبادرات ترتكز على التسامح والتسامي فوق الخلافات، مبادرات تمكننا من تفعيل العمل العربي المشترك، وتعزيز التنسيق بين البرلمانات العربية لتحقيق تكامل دور الدبلوماسية البرلمانية، مع الدبلوماسية الرسمية في سائر المجالات.

وأضاف: إننا ندعوكم أخي الرئيس، وندعو الإخوة رؤساء البرلمانات العربية، للعمل على تجديد فكرة تكوين **لجنة لتنقية الأجواء العربية ورأب الصدع العربي**، تتألف من عدد مختار من الإخوة الرؤساء تعمل، آخذة في الاعتبار، الظروف السياسية التي أدت إلى الوضع الذي عليه حال الأمة اليوم، وهو وضع يجب أن يكون لبرلماناتنا الوطنية المبادرة في البحث عن حلول، ومبادرات خيرة تغير حال شعوب أمتنا.

وبيّن أنه فضلاً عن التحدي الكبير الذي يواجه الأمة العربية، في السعي لتجاوز حالة الفرقة والانقسام، فإن هناك تحديات إقليمية ودولية تواجهها الأمة، مع بقية أمم العالم، أبرزها قضية الإرهاب، فالإرهاب آفة العصر، ضحيته الشباب والدول على السواء، وقد بذلت جهود عظيمة لمواجهته، هو خطر لا يمكن استئصاله بالتدابير الأمنية وحدها، بل يجب العمل في مجتمعاتنا على أن تسود مفاهيم الوسطية والاعتدال، وأن ينتهج الحوار سبيلاً مع دعاة الغلو والتطرف. إن موقفنا كمسلمين تجاه الإرهاب نابع من عقيدتنا وأعرافنا التي تدين كل الأعمال التي تستهدف الأبرياء وتسفك الدماء، وتشوه معنى الجهاد الذي دعا له ديننا الحنيف.

وتظل قضية اتهام بعض دول عالمنا العربي بانتهاك حقوق الإنسان، تمثل تحدياً بالغ الأهمية، وهي لا تنفصل عن سياسة المعايير المزدوجة تجاه العرب والمسلمين، لتقليل فرص انخراط دولنا في المجتمع الدولي، ودورنا كبرلمانيين في هذه الدائرة، أن نعمل على تقوية التشريعات الوطنية التي من شأنها أن تصون حقوق الإنسان، وأن نعمل على تحقيق الإنضمام إلى العهود الدولية، التي لا تتناقض مع ديننا الحنيف، ولا مع قيم وإرث مجتمعاتنا.

وأشار لقد جابهت بلادنا تحديات هائلة ومصاعب جمة، هي نتاج لمؤامرات دولية هدفت إلى تقسيم السودان، لإضعاف دوره في محيطه الإقليمي، ففرض عليه حظر اقتصادي دام لأكثر من عشرين عاماً، وأجبرت دول شقيقة ودول صديقة على أن تعمل على تطبيقه والالتزام به، فكان نتاج ذلك أن حرم

السودان من العون التنموي ومن القروض ومن الاستفادة من إعفاء الديون، وحرم من التعامل الاقتصادي والتجاري، مع العديد من دول العالم مما أثّر على الوضع الاقتصادي بشكل كبير، وبرغم هذا الوضع الظالم وقفت دول شقيقة مع بلادنا معينة ومساندة. لن ينسى شعبنا الوفي الصابر وفاء الأشقاء، ويذكر هذه المواقف باعتزاز وفخر كبيرين بعد أن تم إلغاء هذا الحظر.

ووُضع اسم السودان فيما يسمى بالقائمة الأمريكية للدول التي ترعى الإرهاب، وترتب على هذا الظلم الآخر حرمان لبلادنا مع العديد من ميزات التعامل الدولي.

وأضاف: هذه سانحة أخي الرئيس، تحتم علينا أن نتوجه بأصدق وأجل عبارات الثناء والتقدير المستحق للأخ الدكتور مشعل بن فهم السلمي، رئيس البرلمان العربي الذي خصص جلسة استماع للبرلمان العربي كرسها لجهد نبيل خير، هو الدعوة لرفع إسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب. ونتوجه بأصدق وأجل عبارات الثناء والتقدير المستحق للإخوة رؤساء البرلمانات العربية، الذين أسمعونا كلمات تصدح بالحق وتنضح بالصدق وتدعو إلى الفخر والاعتزاز، بمواقف الأشقاء في المحن والملمات. ونطمح أن نسمع من الأخوة الذين لم يتمكنوا من إسماع صوتهم في تلك الجلسة أنهم مع السودان في مطلبه العادل. كما نطمح أن يكون من قرارات هذا المؤتمر، قرار بدعوة الولايات المتحدة الأمريكية لرفع اسم السودان من القائمة المشؤومة.

وأكّد إن الصعوبات التي تمر بها بلادنا اليوم، هي من نتائج التعقيدات والصعوبات الاقتصادية جراء التضييق على بلادنا، وسوف تتجاوزها بلادنا قريباً جداً بإذن الله، لتحقق إجماعاً وطنياً على غايات كبرى بفضل الحوار الوطني، فقد واجهت بلادنا في العقدين الماضيين العديد من الصعاب والتحديات، واجهها شعبنا بصبر وثبات وقناةٍ لم تلين، لتحقيق السلام في ربوع الوطن كافة، غلبنا فيها منهج الحوار الوطني، الذي تداعى له كل من عارض سياسياً وكل من حمل السلاح، في حوار سياسي ومجتمعي أفضى بنا إلى الوثيقة الوطنية للحوار. وما تزال بلادنا تنهض بدور إقليمي هام، في الجوار الإفريقي لتعمل على إحلال السلام في جنوب السودان، وجمهورية إفريقيا الوسطى وغيرها.

وختم كلمته قائلاً: فلنتطلع إلى غد أفضل لأمتنا العربية تصفو فيه الأجواء لنعمل على إحياء التكامل الاقتصادي العربي، والسوق العربية المشتركة، لتمثل دولنا تكتلاً عربياً يواجه المتغيرات العالمية، ولتحقيق مرحلة في بناء الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية، تمهيداً لوحدتها السياسية بإذن الله.

أسأل الله أن يوفقنا في مداولات مؤتمرنا، لما يحقق أمل أبناء أمتنا ورجاءهم وأشكر لكم حسن إصغائكم.

****

5 – وتحدّث معالي الأستاذ حموده صباغ، رئيس مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية الشقيقة:

نلتقي اليوم تحت فيء القدس العاصمة الأبدية لفلسطين..

والفيء ليس فوق رؤوسنا فحسب.. وإنما هو فينا.. في وعينا وقلبنا.. في جوارحنا وأحاسيسنا كلها..

القدس جوهر العروبة وقدسها..

العالم كله مفتون بالقدس.. وفوق رأس هذه المدينة تتعامد الرماح مذ كان للبشر تاريخ..

فيها تتعالى التكبيرات وتدق النواقيس.. وفيها يخلق ثم يعاد خلق الوجود..

ولقد جئتكم اليوم من شعب عربي سوري، عاشق للقدس ويعتبرها محور معركة الوجود العربي..

جئتكم من قلب العروبة النابض.. من دمشق الشام، الحاضرة العربية التي ما فتئت تواجه الغزوات ذوداً عن العروبة، التي لطالما طمع في أرضها وأهلها الطامعون..

واليوم شعبكم العربي السوري، يرسم ملامح ملحمة جديدة استكمالاً لملاحمه، التي سطرت بأحرف من فخر في سِفر التاريخ..

شعب كان في كل تاريخه أبياً.. ويأبى اليوم أن يرضخ لقطعان وحوش هائجة، أرادت في ذبح الشام ذبح وجود العرب، وحضارتهم وثقافتهم.. شعبكم العربي السوري يرفع رأسه عالياً.. وفوق رأسه يرفع شعارين استخلصهما السيد الرئيس بشار الأسد من كنه هذا الشعب الأبي ومن كينونته:

شعار يقول: ((ثمن المقاومة أقل من ثمن الرضوخ والمهانة)).

وآخر يقول: ((نحن شعب يستولد الأمل من رحم الألم)).

إنها صناعة التاريخ أيها الإخوة.. وهي حرفة لطالما أتقنتها أمتنا العربية العظيمة، واليوم تؤكد سورية ضرورة استمرار هذه الصناعة مهما كانت التضحيات..

لكننا سننتصر.. لأن النصر قدرنا.. وهو قدرنا لأنه إرادتنا الأكيدة وإيماننا، الذي هو نحن ونحن هو..

((سورية الله حاميها)).. شعار إيماني يردده السوريون كل لحظة.. وهو شعار لا يقتصر على الألفاظ وإنما يتغلغل عميقاً في الأرواح والأنفس، فترخص الحياة من أجل الوطن، ويتسابق الأبطال على طريق الشهادة أو النصر..

وتابع: لا تخافوا ولا تحزنوا على سورية... ففي هذا البلد أشقاء لكم سيقضون حتماً على الإرهاب، كآخر آفة عرفها التاريخ المعاصر.. وهم بنصرهم سينتصرون لكل العرب والمنطقة وسيسهمون في خلاص العالم كله، من هذا الوحش الذي خلقته أعتى قوى العدوان في العالم..

والنصر في سورية سيكون إيذاناً لولادة نظام عالمي جديد، أكثر توازناً، بدأت ملامحه تظهر بقوة على أشلاء نظام القطب الواحد، الذي كانت انعكاساته كارثية على أمتنا وقضاياها، وفي مقدمتها القضية المركزية، قضية فلسطين..

وأشار إلى **أنه** في البلاغة أن الضد يظهر حسنه الضد؛ فتصوروا لو أن أعداء العرب انتصروا في سورية لا سمح الله. كيف سيكون مصير هذه الأمة، التي كانت حاضرة وفاعلة في مراحل التاريخ كافة؟؟!!

وماذا كان سيحصل لفلسطين والقدس؟! وكيف سيكون وجودنا الحضاري والثقافي أمام الاجتياح الصهيوني المدعوم أمريكياً وغربياً؟؟!!

هذه أسئلة نضعها اليوم أمام أشقائنا العرب.. فقد أثبتت الأحداث والتطورات أنه من أجل العروبة وفلسطين ليس أمامنا سوى المقاومة..

وقال: إن شعبكم العربي السوري أيها الإخوة، يكتب اليوم سفر خلاصه بدمه..... بتضحيات شبابه..... ببراعة وبسالة جيشه في الدفاع عن استقلال الوطن وكرامته، وبدعم ومساندة أشقائه وأصدقائه وحلفائه.....

لعلها أشرس الحروب وأكبرها على الإطلاق... فإذا أخذنا بعين الاعتبار الخلل الكبير في التوازن المادي والعسكري، بين شعب صغير نسبياً وعدد ضخم يضم في دائرته كل حلف الناتو والكيان الصهيوني، ومرتزقة الإرهاب وقطعانه من جميع أنحاء العالم، تبين كم هو عظيم النصر الذي يتجه إليه أشقاؤكم السوريون بخطى ثابتة ويقين راسخ..

لم يتعرض شعب قبل السوريين لمثل هذا الحجم من الإرهاب المركب في أنواعه المختلفة..... إرهاب العصابات المرتزقة..... وإرهاب الحرب النفسية والإعلامية، في أعلى مراتب تطور تكنولوجيا الاتصال... وإرهاب المقاطعة الدبلوماسية... وإرهاب الحصار الاقتصادي..

كل هذه الأنواع من الإرهاب اجتمعت لتواجه شعباً، لا ذنب له سوى عشقه للاستقلال وتمسكه بخلاص العروبة..... وضرورة تحرير فلسطين التي مضى أكثر من سبعة عقود على احتلالها وأكثر، من خمسة عقود على احتلال الجولان السوري، الذي يعاني أهله كما إخوتهم في فلسطين من الممارسات القمعية والعدوانية، التي وصلت إلى حد حماية التنظيمات الإرهابية من خلال تقديم العون لها، وشن الاعتداءات المتكررة على الأراضي السورية...

وباعتبار أن هذا التحرير تحرير لجوهر الوجود العربي، وإنقاذٌ لكياننا العربي من محاولات محونا من كتاب الحياة.. حضارة وثقافة ورسالة إنسانية متميزة..

لقد أسقط شعبكم السوري نظرية الأحجام.. وأثبت أن القوة ليست في توازن الأحجام، وإنما في الإرادة التي لا تقهر، لأنها تستجيب لإرادة الله في تكريم كرامة الإنسان، وتأكيد حرية الشعوب واستقلالها الكامل..

والحرب علينا، وإن دخلت في مراحلها الأخيرة، إلا أن أعداء العروبة وأعداء فلسطين لم يستسلموا، وما زال في جعبتهم أسلحة ينوون استخدامها بعدما خابت أسلحتهم الأولى..

حروب مضاعفة، عددها أربعة، تتكالب على شعبكم العربي الأبي في سورية.. حرب الإرهاب المسلح، وحرب الحصار، وحرب الإعلام المعاصر، الذي يستخدم الإنترنت لغزونا في بيوتنا عبر تضليل منسق وهجوم نفسي مركز.. وأخيراً حرب تجار الحرب والمتضررين من قرب الانتصار الناجز..

كما أضاف: لقد احتاروا في أمر سورية وشعبكم العربي في سورية.. وها هم يجمعون في قذيفة واحدة أسوأ أنواع الحرب الخشنة والحرب الناعمة معاً.. لكن ثقوا تماماً أن سورية واثقة بالنصر.. لأن النصر قدرنا وخيارنا..

بعد هذه التجربة المريرة مع العدو الصهيوني وداعميه، وجنح العرب للسلام العادل تبين أنهم لا يريدون السلام، وأن المعركة فعلاً معركة وجود، وأن اغتصاب فلسطين باب لاغتصاب العروبة، باعتبارها نسقاً ثقافياً حضارياً متجذراً في التاريخ والحاضر..

وبعد هذه التجربة المريرة تأكد لكل عاقل مدرك صحة ما كنا نعانيه دائماً من أن مصير العرب واحد والخطر عليهم واحد، ولا يمكن مواجهة هذا الخطر إلا بمشروع قومي عصري واحد..

ربما كان البعض في السابق يرى في هذا المشروع مجرد رغبة وأمنية، وأن الواقع يفرض قضايا وحلول أخرى.. لكن اليوم أصبح واضحاً أن الأولوية، هي لقضية الوجود والدفاع العربي المشترك عن هذا الوجود..

إن اتحادنا يشكل عاملاً أساسياً في هذا الاتجاه؛ فنحن نمثل الأمة الواحدة، الشعب الواحد، ودورنا مهم وخاصة أن عصر الشعوب بدأ ينطلق بقوة في رحاب مستقبل أفضل.....

إن دفاعنا عن القدس دفاع عن فلسطين.....

ودفاعنا عن فلسطين دفاع عن وجودنا كأمة وكيان كبير وعظيم.....

ولقد أثبتت التجربة أنه لا بديل للمقاومة، بجميع أشكالها في مواجهة هذا السرطان الخطير.. والشعب العربي لها بالتأكيد..

وفي ختام كلمته قال: أشكركم على صبركم وإصغائكم.. وأعرب عن سعادتي وسعادة أبناء شعبكم العربي الأبي، في سورية بلقائكم؛ لأن أهمية هذه المؤسسة البرلمانية القومية، التي نجتمع في رحابها اليوم وهذا المؤتمر الذي نحن فيه، نابع عن كونه المعبر الحقيقي عن المواقف الشعبية والبوصلة الموجهة لكل عملنا الذي يصب في تحقيق مصالح شعوبنا وتطلعاتها..

وإن دورنا كبرلمانيين توعية شعوبنا بحقيقة المعركة، التي تواجهها منطقتنا العربية والتي لا ترتبط بسورية فقط وإنما هي معركة طويلة جوهرها ضرب الانتماء لدى الإنسان العربي وتيئيسه..

كما أتوجه بالشكر العميق، إلى المملكة الأردنية الهاشمية، وإلى مجلس النواب الأردني، رئيساً وأعضاء، وأعرب عن امتناني لحسن الاستقبال والتنظيم والحفاوة وكرم الضيافة...

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى جهاز الأمانة العامة للاتحاد ممثلاً بالأستاذ فايز الشوابكة الأمين العام على حسن التنسيق والمتابعة المستمرة..

راجياً من الله عز وجل أن تتكلل دورتنا هذه بالنجاح والتوفيق، وإلى الأمام دائماً..

****

6 – وتحدث معالي الأستاذ محمد مرسل الشيخ عبد الرحمن، رئيس مجلس الشعب في جمهورية الصومال الفيدرالية الشقيقة:

أود في البداية أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، وإلى جلالة الملك عبد الله الثاني، والشعب الأردني على حسن الاستقبال وكرم الضيافة.

كما يطيب لي أن أعبّر عن خالص تقديري، إلى معالي الأخ الدكتور علي عبد العال رئيس الاتحاد البرلماني العربي، والسيد الأمين العام للاتحاد، على حسن تنظيم هذا المؤتمر الذي ينعقد في هذه اللحظات الدقيقة والمهمة التي تمر بها الشعوب العربية والإسلامية، كما أقدم أحر تحياتي إلى جميع إخواني وأخواتي في رئاسات البرلمانات العربية، على حضورهم المسؤول في هذه الجلسة المهمة التي تتعلق بشأن بيتنا العربي الكبير.

وأكّد: ينعقد هذا المؤتمر في ظل متغيرات إقليمية ودولية متسارعة، وأوضاع وظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، بالغة الدقة والحساسية، تستوجب علينا تكثيف التعاون ومواجهة التحديات وبذل كافة الجهود لتحقيق رغبات وطموحات شعوبنا، والحرص على العمل على كل ما يلزم لتعزيز وتقوية العمل العربي المشترك. عندما نتحدث عن الوضع العربي الراهن، تثار في أذهاننا على الفور قضيتنا الأم، ألا وهي القضية الفلسطينية، التي لا تزال قضية العرب الأولى، والمهددة في ظل استمرار الخطط الاستيطانية والتهويدية، التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي المحتلة، ونؤكد أن استقرار منطقة الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه إلا بإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، كما نحيي تحية إكبار كفاح إخواننا الفلسطينيين، وصمودهم ومقاومتهم المشروعة والباسلة ضد الاحتلال الجائر واستماتتهم، من أجل استعادة جميع حقوقهم.

وأضاف: إن شعبنا في الصومال يجدد الشكر والعرفان لأمته العربية، على دورها في التطورات الإيجابية التي تحققت على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما نأمل من أشقائنا في الدول

العربية، مواصلة دعم جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز قدراتها، وتطوير مؤسساتها الأمنية وأنظمتها العدلية والمالية، وتقديم مساعدات فنية وتقنية لاستكمال المشروع الإصلاحي الشامل.

وأشار إلى أن جمهورية الصومال كغيرها من الدول العربية، عانت من الإرهاب منذ عقودٍ من الزمن وشهدت أحداثاً إرهابيةً عديدة، وكان آخرها التفجيرات الانتحارية الدامية التي ضربت مناطق متفرقة في وسط العاصمة مقديشو، قبل يومين وأشدها هو التفجير الذي استهدف منطقة شعبية مكتظة بالمتسوقين حيث لقي حتفه أكثر من أربعين شخص، وعدد الجرحى يفوق ثمانين جريحاً، ولا زالت فرق الإنقاذ تنتشل من تحت الأنقاض ضحايا عالقين فيها، وقد اتسعت دائرة استهداف الإرهابيين لتشمل المدنيين الأبرياء، فأصبح يستهدف المرأة والطفل والشيوخ والمساجد والأسواق، وخلفت شهداء من القوات المسلحة، ومن رجال الشرطة، الذين قدموا الغالي والنفيس وبذلوا أرواحهم ثمناً للأمن والاستقرار، اللذين ينعم بهما الصومال والمنطقة، فإن خطر التطرف والإرهاب وهو من أهم الأخطار، التي تواجه أمتنا اليوم، خاصة أنه قد تمدد، وأنه علاوة على ما له من أبعاد أمنية وعسكرية، فإن الأمر يحتاج إلى مواجهة تستدعي درجة عالية من حسن تشخيص واختيار الأساليب، وبناء مقاربة تقوم على أساس المعالجة الفكرية والثقافية والفقهية، ولا يستبعد التصدي للظاهرة أيضاً بالأدوات السياسية والأمنية، التي تصون وتحمي الاستقرار والسلم الاجتماعي لدولنا وشعوبنا.

وختم قائلاً: أدعو الله أن يوفقنا في مداولاتنا وتشاورنا الأخوي والإيجابي، بالتوصل لقرارات عملية تدفع بالتكامل العرب، إلى الأمام وتؤكد وحدة الكلمة والتضامن، لمواجهة التحديات الجسام التي تواجهنا، وفقكم الله وسدّد على طريق الخير خطاكم.

****

7 – وتحدث معالي المهندس محمد الحلبوسي، رئيس مجلس النواب في جمهورية العراق الشقيق:

إنَّه لمنْ دواعي السرورِ أن يلتئمَ الشملُ العربيُ، في ديارِ وضيافةِ الهاشميينَ الأصلاءِ الأوصياءِ الشرعيينَ على المقدساتِ الإسلاميةِ في القدسِ الشريفِ، والأشقاءِ الذين ما برِحوا يسعونَ مخلصينَ لدعمِ لقاءِ البيتِ العربي، في كلِ مناسبةٍ وحادثةٍ، وإني إذْ أقدمُ الشكرَ على كرمِ الضيافةِ العربيةِ الأصيلةِ، فإنما أفعلُ كمن يَمدحُ نفسَهُ، فالامتدادُ المجتمعيُّ العراقيُّ الأردنيُّ، أعمقُ من أن تحدَّه حدودٌ أو تفرقَ بينه رسومُ الخارطةِ، فهذا الانسجامُ والتواصلُ يحظى بحبِّ وتمسكِ الشعبين الشقيقين العراقي والأردني.

كما لا يفوتني أنْ اتقدمَ بالشكرِ والامتنانِ، لجميعِ إخواني وأخواتي رؤساءِ المجالسِ والوفودِ الذين أصرُّوا على تحقيقِ اللقاءِ، بهذا الشكلِ الذي يَنسجمُ وحجمِ التحدياتِ والظروفِ المحيطةِ بنا بشكلٍ عامٍّ، وبقضيةِ الأقصى وفلسطينَ على وجهِ الخصوص.

وأشار: تعيشُ منطقتُنا على وقعِ أزماتٍ عميقةٍ وتوتراتٍ متواصلةٍ، ومخاطرَ عديدةٍ، تقتضي تجنبَ كلِّ ما من شأنِهِ تغذيةُ وترسيخُ مشاعرِ الإحباطِ، التي تؤدي بالنتيجةِ إلى التطرفِ والإرهابِ، والمساسِ

باستقرارِ المنطقةِ، وإضعافِ الأملِ في التوصلِ إلى وضعٍ مقبولٍ لدى دولِ المنطقةِ وشعوبِها، ولكننا للأسفِ وفي ظلِّ كلِّ ما يجري، فإننا ما زلنا نمضي في سياقِ هذه التطوراتِ المعقَّدةِ والاضطراباتِ المتعدِّدةِ، التي يعيشُها الشرقُ الأوسطُ، حيث تظلُّ القضيةُ المصيريةُ والجوهريةُ للأمةِ في وضعٍ معلّقٍ، تُراوحُ حالاتِها منذُ عقودٍ في ذاتِ المشاكلِ، دون إيجادِ حلٍّ حقيقيٍّ لشعبٍ وَاصَلَ التحدي من أجلِ حقِّهِ المشروعِ، في إقامةِ دولتِهِ المستقلةِ وعاصمتِها القدسِ الشريف، ولكن وللأسفِ ما زالَ الكيانُ الإسرائيليُّ الغاصب يُصرُّ على نهجِ سياسةِ تكريسِ الأمرِ الواقعِ، خارقًا بذلك الشرعيةَ الدَّوليةَ، ومتجاهلًا لكلِّ التزاماتِهِ الموثَّقةِ، ومنتهكًا كلَّ مبادئِ حقوقِ الإنسانِ والقانونِ الدَّولي الإنساني ، على نطاقٍ واسعٍ، من خلالِ الممارساتِ الإرهابيةِ، التي أدمنَ عليها وصارتْ سياقًا في أدائِهِ اليومي تجاه أبناءِ شعبِنا الفلسطيني.

وأضاف: لسنا بصددِ عرضِ العواطفِ والآلامِ والمشاعرِ الشخصيةِ، حينما نرى مشاهدَ العنفِ الإسرائيلي الهمجي، ضدَّ أبناءِ شعبِنا الفلسطيني، في الوقتِ الذي يَجبُ علينا أن نخطوَ خطواتٍ جديدةً مع خلالِ وضعِ مشروعٍ عربيٍّ موحَّدٍ يَبدأُ بتشريعٍ يُمثِّلُ إرادةَ الشعوبِ العربيةِ، ويَنتقلُ إلى خارطةِ طريقٍ للحكوماتِ والدولِ العربيةِ والإسلاميةِ؛ لأنَّنا حين نُوحِّدُ صفَّنا في قضيةِ القدسِ، من الناحيةِ الاستراتيجيةِ سنَضطرُّ الآخرَ للتفكيرِ بالاستجابةِ بقدرٍ ما، فلا يمكنُه أبدًا أن يَتنصَّلَ من مواجهةِ إرادةِ الشعوبِ مجتمعةً بخصوصِ القدس، اذا يجب اتخاذ الاجراءات والتدابير المالية والسياسية العاجلة والفعالة وتفعيل الصناديق المالية، التي أنشئت من أجل حماية القدس، في وجه الأخطار التي تتعرض لها مقدساتنا والتصدي لسياسات التطهير العرقي.

وأكّد أنَّ حقَّ الشعبِ الفلسطيني في إقامةِ دولتِهِ المستقلةِ وعاصمتِها القدسِ، على كاملِ أراضيه هو حقٌّ تاريخيٌّ لا محيدَ عنه، إذ يجبُ علينا، اليومَ أكثرَ من ذي قبلٍ، اتخاذُ مواقفَ واضحةٍ وحازمةٍ، تَندرجُ ضمنَ استراتيجيةٍ مشتركةٍ وفعَّالةٍ، لضمانِ هذا الحقِّ ودعمِ خطواتِهِ العمليةِ، ومن منطلقِ المسؤوليةِ الملقاةِ على عاتقِنا، كرؤساءَ للمجالسِ النيابيةِ، وممثلينَ لشعوبِنا فإننا ملزمون بعدمِ ادخارِ أيِّ جهدٍ لمواصلةِ مساعينا لوضعِ حدٍّ لسياساتِ الكيانِ الإسرائيلي الغاصب، الهادفةِ إلى طمسِ هُوِيَّةِ القدسِ فضلًا عن مواجهةِ كلِّ الإجراءاتِ المنحازةِ التي تَتخذُ من هذا الطرفِ لترسيخِ هذا الوضعِ المرفوضِ.

وانطلاقًا من كلِّ ما سبقَ فإننا نُؤكدُ أنَّ الموقفَ العراقيَّ إزاءَ قضيةِ القدسِ هو موقفٌ واحدٌ من الشعبِ والحكومةِ والبرلمانِ، فلدى العراقيين رؤيتُهم الثابتةُ لهذه القضيةِ المصيريةِ والتاريخية وان موقفنا ثابت، ولن يتغير في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وقبلَ أن أختتمَ كلمتي أثني على ما طرحه الأخ معالي رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم، وأرى من الضروري تبني هذه الفقرات في البيان الختامي، وأن نذهب الى دعم وإسناد وتبني أي موقف يصدر من إخواننا في فلسطين، وأدعو الأخ الرئيس والسيدات والسادة رؤساء البرلمانات العربية، أن نعقد

اجتماع لنا في الأراضي الفلسطينية، لتصل رسالة واضحة وصريحة الى السجان بأننا لن نترك قضيتنا ولن يبقى السجين تحت قيد هذا السجان الغاصب.

وفي ختام كلمته قال: أتقدّم إلى الإخوةِ رئيسِ الاتحادِ، ورئيسِ مجلسِ النوابِ الأردني، وجميعِ الإخوةِ والأخواتِ رؤساءِ المجالسِ والوفودِ، شكري وامتناني على الجهودِ التي ما زالوا يقومونَ بها لمصلحةِ قضيةِ القدسِ، وحرصِهم الأكيدِ على العملِ بإخلاصٍ للوقوفِ مع قضيتِهم التاريخية.

كما لا يفوتني أن أتقدمَ بالشكرِ والتقديرِ إلى المملكةِ الأردنيةِ الهاشميةِ، ملكًا وبرلمانًا وحكومةً وشعبًا على حسنِ الضيافةِ العربيةِ الأصيلةِ التي حظينا بها، والتي هي ليست بغريبةٍ على الأردنِ ملتقى العروبةِ وديوانِ الأشقاءِ العامرِ بالحبِّ والمودةِ والإخاء.

راجيًا من العلي القديرِ أن يوفقَنا جميعًا لما فيه خيرُ أمتِنا العربيةِ وصلاحُها، وما يلبي التطلعاتِ المستحقةَ لشعوبِها.

****

8 – وتحدّث معالي الشيـخ خالد بن هـلال المعـولـي، رئيس مجلـس الشـورى في سلطنة عُمان الشقيقة:

في مستهل كلمتي يطيب لي والوفد المرافق، أن نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأشقاء الكرام في المملكة الأردنية الهاشمية، ملكاً وحكومة وشعباً على طيب الملتقى، وبشاشة المحيّا، وحسن الوفادة؛ ولا غرو؛ فالمملكة موطن العزة والإباء، حارسة المقدسات، وحامية الحرمات، أرض الرجال الأشاوس، والبيض القواطع، والشموس السواطع، فأكرم بهم وأنعم.

وكل الشكر والتقدير لمعالي الأخ المهندس/ عاطف الطراونة رئيس مجلس النواب بالمملكة الأردنية الهاشمية على كريم دعوته؛ لحضور المؤتمر (التاسع والعشرون) للاتحاد البرلماني العربي، (القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين)، مقدرين جهود معاليه والإخوة في مجلس النواب بالمملكة، لإنجاح فعاليات هذا المؤتمر.

كما نجزل شكرنا وتقديرنا لمعالي الأخ الدكتور/ علي عبد العال رئيس الاتحاد البرلماني العربي، على بذله اللامحدود، وسعيه المتواصل، وعمله الدؤوب؛ من أجل تفعيل العمل العربي المشترك، وتعزيز جهود الاتحاد البرلماني العربي، في استمرار التواصل والتعاون بين مختلف الدول الأعضاء تحقيقاً لمختلف أهداف التنمية والبناء للدول العربية، وتعزيزاً لعلاقات الأخوة والوحدة والمصير المشترك.

وقال: يأتي انعقاد مؤتمرنا هذا تحت شعار (القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين)، ليضعنا جميعاً أمام مسؤولية كبيرة، وهدف نبيل. ومما لا شك فيه أن انعقاد مؤتمرنا هنا على أرض الأردن الشقيق، يجعلنا أمام مسؤولية تاريخية تحتم علينا بذل كل ما نستطيع، من أجل تحقيق السلام الشامل والعادل القائم على ثوابت أمتنا العربية بأن القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، دولة مكتملة السيادة،

لشعبها كافة الحقوق التي تجعله يعيش في أمن وأمان ويعمل بكل جدٍّ واجتهاد، لتنمية دولته وبناء مؤسساته، ورعاية حقوق مواطنيه، وضمان حرياتهم وعيشهم بكرامة ورفاهية، لذلك فإن الحاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى إلى وحدة البيت الفلسطيني وتعاضد أبنائه وتكاتف ساسته واجتماع كلمتهم جميعاً، على تحقيق الأهداف وبلوغ الغايات بقيام دولة فلسطينية مستقلة وحل كل القضايا العالقة في هذا الشأن، ولعلنا نسعد جميعاً بالصلاة في أولى القبلتين، وثالث الحرمين ومسرى سيد الثقلين في القريب العاجل المنظور.

وتابع: إن أمتنا العربية أمام تحديات جسام، ومطامع لا تنتهي، وقد أثبتت الأيام أن العنف والصراعات والتدخلات العسكرية واختلاف الإخوة والأشقاء، داخل البيت العربي لها أثرها الواضح وخطبها الجلي وضررها العظيم على شعوبنا وأمتنا؛ فهي معاول فرقة وشتات، وأدوات هدم وخراب، دمرت البنى التحتية. واعترضت الطموحات والآمال، وقد أكدنا في الكثير من اللقاءات ولا زلنا نؤكد وسنبقى دائماً ثابتون مؤمنون أن الحوار والتفاهم وحل الخلافات والجلوس، على طاولة المباحثات أسس كفيلة برأب الصدع، وتقريب وجهات النظر ووحدة الصف ولم الشمل، وأنتم جميعاً في هذا المؤتمر أمام مسؤولية وطنية تجاه شعوبكم وأمتكم، وسلطنة عمان داعمة ومساندة لكل جهد عربي، يهدف إلى عودة أمتنا إلى سابق عهدها أمة متماسكة متعاضدة متعاونة، يهابها عدوها ويفرح بها صديقها ويسعد بها بنوها وأهلها.

وأشار إلى أن العمل والبناء، ورفع مستوى الدخل وتحقيق الرفاه الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة،كلها أهداف سامية وغايات نبيلة، تتطلب منا الاهتمام بالتعليم القائم على الابتكار والتجديد وتشجيع المبادرات، ورعاية الشباب ودعمهم ومساندتهم وتوفير بيئة مناسبة لحفز هممهم، وتشجيع مواهبهم ورعاية أهدافهم والعمل على توفير متطلبات تحقيقها، فهم أمل الأمة ودعائم بقائها وأسباب تقدمها، وتعلمون جميعاً أن عدم رعاية الشباب وعدم الاهتمام بهم، أثره كارثي ونتائجه وخيمة، لذلك من المهم تبني استراتيجيات واضحة وخطط تنفيذية محددة نعمل من خلالها لتحقيق هذه الأهداف والاهتمام بالشباب ورعاية المواهب وتشجيع الابتكار ودعم المبادرات، وتنويع الاقتصاد ورفع معدلات الدخل والنمو والتطور والازدهار.

وختم كلمته قائلاً: نعلم أن المهام عظيمة والغايات جليلة والواقع صعب والقضايا عديدة، ولكن ندرك كذلك أن العزائم ماضية والطاقات متجددة والرغبات متقدة، لذلك فإن الإقدام مطلب والمضي نحو الغايات مسعى، وتحقيق الطموحات مبتغى، وبفضل الله جل وعلا وعونه ومن خلال تعاونكم وبذلكم سنصل إلى ما نرجوه ونأمله.

مكرراً شكري وتقديري لحسن الاستقبال والضيافة والتنظيم، سائلاً المولى جلّت قدرته أن يحقق لهذا المؤتمر أهدافه ويجمعنا على خدمة أوطاننا، ورعاية شعوبنا وتحقيق مصالح أمتنا، وصدق المولى تبارك وتعالى في قوله: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ».

وفقكم الله وسدد خطاكم.

****

9 – وتحدّث معالي الأستاذ سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في دولة فلسطين الشقيقة:

بداية لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر والامتنان للأخ المهندس عاطف الطراونة رئيس مجلس النواب الأردني، والأخ الدكتور علي عبد العال رئيس مجلس النواب المصري، على الدعوة الكريمة لعقد مؤتمرنا هذا تحت شعار "القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين" على أرض المملكة الأردنية الهاشمية، التوأم الشقيق لفلسطين، التي كانت وما تزال بقيادتها الحكيمة ممثلة بالملك عبد الله الثاني ابن الحسين، صاحب الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وشعبها المناصر القوي للشعب الفلسطيني، تبذل كل طاقتها وتسخر كل إمكاناتها للدفاع عن قضية العرب الأولى وعن مدينة القدس عاصمة دولتنا، وترعى مقدساتها الإسلامية والمسيحية فيها، وتضعها على سلم أولويات سياساتها الخارجية والداخلية.

وقال: إن فلسطين هي أمانة في أعناق الأمة العربية قادةً وشعوباً، فيها القدس درّة فلسطين، والمسجد الأقصى المبارك، أولى القبلتين وثالث الحرمين، وفيها كنيسة القيامة، وكنيسة مهد السيد المسيح.

تلك البلاد المقدسة، يخوض شعبها معركة الكرامة والحرية، صامداً على أرضه، متمسكاً بحقه الأزلي فيها، لن يركع ولن تنكسر إرادته مهما اشتدت عليه الضغوط، وتقلبتْ من حوله المواقف، فهو صاحب حق، وضع حياته بمستوى الموت في سبيل الدفاع عنها.

وتابع: جميعكم تتابعون ما يجري في أرضنا المحتلة، وما يحاك من خطط ومشاريع، وفي مقدمتها ما يسمى **"صفقة القرن" الامريكية، لتصفية القضية الفلسطينية**، وجوهرها تقرير المصير وعودة اللاجئين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها مدينة القدس.

أن تلك الصفقة لن تمر، لأنها مشروع إسرائيلي استيطاني استعماري هدفه الاستيلاء على الأرض الفلسطينية، وفصل قطاع غزة عن الوطن، وإقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية، فهي تسقط حق الشعب الفلسطيني بدولته المستقلة وعاصمتها القدس، وتلغي حق عودة اللاجئين إلى ديارهم.

وبذلك، فقد أعلنت إدارة ترامب حربها العدوانية على حقوقنا منذ ديسمبر عام 2017، حين اعترفت بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال ونقلت سفارتها إليها، وفرضت الحصار المالي كوسيلة للضغط

والمساومة لقبول تلك الصفقة، ولكن الرفض الفلسطيني، كان قاطعاً وثابتاً، ونحن على ثقة بأنكم تشاركوننا هذا الرفض لمن يعتدي على حقوق الأمة العربية في فلسطين.

وقال: لقد اتّحد الشرّان في عدوانهما على حقوقنا، فكل ما تقوم به إدارة ترامب، يسير جنباً إلى جنب مع إرهاب الاحتلال الإسرائيلي، بحق شعبنا وأرضه ومقدساته، فالقدس تتعرض لهجمة استيطانية تهويدية تستهدف هويتها وتاريخها ومعالمها العربية والإسلامية، تماماً كما هو الحال في سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة من استيطان، واعتقال، وحصار ظالم لقطاع غزة.

كما أن اسرائيل تحاول المساس بقدسية النضال الفلسطيني، وتقوم بقرصنة وسرقة أموال الضرائب الفلسطينية، بذريعة أن جزءاً منها يذهب لرعاية عائلات الشهداء والجرحى والأسرى الأبطال.

وهنا، نؤكد لكم أننا مستمرون برعاية هؤلاء الأبطال، كواجب وطني والتزام قانوني علينا جميعاً، لأنهم عنوان التضحية والفداء.

وتابع: نطمئنكم على صلابة الموقف الرسمي والشعبي الفلسطيني، بقيادة الأخ الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، في مواجهة تلك الخطط المتبوعة بهذا السيل الكبير من الضغوط والابتزاز والمساومة، ونناشدكم شدّ أزرنا وإسناد شعبنا الذي يمثل خط الدفاع الأول، عن الأمة العربية في وجه مشاريع الاحتلال لإقامة دولة إسرائيل الكبرى.

وأشار: إننا باسم الشعب الفلسطيني، ندعوكم الى اتخاذ قرارات عملية تؤكد على ما يلي:

أولاً: مركزية القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب الأولى، تعلو على أية قضية أخرى، وتسمو على كل خلاف.

ثانياً: مواجهة الحرب العدوانية التي يشنها الاحتلال على مدينة القدس سكاناً ومقدسات، وخاصة المسجد الأقصى، وتوفير الدعم المادي لتثبيت صمود المقدسيين في مدينتهم، تنفيذاً لقرارات القمم العربية، وقرارات الاتحاد البرلماني العربي.

ثالثاً: الرفض القاطع والتصدي الثابت لكافة المشاريع والإجراءات التي تقودها إدارة ترامب وحكومة الاحتلال، وفي مقدمتها ما يسمى صفقة القرن، لفرض حلٍ لا يستند إلى قرارات الشرعية الدولية التي تكفل حق شعبنا في تقرير مصيره وعودته إلى أرضه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس.

رابعاً: التمسك بقرارات القمم العربية ومبادرة السلام العربية، التي تحرم كافة أشكال ومستويات التطبيع العربي، مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، قبل انسحابها الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام1967، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين حسب القرار 194. واعتبار أن أي نوع من التطبيع ينتهك تلك القرارات، ويضعف الموقف الفلسطيني في مواجهة الاحتلال المجرم.

خامساً: التأكيد على ثقتنا بالحكومات العربية أنها ستهب لنجدتنا، في ظل العقوبات الاقتصادية والحصار المالي الأمريكي على شعبنا، ولمواجهة قرار حكومة الاحتلال سرقة وقرصنة الأموال الفلسطينية، ولذلك، ندعوكم لحث حكوماتكم لتفعيل شبكة الأمان المالية التي أقرتها القمم العربية لدعم شعبنا ومؤسساته الشرعية.

سادساً: تنفيذ الخطط التي تم اعتمادها سابقاً للتواصل مع الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية، لحشد الدعم والتأييد للقضية الفلسطينية، وحثهم على إدانة جرائم الاحتلال وسياساته وقوانينه المخالفة للقانون الدولي، واتخاذ إجراءات عملية بحق الكنيست الإسرائيلي، شريك الاحتلال في كافة جرائمه وانتهاكاته.

وفي ختام كلمته قال: إن كل تلك الضغوط ومحاولات الابتزاز الرخيص، والتهديد والوعيد والضغط السياسي والاقتصادي والميداني، الذي تمارسه إسرائيل وإدارة ترامب على شعبنا وقيادته، لن تفلح أبداً في تغيير مواقفنا، ولن نقايض الحقوق بالمال، وشعبنا قادر على تجاوز المرحلة وإفشال محاولات النيل من حقوقه في العودة والدولة.

موجّهاً تحية فخر واعتزاز إلى أبناء شعبنا المرابطين في القدس عاصمة دولة فلسطين على صمودهم الأسطوري، والذين هبّوا لكسر الحصار عن باب الرحمة في الجزء الشرقي من المسجد الأقصى المبارك والذي بقي مغلقاً منذ عام 2003.

قال تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ"

صدق الله العظيم

****

10 – وتحدّث معالي السيد أحمد بن عبد الله بن زيد آل محمود، رئيس مجلس الشورى في دولة قطر الشقيقة:

يسعدني باسمي وباسم أعضاء وفد مجلس الشورى، المشارك في هذا المؤتمر، أن نعبّر عن شكرنا للمملكة الأردنية الهاشمية، وعلى رأسها جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية وللشعب الأردني الشقيق على استضافتهم لهذا المؤتمر، وعلى حسن استقبالهم والشكر موصول لمعالي المهندس عاطف الطراونة، رئيس مجلس النواب الأردني، وكذلك لرئاسة وأمانة اتحاد البرلمان العربي، على الدعوة الكريمة، والإعداد والتنظيم الجيد لهذا المؤتمر.

وتابع قائلاً: نلتقي اليوم في هذا المؤتمر الذي يُعنى بأحد مقدساتنا وتحت شعارٍ ظللنا نحلم به طويلاً ونأمل أن يتحقق قريباً بإذن الله. إنه القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين. وهي غاية سامية يسعى لتحقيقها كل عربي ومسلم وكل نصير للحق، وإن المساعي المحمومة التي يقوم بها الكيان الإسرائيلي،

ومن يناصرونه لتصفية القضية الفلسطينية، وإنهاء حق العودة لن تغير الحقائق التاريخية ولا الحقوق الطبيعية للشعب الفلسطيني ولكافة المسلمين والعرب، في القدس الشريف أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، ولا أدل على ذلك من مسيرات العودة الكبرى التي تنطلق أسبوعياً نحو حدود غزة، تأكيداً على عزم الفلسطينيين، على العودة لموطنهم في الأراضي المحتلة منذ عام 1948م، مهما طال الزمن وعزّ الصبر.

وقال: إننا نؤكد من هذا المنبر إن دفاعنا عن القدس واجب شرعي، وأن دعم إخوتنا المرابطين في أكنافها ضرورة ومسؤولية لأنهم يدافعون عن مقدسات الأمتين العربية والإسلامية.

وإننا إذا لم نجاهر برفضنا لممارسات الاحتلال الإسرائيلي، ودعمنا لما يقرره الشعب الفلسطيني ونطالب بالحماية الدولية له ونتخذ موقفاً موحداً حيال أية صفقات لا تعيد الحقوق المسلوبة لأهلها، فإن هذه المحاولات قد تنجح في هدر ما تم تقديمه من تضحيات، ولن تحقق العدالة وتحرر الأسرى ولا تداوي الجرحى أو تكرم دماء الشهداء. بل تؤدي إلى دوامة عدم الاستقرار والعنف، مما سيجعل أمتنا لقمة سائغة لأعدائها وهدفاً لمخططاتهم الإجرامية وإشعال المنطقة بحروب وفتن تحت مسميات وذرائع متعددة.

وأكّد: إننا في دولة قطر نتألم لما نشاهده كل يوم من صور القهر والقتل والاعتقالات وكل صنوف التعذيب، التي يمارسها الغاصب المحتل ضد إخوتنا في فلسطين، في وقت تخلى فيه الكثيرون عن نصرتهم. والحمد لله فإن الشعب القطري، بقيادة حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى أكدوا زعمهم وأثبتوا صدق وقوفهم مع الشعب الفلسطيني، في كل أحواله وعلى مر الأزمان حتى يسترد حقوقه المشروعة. وظلت قطر ولا تزال داعمة لأهلنا المناضلين في قطاع غزة وفي الضفة الغربية، ولم ولن تتخلى عنهم لإيمانها بحق الإخوة في الدين والعروبة، ووفاءً بالمسؤوليات الأخلاقية التي تقتضي الوقوف مع الحق ونصرة المظلوم.

إن دولة قطر متمسكة بموقفها الثابت من القضية الفلسطينية، المستند إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، التي تقوم على حل الدولتين، بما يضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 1967، وعاصمتها القدس الشريف، وتدعو الولايات المتحدة لالتزام الحياد والنزاهة لتقوم بدور الوسيط الذي يرتضيه الجميع، في رعاية محادثات سلام تفضي لقيام دولة فلسطين المستقلة في حدودها التي أقرتها الشرعية الدولية، كما ترى أن قيام شراكة دولية تضم الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وتحت رعاية الأمم المتحدة، يمكنها أن تدفع بعملية السلام للأمام، وتؤدي لنتائج مقبولة لدى جميع الأطراف.

وختم: نود أن نعرب عن صادق أمنياتنا لمعالي المهندس عاطف الطراونة، بالتوفيق والسداد في تولي رئاسة الاتحاد في دورته الحالية، وأن نعرب عن تقديرنا لجهود ومساعي معالي الدكتور علي عبد العال

خلال رئاسته للاتحاد البرلماني العربي خلال دورته السابقة، كما نأمل أن يخرج مؤتمرنا هذا بما يحقق للقدس كرامتها وعزتها تالدةً خالدةً كعاصمة لدولة فلسطين الحرة المستقلة.

وإلى أن نلتقي بكم إن شاء الله في بلدكم الثاني دولة قطر في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الشهر القادم تقبلوا أطيب التحيات.

****

11 – وتحدّث معالي الدكتور عبده حسين، رئيس البرلمان الاتحادي في جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية الشقيقة:

إنه لشرف عظيم لي بكل سرور أن أخاطب هذا الجمع الموقّر بمناسبة عقد الدورة التاسعة والعشرين للاتحاد البرلماني العربي، تحت موضوع: «القدس، العاصمة الأبدية لدولة فلسطين».

واسمحوا لي في هذه المناسبة أن أعرب باسم وفد جزر القمر، خالص الشكر والتقدير الكبير إلى المملكة الأردنية الهاشمية، تحت التوجيهات السامية لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله، وكذلك الشكر الجليل لأخي المهندس عاطف الطراونة رئيس مجلس النواب الأردني، للترحيب الحار والخاص الذي وجدناه من معاليه في جهوده وتوجيهاته المستمرة لمشاركتنا في هذا المؤتمر وللمشاعر القيّمة التي نتلقاها منذ وصولنا إلى عمان الهاشمية.

واسمحوا لي أيضاً من باب الشكر أن أوجه تحية خاصة إلى أخينا العزيز فايز الشوابكة الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، بالدور الهام الذي يلعبه لتحسين أداء المؤسسة.

وقال:

بدءاً يقول سبحانه وتعالى: {سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى}.

وقال صلى الله عليه وسلم: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا».

سررت كثيراً في اعتماد موضوع القدس، الذي يجد مكانة خاصة فينا وفي العالم مرتبط بحالة قلق أو استقرار وتقييم للسلام والتوازنات العالمية.

بلدي، جمهورية القمر المتحدة دائماً على عهد أمتنا العربية والإسلامية، حول القضية الفلسطينية والقدس من زمن بعيد، ولا يزال شعبنا يتذكر الزيارة التاريخية للرئيس ياسر عرفات رحمه الله عام ألف وتسعمائة وخمس وثمانين كأول رئيس عربي زائر لجزر القمر.

ولذلك تلتزم المؤسسة البرلمانية القمرية، بل جزر القمر قاطبة جنباً إلى جنب مع جميع الجهات الفاعلة، خاصة العربية والإسلامية من أجل استعادة الحق إلى الفلسطينيين، وتثبيت السلام الدائم في الشرق الأوسط.

لقد حان الوقت لوضع حد لعقود من الاحتلال، والرعب، والإذلال والإهانة، وتحقيق الأمل للفلسطينيين، في الحرية والكرامة تحت دولة فلسطين بعاصمة القدس الشريف.

بإذن الله ثم بتصميم وإرادة أمتنا العظيمة، سينتصر الشعب الفلسطيني بممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف على وطنه وعاصمته القدس.

من هذا المنبر أناشد كافة الشعوب والدول المحبة للعدالة والسلام والحرية، للتعاضد معنا على معارضة التعسّف من الاحتلال الصهيوني، واستعادة الحق إلى صاحبه الفلسطيني، ورفض الأمر المفروض بالقوة والهيمنة دون حق.

إنه نضال كبير بالطبع يشترك فيه الجنس البشري عموماً، بغض النظر عن العرق والقناعات الفلسفية أو الدينية.

وختم قائلاً: بالوحدة والتضامن سنفوز وسننتصر، وقريباً إن شاء الله سنعقد هذا المؤتمر في مدينة القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين.

****

12 – وتحدّث معالي الأستاذ مرزوق علي الغانم، رئيس مجلس الأمة في دولة الكويت الشقيقة:

بادئ ذي بدء

أود أن أتقدم بالتهنئة القلبية لمعالي الأخ عاطف الطراونة، على تسلمه مهام رئاسة الاتحاد البرلماني العربي، واثقاً كل الثقة، بنجاحه في قيادة اتحادنا إلى تحقيق أهدافه، متسلحاً بما لدى معاليه من خبرة وحنكة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان، لمعالي الأخ الدكتور علي عبد العال، رئيس مجلس النواب بجمهورية مصر العربية، على ما بذله من جهد وطاقة، وما اتسم به من حكمة وخبرة، طيلة فترة رئاسته السابقة.

وتابع: بداية، نشد على يد من اختار عنوان دورتنا الحالية (القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين).

ولو قدّر لي أن أضيف كلمة الى العنوان لقلت القدس العاصمة الأبدية و(الأزلية) لفلسطين، حتى أقول لمن يحاول تزوير التاريخ، متسلحاً بالأساطير والخرافات، لا تحاول أن تعبث بالتاريخ لأنك ستتعب.

وأنا لا أخفي سراً إذا جهرت بالقول إنني أميل وجدانياً، برغم كل ما يحدث إلى تلك العناوين الحاسمة والقاطعة والعصية على التأويل والتحوير، فأنا مؤمن بأن العدو وتحت شعارات تسويق الواقعية وقراءة موازين القوى وغيرها من النظير البارد، يريد مني أن أتنازل عن قناعاتي ومبادئي وأن أكون أسيراً للشعارات والعناوين الملتبسة، حمالة الأوجه، وهذا لن يحدث.

ونعم

القدس عاصمتنا

كانت عاصمتنا

وما زالت عاصمتنا

وستظل عاصمتنا

وأضاف: من يريد أن ينتصر للقدس، عليه أن ينزل الى ميادين النزال، وينازل

هكذا ببساطة

وحتى تنجح نزالاتنا ضد المحتل والغاصب عليك أن تلتزم بشروط النصر

وعلى رأسها

أن تختار ميادين النزال، مكانها وتوقيتها

وثانياً

أن تلعب بأوراق وأدوات ملك يديك، لا بأوراق لا تملكها في الأصل

وثالثاً

أن لا تخوض النزال وحيداً ومنفرداً وأعزلاً

فأنت تحتاج في قضيتك العادلة لكل صوت ينحاز للحق، ولكل جهة تطالب بالعدل، ولكل محفل ينادي بالحرية.

ساحتكم أيها السادة هي الكوكب بأسره

الانسان أينما وجد

فطرته وحسه ووجدانه

فقضية القدس هي قضية أممية وعابرة للقارات والحدود والأديان والأجناس بامتياز

ولأنها كذلك

فيجب لزاماً علينا ألا نوفر محفلاً إلا وقصدناه بمسألتنا، ولا منتدى إلا وشاركنا فيه بهمومنا وعدالة ملفنا، ولا منظمة أو هيئة إلا ووضعنا على طاولتها قضيتنا.

وجودنا الدائم والمستمر في تلك الميادين يقلق المحتل، وإسماع صوتنا يزعج الغاصب، وحضورنا الراسخ يقض مضجعه.

لذلك كل محاولة منا لإبقاء هذا الملف مفتوحاً وفاعلاً ومتوهجاً، يبقي قضيتنا حية على الدوام.

ان أكبر خدمة نقدمها لشعبنا الفلسطيني، هو إشعاره وإقناعه وزيادة يقينه بأنه لا يزال على رأس الأجندة، وأنه لن ينسى، وأنه شغلنا الشاغل.

ولمن يقول إن الفلسطيني لا يريد كلاماً أو شعاراً أو خطابات، أقول له هذه دعوى حق يراد بها باطل

لأنك لا تريد أن تقول للفلسطيني بالمقابل:

أنا في حالة ضعف وقلة حيلة وعاجز عن الفعل، فاسمح لي أن أصمت وأنسى قضيتك.

وسأقول إن هذا النوع من التنظير والاستنتاج هو محض هراء، حتى أتجنب استخدام مفردة أخرى.

وتابع: لا بأس من التذكير ولو بشكل سريع بأمثلة، عما يمكن لفعل ترونه عادياً وثانوياً وغير مجدٍ، أن يسبب من قلق وإزعاج للكيان المغتصب.

فقبل أشهر، ومن خلال جهد كويتي في مجلس الأمن الدولي، وبتوجيه مباشر من سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، هذا القائد العروبي الحكيم، وبدعم قوي من الدول العربية والاسلامية، تم العمل على إقرار مشروع قرار يتعلق بتوفير الحماية الدولية للفلسطينيين.

ولن تتخيلوا مقدار المناورات والمحاولات والتحركات، التي قام بها الكيان الغاصب لمنع صدور هذا القرار.

وبعد اتصالات وضغوطات وابتزازات، لم يجد هذا الكيان من حل أخير إلا التسلح بفيتو أمريكي لإسقاط هذا القرار، الذي نال عشر أصوات (تشمل دولاً من كل المجموعات الاقليمية كفرنسا والصين والسويد وكوتيفوار وبيرو وبوليفيا)، وامتناع أربع دول ومعارضة دولة واحدة هي صاحبة الفيتو.

ومع هذا وبالتنسيق مع المجموعة العربية في الأمم المتحدة، تم تحويل صيغة هذا القرار إلى مشروع قرار في الجمعية العامة ونال تأييد 122 دولة.

ولمن يسأل، بحسن نية أو سوئها، ما الذي تحقق بهذا القرار وما أهميته؟، أجيب عليه:

تمعّن في ردة فعل العدو وستعرف ما أقصد؟؟

لو قرار من هذا النوع هو شيء هامشي وثانوي وغير ذي أهمية، إذن لماذا أقام الكيان الغاصب الدنيا ولم يقعدها لمنع صدور هذا القرار؟

إن الاستهانة بأي جهد دبلوماسي يصب في صالح قضيتنا، هو جلد للذات غير مبرر، وتسويق لسياسة التبلد السياسي والقنوط الدبلوماسي.

وأضاف:

لنترك الأمم المتحدة جانباً

ذات الأمر حدث وأمام أعينكم في الاتحاد البرلماني الدولي.

كيف لبند طارئ، يتعلق بالقدس، اعتمده الاتحاد بجهودنا وتنسيقنا الجماعي مع شركائنا الدوليين، أن جعل ممثلي الكنيست الإسرائيلي، يقومون بأكثر من مناورة لتفريغ البند من محتواه وأن يقوموا بأكثر من احتجاج وتحفظ.

ما الذي تعنيه تلك الصورة والمشهد؟

لقد قلتها مراراً

هذا العدو لا يريد أن نذكر فلسطين في خطاباتنا

فكيف إذا ذكرت في خطابات العالم بأسره؟؟

وتابع: اسمحوا لي ان أهيب بكم، وأن أدعوكم، إلى قيام مؤتمرنا هذا، المنعقد في الأردن، هذا البلد العربي الأصيل، الذي تحمّل الكثير من أجل القضية الفلسطينية وقضية القدس، بدعم ومتابعة ورعاية من جلالة الملك عبد الله الثاني، بن الحسين بتبني ثلاث أمور عملية، تدخل في إطار (الممكن السياسي، والمتاح الاستراتيجي).

أولى تلك النقاط، تتعلق بموضوع (توفير الحماية) للشعب الفلسطيني، فنحن في البرلمان الكويتي، وانتهازاً لعقد مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي، في الدوحة مطلع الشهر المقبل، سنتقدم بمقترح بند طارئ للمؤتمر يتعلق بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، ونهيب بكم أصحاب المعالي والسعادة دعم هذا المقترح والعمل على إقراره.

وثاني الأمور التي أود دعوة الأخوة الأعضاء في الاتحاد، إلى التفكير بها وتبنيها، والتي تأتي من باب المصارحة ووضع الأمور فوق الطاولة هو ملف (المصالحة الفلسطينية).

أريد هنا أن أعرب وبصدق، عن ضيقنا وانزعاجنا ونفاد صبرنا إزاء ما تشهده الساحة الفلسطينية من تصدع وخلاف. فلم يعد الأمر مقبولاً، أن نرى أخوة الدم والنضال والكفاح والمرابطة، وهم يعيشون هذه الفرقة والخلاف والتناحر.

وإذا كانت دول عربية كثيرة حاولت خلال السنوات الماضية مراراً أن تضع حداً لهذا الخلاف الفلسطيني المحزن، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمير محمد بن سلمان، وجمهورية مصر العربية بقيادة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، والأردن بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، فإن الاتحاد البرلماني، مطالب بأن يقوم بدور وجهد في هذا الاتجاه.

ونحن في البرلمان الكويتي ندعو الأعضاء إلى تشكيل لجنة تقوم وبشكل سريع ودون إبطاء، في رسم خطة تحرك فاعلة وعملية للقيام بتحرك مدروس ومتفق عليه، لمحاولة رأب الصدع والتسريع في إشاعة أجواء المصالحة الفلسطينية، مؤكدين استعدادنا المبدئي وغير المشروط للقيام بأي دور يرتئيه اتحادنا، خدمة لهذا الهدف النبيل.

أما ثالثة النقاط، وأهمها، والتي لا أريد أن أغفلها فهي (موضوع التطبيع) والمحاولات الدولية الدؤوبة من أجل تسويقه وتشجيعه.

وإذا كان البعض يمكن أن يلتمس العذر على مضض، لأي خطوة قامت بها الحكومات بناء على معطيات معينة، إلا أنني لا يمكن أن التمس عذراً لنا، نحن ممثلي الشعوب، المتخففين من الضغوط الدولية والابتزازات والإملاءات، من أن يكون لنا موقف صارم من هذا الموضوع.

وختم قائلاً: إنني أدعو مؤتمرنا هذا، الى التأكيد صراحة في بيانه الختامي، لا على رفض خطوة التطبيع فقط، بل رفض مجرد الحديث عنه، والتسويق له.

هذا الموضوع يجب أن نصنفه نحن، كممثلي الشعوب في خانة (الحرام السياسي) و(الممنوع الأخلاقي)، وبشكل واضح ودون موارية.

وعلينا ان نقول بصوت واحد وواضح:

لا للتطبيع مع محتل غاصب ومجرم.

لا للتطبيع مع قتلة الأطفال، ومغتصبي الأرض، ومخربي الزرع، ومدمري الحجر.

لا للتطبيع، لأنه العنوان الفاضح للاستسلام والخنوع.

لا للتطبيع، لأننا لا نريد أن يلعننا التاريخ.

لا للتطبيع، لأن الحلم ماثل، والنصر قادم، والأمة ولادة، والأيام حبلى، والوعد حق.

****

13 – وتحدّث دولة الأستاذ نبيه بري، رئيس مجلس النواب في الجمهورية اللبنانية الشقيقة:

بداية أوجّه الشكر الخالص لجلالة الملك عبدالله الثاني ملك الأردن، على رعايته السامية لاجتماعنا وأعبّر عن سروري الغامر لرئاسة الاتحاد ممثلة بالدكتور علي عبد العال، وكذلك للمهندس عاطف الطراونة رئيس مجلس النواب الأردني، والشعبة البرلمانية الأردنية، والأمانة العامة للاتحاد على الدعوات وحسن التنظيم والاستقبال والوفادة والضيافة في هذا البلد العزيز الذي يقع على النهر المقدس نهر الأردن، لعلنا نعود فنعمد فيه أحلامنا ونغسل فيه آمالنا ومواسمنا وعلى توجيه الدعوات، لجميع الدول الأعضاء في اتحادنا وهو الأمر الذي يعبر عن تحرير البرلمانات والمجالس الشوروية، من القرارات السياسية للحكومات التي تُعقد العلاقات ونشير في هذا المجال الى الانتباه الشديد لبرلماناتنا الى اللحظة السياسية الراهنة بالتأكيد على الأدوار الملتزمة بالعمل العربي المشترك.

وقال:

نلتقي اليوم في ظروف ضاغطة على مختلف أقطارنا، بالاجتماعات والمؤتمرات وباستمرار الاعتداءات الإسرائيلية، على دمشق وبالحروب الجارية للقضاء على الارهاب ومحاولة الاستثمار عليها وعلى الوقت، لتحويل انتباهنا عن مشاريع الصفقات والمخططات الهادفة لإنهاء القضية المركزية فلسطين، وإخضاعنا لأمر واقع جغرافي وسياسي ومصلحي، لا تلبي متطلبات السلام العادل والشامل على حساب الأماني الوطنية للشعب الفلسطيني الشقيق وعلى وحدة كيانات المنطقة، وفي الطليعة سوريا والعراق وباستمرار

بوضعهما على منظار التصويب، في إطار السعي الجاري لاستبدال العدو وجعل عدو آخر بصراحة من خلال لقاء وارسو وهو الجمهورية الاسلامية في إيران.

لذا أعبّر عن تقديري البالغ لتأكيد مؤتمرنا في عنوان انعقاده على (القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين)، وأود في مطلع كلمتي أن أوجه عنايتكم إلى جملة عناوين تستدعي تحركنا لدعم أشقائنا في الأرض المقدسة ومنع استفرادهم:

فقد شهدنا أولاً محاولات القفز على الوقائع التاريخية والسياسية المتصلة بالقضية الفلسطينية، وشهد حزيران (يونيو)، الفائت ذكرى مرور حوالي نصف قرن لاستكمال احتلال كامل فلسطين وضمناً كامل القدس، إضافة إلى الجولان العربي السوري والأراضي اللبنانية، في مزارع شبعا وتلال كفر شوبا وأجزاء من قرية الغجر والنقاط السيادية البرية المتحفظ عليها لبنانياً والمنطقة الاقتصادية الخالصة من الحدود البحرية.

ولا بد أن تلاحظوا معي أن مدينة القدس والأماكن المقدسة، فيها وخصوصاً المسجد الأقصى قد تعرضت لمئات الاعتداءات من قطعان المستوطنين وصولاً إلى بناء كنيساً أسفل أساسات قبة الصخرة المباركة، بعد اثني عشر عاماً من الحفر والتنقيب والمحاولة الاسرائيلية لتركيب بوابات الكترونية وأجهزة تصوير لمراقبة الحركة داخل المسجد المبارك والحركة إليه ومنه، فيما تحاول سلطات الاحتلال أسرلة التعليم ومصادرة وتهويد العقارات، في أحياء سلوان والشيخ جراح وتواصل الاعتداء حتى على حرمة الموتى في المقابر الإسلامية، ومرور دزينة من السنوات على الحصار الظالم لقطاع غزه.

ولعل واحدة من أخطر القرارات السياسية التنفيذية، في تاريخ القضية الفلسطينية التي أدانها اتحادنا، تلك التي اتخذها الرئيس الأمريكي ترامب نقل سفارة بلاده إلى القدس والاعتراف بها كعاصمة للكيان الصهيوني، وشطب المبالغ السنوية الأمريكية المخصصة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) الأمر الذي سيترك انعكاسات سلبية على الصعيد التربوي في لبنان والأردن. ووقف المساعدات المالية السنوية للسلطة الفلسطينية وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن.

ولا بد من ملاحظة هدم القرى العربية في النقب، إضافة الى زيادة عمليات القتل والإعدام لفلسطينيين بينهم أطفال، احتجاز حرية المئات واستمرار ذلك بالترافق مع عمليات هدم المنازل وإخلاء السكان قسراً وإقامة المواقع الحربية او المستوطنات.

ولا بد في السياق من ملاحظة التصدي الشعبي والفصائلي وجمعيات الغضب، على حدود قطاع غزه مع بقية فلسطين المحتلة والتي تركز على حق العودة، وعمليات التصدي للاحتلال على مساحة الضفة والمنطقة الخضراء.

إلا أن ذلك لا يشفع ولا بشكل من الأشكال وبصورة غير مقبولة، للإخوة الفلسطينيين في السلطة ومعارضتها عدم إيجاد أرضية مناسبة، لبناء وصنع التفاهمات فيما بين الفصيلين الرئيسيين وتوحيد لغة الخطاب السياسي، إزاء الاحتلال الصهيوني، وفي ذلك فإني أوجه التحية والشكر إلى جمهورية مصر

العربية، ولبنان والأردن وموسكو، على ما بذلوا ويبذلون من جهود لاستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية التي كانت ولا تزال وستبقى أمضى الأسلحة ضد الاحتلال، هذا إضافة إلى إعادة الاعتبار عربياً وإسلامياً ودولياً إلى القضية الفلسطينية، باعتبارها القضية المركزية لأمتنا وشعوبنا. يا سادة لا يجتمع سيفان في غمد واحد فهل تكونوا سيفاً موحداً أم قلوبكم شتى.

هذا غيض من فيض مما تتعرض له فلسطين وشعبها، تحت مرأى عيوننا وأسماعنا دون أن نشهد مسيرة تضامنية واحدة في الوطن العربي، وإن كنا كاتحاد قد أصدرنا في أعقاب المؤتمر الطارئ لاتحادنا في القاهرة في تموز/ يوليو، بياناً تضمّن إدانات وقرارات وتوصيات بقيت للأسف حبراً على ورق كالعادة مقابل الدم الفلسطيني المراق، مشيراً إلى أنني كنت قد قاطعت ذلك المؤتمر، لأنه لا يمكن لنا كبرلمانيين أن نزعم الشعور بالمسؤولية تجاه فلسطين فيما نعزل سوريا ونبني حواجز بين بعضنا البعض.

ومن فلسطين إلى مجمل الوطن العربي، فإني أسجل تقدم القوات النظامية العربية في العمليات لسحق الإرهاب على حدود لبنان وعلى مساحة سوريا والعراق ومصر وليبيا وأسجل بتقدير، ما تحقق من تقدم في العلاقات الأردنية العراقية وفتح معبر نصيب نحو سورية ولبنان، بما يربط الخليج بالشرق وإعادة صياغة العلاقات السورية مع دول عربية وكلي أمل أن يشهد الوطن العربي، عملية نهوض من كبوته تبدأ بتوسيع التفاهم في الحديدة، نحو كل اليمن وكان هذا رأينا في أن حل المسألة اليمنية وغيرها لا يمكن ألا يكون حلاً سياسياً وإلا فإن البديل، هو تقسيم المقسم والفيدراليات والكونفيدراليات.

إنني على المستوى الوطني اللبناني وباسم مجلس النواب، أطلب إلى مؤتمر الاتحاد التاسع والعشرين اتخاذ قرار حازم حاسم ضد صفقات تبديل الأرض والوطن البديل وتوطين اللاجئين والنازحين من الأشقاء الفلسطينيين والسوريين في لبنان، وكذلك في الأردن وغيرهما وأطلب تسهيل بلادكم ومساهمتها في إزالة العوائق من أمام عودة الأشقاء السوريين، وقد احتموا من نيران الحرب في لبنان والأردن إلى أرض وطنهم وقد تحررت أجزاء غالية فيه من احتلال الارهاب والعصابات المسلحة.

ولبنانياً أوجه عناية جميع الأشقاء إلى المناورات العسكرية الإسرائيلية، مقابل جنوب لبنان وفي الجولان المحتل وشمال غور الأردن والتي شارك فيها رأس حربة القوات البرية الاسرائيلية وهي مناورات تستهدف الجبهة الشمالية، في وقت تتواصل فيه الاعتداءات على سورية ويزرع سلاح الجو الاسرائيلي الرعب في قطاع غزه وتستخدم فيه إسرائيل، ما يوصف بحق المطاردة في الضفة الغربية.

أكرر ما قلته في الاتحاد البرلماني الدولي، وكما قال أخي مرزوق الغانم بالأمس المقاومة أولاً والمقاومة أولاً والمقاومة أحد عشر كوكباً.

وتابع: برلمانياً لا بد أن أسجل وجود تقصير في المبادرات البرلمانية، تجاه جملة قضايا وعناوين أبرزها العلاقات الفلسطينية – الفلسطينية، ومحاولة إصلاح ذات البين في الخلافات المستحكمة، بين فصائل العمل الفلسطيني والمبادرات تجاه المسائل السورية واليمنية والمسائل المغاربية وتطوير العلاقات العربية –

الأفريقية، والعربية الأمريكية اللاتينية، والعربية مع الجوار الأوروبي، وهي جملة قضايا اتخذت نحوها القرارات ١١و ١٢ و١٥ في المؤتمر الأسبق السابع والعشرين للاتحاد.

وفي السياق البرلماني، لابد وإن كنت ألمس بعض الإيجابيات من تفعيل دور اللجان الدائمة للاتحاد، خصوصاً فيما يتعلق بشؤون المرأة والطفولة ووضع خطط العمل لتفعيلها، إلا أن ذلك يستدعي وضع الآليات المناسبة التي تجعلنا نضع قراراتنا موضع التنفيذ.

وقد قررنا بالأمس كرؤساء مجموعة إجراءات آمل أن لا يصار إلى الدوران حولها.

وختم قائلاً: إنني هنا لا أطرح صيغاً سياسية للعمل العربي المشترك، بل صيغاً مصلحية لهذا العمل، نظراً لأن الاعمال تقرب التفاهمات وتؤسس لأسواق العمل، التي نحتاجها نحن في الدول التي تتميز بتصدير الأيادي العاملة، لذا أدعو مؤتمر الاتحاد إعادة العمل وتفعيل لجنة السوق العربية المشتركة، لأننا نحن العرب قد سبقنا العالم إلى الفكرة، منذ منتصف خمسينات القرن الماضي وتخلفنا عن التنفيذ فيما تتوسع الأسواق وعمليات التبادل التجاري الواسعة.

يا سادة مع بالغ الحزن والأسى المشروع العربي القومي، تهاوى لعل سوقاً اقتصادية تضع اللبنة الأولى فيه مجدداً، إلا إذا كان كما صدق الله العلي العظيم: لا يغير الله ما بقوم حتى...

****

14 – وتحدّث معالي الدكتور الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب في المملكة المغربية الشقيقة:

يُسعدني أن أتناول الكلمة في هذا المؤتمر الحافل، مع إخواني وأشقائي وزملائي في الفضاء البرلماني العربي، حيث تَنَادَيْنا مرةً أخرى لِنُجدِّدَ العَهْدَ بيننا، ولِنُطوِّرَ حوارنا المفتوح المتواصل حول قضايانا وانْشِغالاتنا المشتركة، وحول آفاق عملنا الوحدوي في واجهة العمل البرلماني، وحول وُجُودِنا بل حول مصيرنا كأمةٍ عربيةٍ واحدةٍ منْ خَليجِها إلى مُحِيطها، أُمَّةٍ لها ما لها وعلَيْها ما علَيْها بما لم يَعُدْ يستطيع الخطاب أو الكلام أن يُشَخِّصَهُ أو يَصِفَهُ. فاللُّغةُ التي نُعبِّر بها، ونُفَكِّرُ بها، ونتخيَّلُ بها، ونَحْلُمُ بها أَضْحَتْ عاجزةً عن أن تَقُولَ ما ينبغي أن نُقُولَهُ، والعِبَاراَتُ أصبحت تضيق عن استيعابِ ما نفكرُ فيه. وليس هُنَاكَ أَقْسَى (من القسوة) على أُمةٍ من أنْ تَجدَ لِسَانَها، كما قال أحد الكُتَّاب الإيطاليين الكبار، "مِثْلَ لِسَانٍ" أَصْبَحَ "يَشْقَى وهو يَتَكَلَّمُ ويُلْقي بِضجِيجِ صَوْتِهِ بعيداً".

ولقد جئت مع إِخْوَتِي أعضاء الوفد البرلماني المغربي، إلى عَمّان مبتهجاً بهذه اللحظة، ومُقْبلاً بِأَمَلٍ على المملكة الأُردنية الشقيقة، مُعتزّاً بما يَجمَعُ العَاهِلَين الكريمين جلالة الملك محمد السادس، وجلالة الملك عبد الله من جذور السلالة والتاريخ وآفاق الأخوة والتضامن والتشاور والتعاون والمحبة. ومن ثَمَّ أود أن أشكر الأشقاء في الأردن على حُسْنِ الاستقبال، وكَرَمِ الضيافة مُتَمنّياً لهذا البلد العربي الشقيق ولقيادته وحكومته وشعبه كامل أسباب النجاح والأمن والاستقرار والرفاه والتقدم.

ويطيب لي، بكل ما يقتضيه الواجب وروح الامتنان، أن أشكر أخي وصديقي وزميلي معالي الرئيس الدكتور علي عبد العال، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المصري، على ما بَذَلَهُ من جُهودٍ خَيِّرة وحرصٍ وَتَفَانٍ في خدمة القيم والمبادئ والوشائج والأهداف التي تُوَحِّد آفاقَ الحركة البرلمانية العربية، وفي إثراء التراكم وتقوية إطارنا القومي، الاتحاد البرلماني العربي، آملاً أن نشهد له جميعاً بنجاحه في ترؤس الدورة السابقة وأن نتمنى لأخينا المهندس عاطف الطراونة، رئيس مجلس النواب الأردني النجاح والتوفيق في ترؤس الدورة الجديدة. وكلُّنا أَملٌ وثقة بأن تَظَلَّ كلمتُنا مُوَحَّدةً في هذا الاتحاد، نُجدِّدُ اللقاءات، ونتبادل الآراء والخِبْرات والأفكار، ونُشَكِّلُ جَبْهةً مُتَرَاصَّةً من أجل خدمة أمتِنا العربية والتجاوب مع تَطَلُّعاتها وآمالها، وكذا من أجل توجيه المزيدِ من جُهُودِنَا البرلمانية نحو إعادة بناء الذات العربية في مواجهة ما يُحْدِقُ بنا جميعاً من مخاطِرَ ومخططات رهيبةٍ، وفي العمل المُكَثَّفِ الحَذِرِ الواعي القَلِق على استعادة سلطةِ القرار العربي المستقل.

وتابع:

من المؤكد أننا جميعاً ندرك ما يتهدَّدُ الكيان العربي المُوَحَّد من تَدخُّلات دولية، ومن أنواعٍ مختلفةٍ من التآمر الخارجي، ومن محاولاتٍ حثيثةٍ لبث عوامل التفرقة والخصومة والعداء بين البلدانِ العربية، بعْضِها مع بعض، بين شَرْقِيِّها وغرْبِيِّها مثلما بين خليجها وخليجها، والحال أَن ما نراه من وقائع، وما يُطْرَحُ علينا من تحدياتٍ يُلْزِمُنا جميعاً بحتمية الوحدة والحكمة والتُّبَصُّر، وبضرورة اليقظة والوعي الجماعي، وباحترام بعضنا البعض، والحرص على عَدَمِ التَّدَخُّل في الشؤون الداخلية لبعضنا البعض، وذلك لأن ما يَجْمَعُنا في العُمْقِ وفي الأُفْقِ ليس المؤتمرات والاجتماعات أو الخطب والبيانات، وإنما تجمعُنا روابطُ عميقةٌ بِنْيَويةٌ فيها ما له علاقة بالحضارة وبالثقافة والتاريخ، وبالأَنساق المجتمعية، وبالممارسة العقائدية والدينية والروحية، وباللغة، وكذا بالقيم الكونية الإنسانية والأَخلاقية والمبدئية. والأَخطر أن ما أصبح يَجْمَعُنَا اليوم أكثرَ فأكثر هو ما يَتَهدَّدُنا جميعاً، وما يستهدفُنا جميعاً من أَخطار وتهديدات واضحة ملموسة.

وفي هذا الأفق تحديداً، وإِذْ أهنئ الأشقاء في مصر العربية على نجاحهم في استضافة القمة العربية الأوروبية الأولى في شَرَم الشيخ، عليَّ أن أُؤَكِّدَ – في مؤتمرنا البرلماني هذا – على أهمية التعاون العربي الأوروبي، لكنَّني أؤَكِّدُ أيضاً على ضرورة تفكيرنا كأمة عربية في تنويع شركائنا الاستراتيجيين، وفي البحث بالخصوص عن شركاء موثوقٍ بهم، وذلك على أساس أولوية الأَمن القومي العربي الذي قال جلالة الملك محمد السادس، في رسالته السامية إلى هذه القمة، بأنه "ينبغي أن يظل شأناً عربيّاً، في منأًى عن أي تدخل خارجي".

ولا أحتاج هنا إلى أن علينا أَنْ نَنْتَبِهَ، قبْلَ فَوَاتِ الأَوان، إلى أن الخلافات العربية–العربية ليست سِوَى تجليّاتٍ واضحةٍ لمخططاتٍ مدروسة تستهدف في العمق أمننا القومي، وضرب إرادتنا المشتركة، والمساس بوحدتنا واستقرارنا وثرواتنا ومستقبلنا.

وإننا في المملكة المغربية، لنُدرك بصدقٍ أهميةَ عُمْقِنَا العربي مثلما نراهن على عمقنا الإفريقي، ولن تُلْهِيَنَا بعضُ الاستعمالات الإعلامية وآليات التعبئة والتحريض فالشمال الأفريقي حتى مصر العربية امتدادٌ جغرافيٌّ وتاريخي وسوسيو ثقافي وسياسي للمغرب، والشراكة المغربية الخليجية شراكة استراتيجية وليست شراكةَ مصَالحَ ظرفيةٍ أو حساباتٍ عابرة، كما عبَّرَ عن ذلك بوضوح جلالةُ الملك محمد السادس في خطابه القوي الجريء أمام القمة المغربية الخليجية في 20 أبريل 2016 بالرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية الشقيقة. ولنا في أَشقائِنا العرب جميعاً الامتدادُ والمدَد، لنا فيهم، وفي وجودهم، وفي تعاونهم، وفي تَفَهُّمِهم، وفي تضامُنِهم، وفي نُصْحِهم، وفي رفقتهم الكثيرُ من الأَملِ لأَنْفُسنا.

إن العمل العربي المشتَرك لن تَضْمَنَهُ البياناتُ والسجالاتُ الجانبية والمعاركُ الإعلامية والحروب البلاغية والنفسية. كما لن توفر عَوَامِلَ نجاحه الحلولُ الجاهزةُ والمقترحاتُ المتسرعة، وكذا نزعات التُّطرُّف أو الغُلُوّ الفكري والديني أو الانفصال أو التَّشَرْذُمُ أو الطائفيةُ أو مُسَايَرَةُ التأثيراتِ والإغراءاتِ الخارجية.

إننا في حاجةٍ إلى بُعْدِ النَّظَرِ الاستراتيجي، والتخطيطِ المحكم، وكذا إلى مجابهة الواقع، وإدراك حجم المخاطر المحْدِقة بأمتنا العربية وبقضيتنا العربية المركزية، القضية الفلسطينية وضِمْنَها قضية مدينة القدس ومركَزُها ومقدساتها. ونحن في المغرب، بقيادة جلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس، نؤكد انخراطَنَا الصادقَ العميقَ المواظِب في كل أفق عربي ملتزم بخدمة ودعم هذه القضية العربية النبيلة، ومن أجل تحرُّر فلسطين واستقلالها وبناء دولتها الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس.

وأضاف:

وحدَهُ التضامن العربي هو الطريق الممكن.

فلا أَحَدَ قادرٌ وحدَهُ، بِمُمْكِنَاتِهِ وإمكاناته الذاتية، أن يحقق الأَمن والاستقرار والنجاح الاقتصادي والاجتماعي والتنمية السياسية والثقافية، ولا أحد بإمكانه وحدَهُ أن يَتَفَادَى آفَاتِ الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة الأَسلحة ورواج المخدرات والمتَاجَرة بالبَشَر، فهي آفاتٌ عابرة للخرائط والجغرافيات والحدود والبلدان والقارات.

وختم قائلاً: إن السُّبُلَ الممكنةَ هي خياراتُ التضامنِ، والتعاونِ، والحوارِ، والتنسيقِ وجمعِ الكلمة وتوحيدِ الصّفّ، وتنقيةِ الأجواء، وتركيبِ وجهاتِ النظر، وترتيبِ الاختلافات، والتوافُقِ على الأَولويات العربية، والسَّعْيِ الوحدوي المشترك نحو دعم شعبنا العربي الفلسطيني وتسوية قضيته العادلة على أساس الشرعية الدولية واحترام القرارات الأممية في هذا الإطار، والتمسك بِحَلّ الدولَتَيْن، ومواصلة الالتزام بالحد الأَدنى العربي الذي مَثَّلَتْهُ، منذ سنة 2002، "مبادرةُ السَّلامِ العربية".

وإننا بهذه الروح، كبرلمانيين، لَمُطَالَبُون بمزيدٍ من الجهد الخَلاَّق والممارسة الاقتراحية الفاعلة والضغط المنهجي، حتى نَظَلَّ ممثلين حقيقيين لضمائِرِ شعوبنا، ونَبْضِ شوارعنا، وقَلَقِ مواطنينا. ومهما يُقَالُ أو يُنْشَرُ من سوءِ فَهْمٍ أو سوء تَفَاهُم حول الفضاء البرلماني العربي، علينا أن نواصل عملنا بصدقٍ ونزاهةٍ ومِهَنيةٍ

وجُرأةٍ كي نوفر لأمتنا قِلاعَ صمودٍ في مواجهة المخاطِرِ والتدخلاتِ الخارجية التي تستهدف أمننا الجماعي، وتستهدف استقرار بلداننا واستمرار نَسَقِنا السياسي العربي.

وإننا على العهد نَبْقَى.

****

15 – وتحدث معالي الأستاذ محمد علي الشدادي، نائب رئيس مجلس النواب في الجمهورية اليمنية الشقيقة:

بداية أتقدم بالشكر الجزيل لمعالي الدكتور علي عبدالعال على الجهود التي يبذلها من خلال ترأسه اتحاد البرلمان العربي لخدمة قضايا الأمة والشعوب العربية.

وكذلك الشكر موصول للأمانة العامة وكافة العاملين فيها على الجهود التي يبذلونها لإنجاح عمل الاتحاد في كافة المجالات.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لمعالي المهندس عاطف الطراونة وإلى الشعب الأردني الشقيق ملكاً وحكومة وشعباً على حسن الاستقبال وكرم الضيافة ودقة التنظيم.

وقال:

نعقد مؤتمرنا هذا تحت عنوان "القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين" في ظل ظروف بالغة التعقيد وشديدة الصعوبة تمر بها منطقتنا حيث مازال شعبنا الفلسطيني يرزح تحت أسوأ احتلال عرفته البشرية فلا يكاد يمر يوم إلا وتزداد ممارسات هذا الكيان الغاصب سوء من قتل وسجن وحصار وتشريد في ظل وهن عربي وإسلامي وتآمر القوى الدولية الاستعمارية وصمت المنظمات الدولية التي تدعي العمل من أجل حقوق الإنسان وليس ببعيد عنا ما قامت به بعض الدول من نقل لسفاراتها إلى القدس الشريف وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة يائسة لفرض الأمر الواقع على الشعب الفلسطيني الأعزل.

ومع كل هذا التآمر والإجرام بحق الشعب الفلسطيني، فإنه مازال صامداً ومقاوماً ويمثل رقماً صعباً في معادلات المنطقة الأمنية والسياسية، يصعب بل ويستحيل تجاوزه لأنه يستمد قوته من تمسكه بحقوقه المشروعة وعدالة قضيته وقدرته الفذة على المقاومة بكل الطرق المتاحة أمامه.

إننا في اليمن ورغم هول ما نعانيه من بشاعة ممارسات العصابة الانقلابية المدعومة من إيران ومن شدة إجرامها بحق الشعب اليمني، إلا أننا نعتبر القضية الفلسطينية هي قضيتنا الرئيسة وهي القضية المحورية لأمتنا والتي تهون حولها جميع القضايا الأخرى.

ولن يثنينا شدة ما نقاسيه عن الوقوف صفاً واحداً مع إخوتنا في فلسطين ومع حقهم في استعادة كافة حقوقهم المغتصبة وعلى رأسها القدس الشريف عاصمة الدولة الفلسطينية.

وتابع:

يعرف الجميع الجرائم التي ارتكبتها مليشيات الحوثي الانقلابية، المدعومة من إيران حيث قامت بالانقلاب على الحكومة الشرعية وقامت بقصف المدن وتفجير المنازل وقتل المدنيين من نساء وأطفال وشيوخ، ومنعت دخول الإغاثة من دواء وغذاء إلى المواطنين ووصل بها الأمر إلى قصف مدن المملكة العربية السعودية بالصواريخ الباليستية الإيرانية.

ورغم كل ما قامت به هذه المليشيات من جرائم، إلا أن الحكومة الشرعية برئاسة فخامة الرئيس عبده ربه هادي، استجابت لطلب المجتمع الدولي والأمم المتحدة، إلى الذهاب للسويد من أجل محادثات السلام بعد أن تم التأكيد لها أن هذه المليشيات مستعدة لتسليم موانئ الحديدة والخروج من المدينة سلماً،بدون حرب حيث فضلت الحكومة اليمنية حقن الدماء والحفاظ على المنشآت العامة من الدمار في وقت كانت قوات الحكومة وبالتعاون مع قوات التحالف، قد كسرت شوكة قوات هذه المليشيات المجرمة وكانت على وشك الدخول إلى مدينة الحديدة بالقوة رغم قناعتنا المسبقة أن هذه المليشيات لا عهد لها ولا ذمة ولا تلتزم بأي اتفاق يتم التوصل إليه، وتستغل أي مباحثات من أجل المراوغة وإعادة ترتيب صفوفها فقط.

وفعلاً ذهبنا إلى السويد وتم التفاهم على بعض القضايا البسيطة، مثل إطلاق المعتقلين والأسرى وكذلك الانسحاب من موانئ الحديدة خلال 14 يوماً، ومن مدينة الحديدة خلال 21 وها قد مرّ ما يقارب الثلاثة أشهر على هذا الاتفاق ولم تنفذ منه المليشيات حرفاً واحداً.

وما يؤسف له هو موقف الدول والمنظمات الدولية، التي ضغطت على الحكومة الشرعية لإيقاف عملية تحرير الحديدة حيث لم تقم بأي رد فعل يذكر تجاه تنصل المليشيات من التزاماتها، وهذا يعد تشجيعاً لها على الاستمرار في نهجها الإجرامي ضد الشعب اليمني.

وكان أملنا ومطلبنا فقط من هذه الدول الإشارة لمن يعطل قرارات الأمم المتحدة، وكذلك المتنصل من الاتفاقات التي أبرمت في السويد ولكن لم يحصل شيئاً من ذلك.

وأضاف:

إننا ندعوكم من خلال مؤتمركم هذا، إلى إدانة السياسة الإيرانية بكل قوة بسبب دورها التخريبي في المنطقة واعتدائها المستمر والدائم على أمتنا العربية، فهي ماتزال حتى اليوم تحتل جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة أبو موسى في الإمارات العربية المتحدة، وتهرب الصواريخ الباليستية للمليشيات الحوثية، لقصف مدن المملكة العربية السعودية، ودمرت جميع مناحي الحياة في اليمن وحولتها إلى بلد منكوبة بكل معنى الكلمة.

وأشار:

يزداد الوضع الإنساني في اليمن تفاقماً يوماً بعد يوم، في ظل الانقلاب الذي قامت به مليشيات الحوثي وبحسب التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية الإنسانية، فإن الوضع في اليمن الآن يمثل أسوأ كارثه إنسانية في العالم وربما أصبح قريباً من بدء الهلاك الجماعي، حسب ما أعلن مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية. حيث أصبح 22 مليون يمني يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية.

ورغم هذا الوضع الكارثي فإن الاستجابة من المجتمع الدولي، لمواجهة هذه الكارثة ضعيفة جداً ولا ترقى إلى مستوى الحدث

ولا نجد من يقف فعلاً وبمصداقية لمد يد العون سوى مركز الملك سلمان للإغاثة وكذا الهلال الأحمر الإماراتي، وجمعية الهلال الأحمر الكويتي، فلهم منا كل الشكر والتقدير لما يقومون به ولما قدموه للشعب اليمني في هذا الجانب كما نثني بالشكر لجميع دول التحالف العربي، والتي جسدت التضامن العربي والدفاع المشترك.

وختم:

نأمل من مؤتمركم هذا الاستمرار في دعم اليمن، ممثلاً بفخامة الأخ رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي، واستعادة مؤسسات الدولة، واتخاذ موقف موحد لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2216، وبقية القرارات ذات الصلة وتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني والمبادرة الخليجية، وآليتها التنفيذية وكذلك تنفيذ تفاهمات السويد الأخيرة.

نتمنى لمؤتمرنا هذا التوفيق والنجاح والخروج بتوصيات تخدم أهداف وتطلعات أمتنا العربية.

****

16 - وتحدث سعادة السيد محمد سعيدان، مساعد رئيس مجلس نواب الشعب، رئيس الوفد، في الجمهورية التونسية الشقيقة:

إنّه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن أشارككم والوفد المرافق لي تمثيلاً لمجلس نواب الشعب، أشغال المؤتمر التاسع والعشرون للاتحاد البرلماني العربي، الذي ينعقد بدعوة كريمة من معالي الأخ الدكتور عاطف الطراونة، رئيس مجلس نواب المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، راجين للشعب الأردني الشقيق، إطراد التقدم ودوام العزة والمناعة.

كما يسعدني أن أعرب عن خالص الشكر والامتنان لمجلس النواب الأردني، على حفاوة الاستقبال وحسن الوفادة وكرم الضيافة.

ولا يفوتني أن أشكر جزيل الشكر معالي الرئيس علي عبد العال على ما بذله من مجهودات محمودة، طيلة فترة توليه رئاسة الاتحاد وأن أثمّن ما يقوم به الأمين العام السيد فايز الشوابكة، وأعضاده

من أجل تطوير أداء مؤسستنا البرلمانية العريقة، وأرجو أن تساهم مقترحات تعديل ميثاق الاتحاد، ونظامه الداخلي التي تقدم بها مجلس نواب الشعب، في مزيد تسهيل عمل الأمانة العامة وحتى يضطلع الاتحاد البرلماني العربي بأداء مهامه على أحسن وجه ويحقق أهدافه التي بعث من أجلها.

وتابع:

إن واقع أمتنا العربية والأوضاع الصعبة التي تعيشها جل البلدان العربية، يضعاننا أمام حتمية العمل المشترك من أجل تحقيق الأهداف السامية المتصلة بمشاغل شعوبنا ودعم التنمية المشتركة، للتخفيف من معاناتهم والأخذ بأيديهم نحو واقع أفضل للعيش بقدر رفيع من العزّة والكرامة.

ومن الواضح أنّ دورنا كبرلمانيين يأخذ مداه الأرحب في مجال التشريع والرقابة، كما يتطلّب منا بذل الجهود للإصداح عالياً بخطورة أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية، وإيلاء القضايا العربية المشتركة والتنمية الشاملة ما تستحق من عناية واهتمام، إذ بدون التفاف جميع القوى الفاعلة والعمل بأسس علميّة مبنية على البحث والدراسة والاستقصاء، يبقى من الصعب نجاح مشروعات التنمية وبرامجها، للارتقاء بمستوى معيشة الإنسان وتحقيق الأهداف الأساسية.

وقال:

لا شك أن القضية الفلسطينية العادلة، تظل دائماً في صدارة أولوياتنا ومبعث انشغالنا العميق، لا سيما في هذا الظرف الدقيق الذي يواجه من خلاله محاولات تصفية القضية الفلسطينية، عبر ما يسوق له بعبارة غامضة وهي صفقة القرن وهو مصطلح قائم على أساس تضليلي، إذ يسوق موافقة طرفين أو أطراف طالما أنه «صفقة»، ويحاول تمرير أن أطراف الصراع قد حصلت على مبتغاها، وحقيقة الأمر أن تلك الصفقة تتضمن مجموعة إملاءات تُغيّب تماماً أسلوب التفاوض، وتنطلق من خلال انحياز كامل تجاه «إسرائيل» وتتجاهل جميع الالتزامات السابقة وخاصة قضايا الحل النهائي وتفرض وقائع «إسرائيلية» على الأرض.

واليوم نحن في أشد الحاجة للوقوف إلى جنب الشعب الفلسطيني وحقه في دولة مستقلة، وفق مواثيق الشرعية الدولية عاصمتها القدس الشريف، ويضمن حق العودة في وقت تصعد فيه إسرائيل اعتداءاتها على الشعب الفلسطيني الشقيق الأعزل ويعاني فيه فلسطينيو الشتات في الملاجئ أصعب الظروف نتيجة النقص الخطير في تمويلات وكالة غوث اللاّجئين أونروا وهو ما يرمي بثقله على الدول المستقبلة ويجعلها تعاني من أعباء اجتماعية كبيرة ويخلق جواً من اليأس ينتج توترات غير محمودة العواقب.

إن مجلس نواب الشعب، يؤكد رفضه المساس من المكانة القانونية والسياسية والتاريخية لمدينة القدس الفلسطينية، ورفضه لكافة الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل ويجدد تمسكه بالشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

ويتمسك بأحقية الشعب الفلسطيني في ملكيته الخالصة للقدس والمسجد الأقصى، وجميع الأماكن المقدسة وفق ما أكدته القوانين وقرارات المنظمات المعنية، ونطالب الهيئات الأممية بحماية الإرث الفلسطيني والمعالم الأثرية التاريخية للشعب الفلسطيني.

كما يجدد مجلس نواب الشعب، دعوته للمجموعة الدولية وخاصة الأطراف المؤثرة والفاعلة، كي تبادر بتوفير الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني الأعزل، والتدخل الفوري لوقف الاستيطان ووضع حد للعقاب الجماعي وممارسات قوى الاحتلال العدوانية، لما تشكله من تهديد خطير وتقويض لجهود السلام بالمنطقة.

وأكد أن مجلس نواب الشعب، يتابع باهتمام الأزمات التي تعاني منها العديد من الشعوب العربية في ليبيا والسودان وسوريا واليمن، آملين أن ينجح أشقاؤنا في تجاوز هذه الأزمة، من خلال التشبث بالوحدة الوطنية، حتى يقوا بلدانهم مخاطر الانشقاق والفتنة، ويؤمنوا الاستقرار والمناعة واستعادة العافية، ويتفرّغوا للتنمية وإعادة الإعمار في كنف الوحدة الترابية وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، وتوثيق أواصر الوئام والانسجام بين جميع مكونات مجتمعاتهم.

وأشار إلى أن تفعيل العمل العربي المشترك، ودفع مسيرة التطوير والتحديث في أقطارنا، يفرض علينا اليوم أكثر من أي وقت مضى تنسيق الجهود والتركيز على التنمية المشتركة ومساعدة بعضنا البعض لتجاوز الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية، آخذين في الاعتبار ما يتعين رفعه من تحديات وكسب الرهانات، تجسيماً لإيماننا بضرورة نشر ثقافة الحوار والتوافق وتغليب مصلحة شعوبنا وتحقيق أهدافها النبيلة والحفاظ على إرثنا الثقافي والحضاري وقيمنا الإنسانية وإرساء دعائم الأمان والاطمئنان بمنطقتنا.

وتابع: لقد كانت تونس سباقة في التحذير من آفة الإرهاب، والدعوة إلى معالجتها وفق أسلوب وقائي شامل يرتكز أساساً على إزالة الأسباب والظروف المهيّئة له. فالقضاء على هذه الآفة أصبح من أهم الأولويات التي من الضروري إعطاءها أكثر حيز من الاهتمام، حيث أصبحت تمثّل خطراً جسيماً في بلداننا بتطوير منتسبيها لأساليبهم في تنفيذ العمليات الإرهابية واللجوء إلى التفجير والتدمير وقتل الأبرياء، واستنزاف كل القوى مما أثر سلباً على المجتمعات التي أصبحت تعاني أكثر فأكثر من تدهور المعيشة وتعطّل عجلة التنمية وتراجع نسق نمو الاقتصاديات، وتفاقم العجز المالي والتجاري وانتشار ظاهرة الغلوّ والتطرف.

وفي هذا المجال لم ندّخر جهداً لمحاربة هذه الآفة الخطيرة، وقمنا بدورنا في تونس بالمصادقة سنة 2015 على القانون الأساسي المتعلّق «**بمكافحة الإرهاب، ومنع غسل الأموال وإحداث اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب**».

ونغتنم هذه المناسبة للمصادقة على تقرير الفريق القانوني، المنبثق عن اللجنة التنفيذية بخصوص الوثيقة المتعلقة «**بالنموذج الاسترشادي حول القانون العربي لمكافحة الإرهاب والكيانات الإرهابية**» و«**النموذج الاسترشادي حول القانون العربي للمرأة والطفولة**».

وقال: إن تفعيل منظومة العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي، من شأنه أن يحفّزنا إلى الإسراع لإيجاد الصيغ الكفيلة بإزالة العوائق التي تحول دون تحقيق الاندماج والتكامل بين اقتصادياتنا، وإلى تسريع بناء السوق العربية المشتركة وإلى التعاون المثمر لرفع قدراتنا التنافسية إزاء التكتلات الاقتصادية، الإقليمية والدولية.

كما نجدد دعوتنا إلى تكريس حوار بنّاء بيننا ومع غيرنا، قوامه الوفاق والاحترام المتبادل والشراكة المتكافئة. ونؤكد ضرورة بذل كل ما في وسعنا، للتعريف بخصوصياتنا الثقافية المتميزة، وبإسهاماتنا الكبرى في الحضارة الإنسانية، ووضع خطة ناجعة للتحرك على المستويين الفكري والإعلامي، بغية تصحيح المفاهيم الخاطئة لثقافتنا وحضارتنا، والتصدي لمختلف الافتراءات والإساءات التي تستهدف رموز الأديان ومقدساتها.

ونحن إذ نُرحّب **باحتضان تونس للقمة العربية،** في الأيام القليلة القادمة، نرجو أن تكون محطة بارزة في إرساء شراكة تنموية متضامنة ودائمة تسهم في تحقيق الازدهار والمناعة لأقطارنا.

وختم قائلاً: نرجو أن يتوفَّق مؤتمرنا، في اتخاذ القرارات والتوصيات اللازمة من أجل تعزيز العمل العربي المشترك، ومزيد توطيد علاقات التعاون والتكامل، بما يستجيب لتطلعات شعوبنا ويتلاءم مع مختلف التحديات الماثلة أمامنا.

****

17 – وتحدث سعادة السيد عبد الحميد سي عفيف، ممثل معالي رئيس المجلس الشعبي الوطني، رئيس الوفد في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة:

يطيب لي بداية أن أتوجه بعظيم الشكر ووافر الامتنان إلى المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، حكومة وشعباً، على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل القائمين على الإعداد والتنظيم، لما أحاطونا به من عناية وما وفروه لنا من أسباب لنجاح أشغال مؤتمرنا هذا، وقد كانت المملكة الأردنية وستبقى بإذن الله كعادتها سباقة لاحتضان أمتها العربية.

ولا يفوتني أن أتقدم بخالص الثناء وبالغ التقدير إلى معالي رئيس الاتحاد البرلماني العربي، وأمانته العامة على المجهودات المبذولة لإنجاح المؤتمر وتحقيق الغايات النبيلة التي يفرضها واجب الانتماء إلى هذه الأمة.

وتابع قائلاً:

إن أمتنا العربية تشهد أخطارًا محدقة تهدد وجودها دون أية مبالغة، مما يجعلنا نعتقد أن المنطقة برمتها مشرقاً ومغرباً، مستهدفة بطريقة أو بأخرى.

نجتمع اليوم، لنؤكد بكل قوانا أن قضية الشعب الفلسطيني قضية عادلة، تستحق منا جميعاً الالتفاف حولها دون هوادة لمساندتها ومساعدتها، حتى تصل إلى هدفها المنشود ألا وهو إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف، من الواجب أن نحيي كفاح الشعب الفلسطيني الشقيق وصموده في وجه الاحتلال الإسرائيلي والترحم على شهدائه الأبرار.

إن ما يواجهه القدس الشريف، الذي هو بمثابة قطب القضية الفلسطينية ومحور الوحدة والتضامن الإسلامي يمثل تحديات خطيرة تتمثل في الانتهاكات الإجرامية، التي يقوم بها الكيان الصهيوني والتي تريد من خلاله إسرائيل تغيير طابع القدس، وطمس معالمه العربية والإسلامية، وهذا ما يعد إعتداءاً صارخاً وأثيماً على المقدسات الإسلامية وجزء من التراث العالمي، الذي من المطلوب حمايته من قبل كل دول العالم فهي أولى القبلتين وثالث الحرمين، ينبغي أن تبقى فضاء للسلام وبمنأى عن الظلم والإقصاء.

فنضال وتضحيات الشعب الفلسطيني، من أجل استعادة حقوقه المسلوبة يعد بامتياز مسؤولية المجتمع الدولي، لأن العالم كله الآن واع بأن الأمن والسلام في العالم، لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تم إيجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط.

إن حجم التحديات والمهام الجسام التي تطرحها علينا الأحداث الجارية، في المنطقة العربية برمتها، تهدد بالقضاء على كل المكتسبات السياسية والثقافية، التي حققتها الأمة العربية عبر قرون من الكفاح، من أجل احترام حقوق الإنسان وكرامة الشعوب وحقها في احترام سيادتها واستقلالها الوطني، تقتضي منا مواصلة اتخاذ كل المبادرات للم الشمل، ووضع حد للتمزق الذي تعرفه عدة أقطار عربية.

إننا نؤكد موقفنا الداعي إلى إعادة الاعتبار للهيئات الدولية، وجعلها تؤدي مهامها بموضوعية وتجرد ودون انحياز، وأن لا تخضع للضغوط والوصايات وأن تسعى بإخلاص إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين؛ لأن تحقيق مصداقيتها مرهون بمدى التزامها بقيم العدل لبناء عالم خال من الحروب والفقر والمرض والجهل.

تعتبر الجزائر أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية في الصراع العربي الإسرائيلي، وأن مسألة القدس الشريف هي لب هذا الصراع، ولا يمكن تحقيق سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط دون ممارسة السيادة الفلسطينية على مدينة القدس الشريف كعاصمة دولة فلسطين.

وقال:

يأتي انعقاد المؤتمر الـ 29 للاتحاد البرلماني العربي، والأمة العربية تعيش أوضاعاً حرجة على أكثر من صعيد، وسيكون هذا اللقاء الهام فرصة للبرلمانيين العرب، لتدارس الوضع الراهن والوقوف بصرامة أمام هذه الحالة من الدمار والشتات التي تخص بالدرجة الأولى الجانب الإنساني، وتقديم البدائل واقتراح السبل الناجعة لمواجهة العنف ولإيقاف هدر دماء الأبرياء، وكذا البحث في المعوقات التي تعرقل مسار الأمة في التطور وتعزيز التضامن، وتنسيق الجهود لتجسيد التطلعات اللازمة في التحديث وتحقيق الأمن والسلم.

كما أن هذا اللقاء البرلماني، هو فرصة لتوسيع مجال الحوار بين البرلمانيين العرب وسبيلاً إلى التحكم، في حركية التحولات العميقة التي تشهدها المنطقة، والإسهام في حل المشاكل التي تواجهها. أعتقد

أنه قد آن الأوان أن ننتفض على هذا الوضع المتردي الذي نعيشه حالياً، حيث أهدرت كرامة أمتنا وسيادة أوطاننا والشاهد على هذا ما يجري في الوقت الحالي في المنطقة العربية.

إننا نعبر دائماً، مراراً وتكراراً، عن إدانتنا واستنكارنا الشديدين للاعتداءات المتكررة التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلية، ضد الشعب العربي الفلسطيني ونؤكد مساندتنا اللامشروطة الدائمة والكاملة للشعب الفلسطيني الأعزل، في تصديه لآلة الحرب الإسرائيلية وفي تمسكه بحقوقه الشرعية غير القابلة للتصرف، وندعو الأشقاء الفلسطينيين إلى نبذ الفرقة وتوحيد مواقفهم لتجاوز الخلافات ورأب الصدا بينهم لتحقيق الوفاق الوطني الفلسطيني.

وإننا كبرلمانيين ممثلين للشعوب العربية، التي منحتنا ثقتها، نريد أن نكون في مستوى ما هو منوط بنا من مسؤوليات، للتعبير عن الانشغالات الحقيقية لشعوبنا المتطلعة إلى الوحدة والراغبة في بناء جسور التضامن والتكامل والتكافل أمام ما يهددها من أخطار، على أكثر من صعيد سواء من الناحية الأمنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية.

ففي ظل ما تشهده المنطقة العربية من حراك شعبي أو ما يمكن أن نسميه بعملية الانتقال الديمقراطي، قد شهدته الجزائر منذ سنوات فارطة، ولتفادي حدوث اضطرابات ينبغي تقديم كل الدعم لمرافقة عملية الانتقال هذه بأقل الأضرار، من بينها العمل على إقرار التعددية السياسية والتعددية الإعلامية، التي تسمح بإنشاء فضاءات عديدة للتعبير والأخذ بجدية مسألة التوازن الجهوي بين المناطق في التنمية وتعزيز آليات التضامن بين كل الدول العربية.

كما أنه من واجبنا أن نعمل سوياً من أجل إنهاء كل بؤر التوتر في المنطقة العربية، ورفض أي نوع من التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول، ولابد من اللجوء إلى الحلول السياسية السلمية التوافقية لتمكين الشعوب من تقرير مصيرها وصناعة مستقبلها، كما جاء في سياسة المصالحة الوطنية والعيش معاً في سلام لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، وعلينا بتظافر الجهود لمجابهة التحديات التي تواجه الوطن العربي، والعالم أجمع والقضاء على أسباب انتشارها وهي الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وتبييض الأموال والهجرة غير الشرعية، هذه الآفات المترابطة التي أصبحت تهدد أمن العالم.

وختم قائلاً: نؤكد على ضرورة معالجة الواقع العربي الراهن، للانتقال إلى واقع أفضل وضرورة إعادة بناء تضامن حقيقي عبر تنقية الأجواء العربية، وذلك بكل الوسائل الممكنة لدعم حقوق الشعوب المضطهدة وتعزيز الجهود والعمل لاستعادة الأمن والسلام في كل الوطن العربي.

إننا نأمل أن يصل صوتنا إلى محبي السلام، وكل القوى الدولية وراعيي السلام، بصفة خاصة ليتحمل بذلك المجتمع الدولي مسؤولياته، من أجل ردع الذين أجرموا في حق الإنسانية.

يحدونا أمل كبير في أن تخرج المناقشات المتعلقة بالموضوع الجوهري، لمؤتمرنا هذا بنتائج وتوصيات جادة وعملية تعطي دفعاً قوياً لعملنا البرلماني المشترك، وتعزيز مقام هيئتنا البرلمانية العربية.

نسأل الله أن يأخذ بأيدينا ويوفق جهودنا وأن يحفظ أمتنا، ويحفظ مقدساتها وجزى الله الجميع خير الجزاء.

****

18 – وتحدث سعادة السيد محمد موسى أُسى، عضو مجلس النواب، رئيس الوفد في جمهورية جيبوتي الشقيقة:

يطيب لي بداية بالأصالة عن نفسي، ونيابة عن وفد مجلس النواب الجيبوتي، أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة ملكاً وحكومةً وشعباً على ما لمسناه من حسن الاستقبال وكرم الضيافة الأصيلة.

كما أتقدم بالتهنئة الصادقة إلى معالي الأخ المهندس عاطف الطراونة، بمناسبة انتقال رئاسة الاتحاد إليه. متمنياً له كل التوفيق والنجاح في حمل هذه المسؤولية البرلمانية الجليلة في خدمة الأمة العربية والعمل العربي المشترك.

وتابع: إن تطور التحديات وما تفرضه من تهديدات للأمن القومي العربي، لا يمكن مواجهتها فراداً. فالتضامن العربي خياراً مصيرياً محتماً لمواجهة التحديات الراهنة في عالمنا العربي.

ولتحقيق هذا التضامن علينا تفعيل العمل العربي المشترك، وبناء استراتيجية عربية موحدة بجدية مطلوبة قادرة على تحقيق طموحات الشعوب العربية، نحو عالم عربي حديث يفرض إرادته ويستعيد قوته.

ولا ننسى القضية الفلسطينية التي تمر اليوم بمرحلة صعبة ومؤامرات خطيرة.

وختم قائلاً: إننا أمام هذا المشهد المؤسف، نؤكد تضامننا مع الشعب الفلسطيني الشقيق ووقوفنا معه دفاعاً عن حقوقه المشروعة، وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، بإذن الله تعالى.

وفّقنا الله جميعاً لخدمة أمتنا العربية لما فيه الخير والصلاح.

****

19 – وتحدث سعادة الأستاذ أحمد رسلان، رئيس لجنة الشؤون العربية في مجلس النواب، رئيس الوفد في جمهورية مصر العربية الشقيقة:

أود في البداية أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأشقاء في المملكة الأردنية الهاشمية الحبيبة، على ما وجدناه من حسن استقبال وترحاب منذ أن وطئت أقدامنا أرض المملكة وكذلك كل الشكر والتقدير لحسن تنظيم هذا المؤتمر، والجهود المخلصة التي بُذِلت من أجل خروجه في أفضل شكل مُمكن وأتمنى أن نخرج منه بنتائج طيبة تعزز من عملنا العربي المشترك في حماية حقوقنا المشروعة والدفاع عنها، في مواجهة التحديات المشتركة.

وقال:

إن القدس الشريف بمكانتها الضاربة في عمق التاريخ الإنساني، وخصوصيتها القومية والدينية، لا تمثل فقط هماً فلسطينياً وعربياً وإسلامياً ولكنها، ودون أي مبالغة، تجسد الأزمة المصيرية التي يواجهها المجتمع الدولي والشرعية الدولية وواجبنا اليوم أن نقف وقفة حاسمة وحازمة نعلن خلالها رفضنا أن يتحول العالم إلى غابة ينتصر فيها المحتل على الشعب الأعزل الذي لا يملك سوى الحق والقانون والعدل.

إن قرار الإدارة الأمريكية باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، يمثل خرقاً وتحدياً غير مسبوق لكافة الأعراف والقوانين والقرارات الدولية المتعلقة بالوضع القانوني للقدس.

لذلك، رفضنا جميعاً هذا القرار منذ البداية ولا نعتبره منشئاً لأية آثار قانونية أو سياسية، فالقدس أرض محتلة، وجزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

هذه حقيقة تاريخية وقانونية، تدعمها قرارات صادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يمكن أن تتغير هذه الحقيقة إلا بانتهاء واقع الاحتلال.

وليس من حق أي طرف، أن يتصور أن بإمكانه القفز على مبادئ وأحكام القانون الدولي، والحقوق التاريخية ليضفي الشرعية على اغتصاب الأرض والحق.

وتابع:

لم يعد هناك مجال لإضاعة الوقت في سجال بشأن حقوق الشعب الفلسطيني، فالمطلوب هو توفر الإرادة السياسية لحل القضية الفلسطينية، لاستئناف المفاوضات وإنجاز التسوية وفقاً لمرجعيات الحل العادل ومحددات التسوية النهائية.

وبدورنا نحن البرلمانيون، يجب أن يكون لنا دور في خلق هذه الإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي، لوضع حد طال انتظاره لهذا الصراع، وفقاً لمبدأ حل الدولتين، وحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم على حدود يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية ولا شك في أن ذلك سيشكل نواة الانطلاقة الفعلية للتوصل إلى حلول ناجحة للصراعات الأخرى القائمة في المنطقة.

ولعل مؤتمرنا هذا يكون بداية حقيقية نحو صياغة استراتيجية موحدة، تستهدف الدفاع عن مكانة القدس ووضعها القانوني، فعلينا أن نخاطب أحرار العالم وكل محبي العدل والسلام، لدعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وأشار:

لقد التزمت مصر، من منطلق مسؤوليتها التاريخية، بالدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، وبذلت في سبيل ذلك كل غال ونفيس، كما بذلت جهود مخلصة — وما تزال- بقيادة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، من أجل إنجاز المصالحة الفلسطينية، وتوحيد كلمة الشعب الفلسطيني أمام المجتمع الدولي، وفي مواجهة المحتل.

وستستمر مصر في الدفاع عن هذه الحقوق بكل صلابة وقوة، وستكون دائماً في طليعة كل تحرك عربي أو إقليمي أو دولي، لدعم وتثبيت هذه الحقوق، وإبطال أي محاولة للالتفاف عليها.

وفي ختام كلمته أكّد على ما قاله الأستاذ الدكتور علي عبدالعال، في الجلسة الافتتاحية بأننا مطالبون كعرب أن نوحد جهودنا في سبيل دعم الشعب الفلسطيني، ونصرة القضية الفلسطينية .... وأذكركم جميعاً وإياي بقول الله تعالى:

{وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُواْ}

صدق الله العظيم

****

20 – ثمّ ألقى سعادة الدكتور نصار القيسي، نائب رئيس مجلس النواب، رئيس وفد الشُّعبة البرلمانية في المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، كلمة جاء فيها:

يطيبُ لي الترحيبُ بكم في بلدكم الثاني المملكة الأردنية الهاشمية، التي تستضيف الدورة التاسعة والعشرين للاتحاد البرلماني العربي، الذي يمثل واحداً من مؤسسات العمل العربي، التي تشكل مظلّة لتطلعات الشعوب الطامحة في استعادة الموقف الجامع نحو معالجة الأزمات التي تحيط بنا.

إننا في الأردن سنظل على العهد مملكة للوفاق والاتفاق، وأرضاً عربيةً تجمعُ الأشقاءَ دائماً على كلمة سواء، لما فيه خير أمتنا ومصالح شعوبنا.

متوجهين بالشكر لحضرة مقام صاحب الجلالة الهاشمية حفظه الله ورعاه، لرعايته أعمال قمتنا في عمان.

وقال:

إن اجتماعنا يأتي في ظل تطورات مهمة تشهدها المنطقة، وتحديات جسام بات مهماً معها أن نتسلح بالمسؤولية والعمل الجماعي، حتى نتمكن من معالجة أي ثغرات من شأنها إضعاف الواقع العربي، الذي يعاني ما يعانيه من فرقة وشتات.

ولأن شعوبنا ما تزال تنتظر منا العمل على معالجة ما تعانيه من ظروف مربكة، فعلينا أن نبادر، وأن نكون متقدمين خطوة في القول والفعل، لكي نستطيع تغيير واقعنا الراهن، نحو آفاق المستقبل الذي تستحقه الأجيال.

فمطلوب منا أن نضغط على حكوماتنا، حتى تنجز ملفات التعاون العربي، وتمكن جسور التكامل والتضامن، وتتجاوز عقد المراوحة عند حاضر صعب، والانطلاق نحو مستقبل تستحقه الأجيال.

وتابع قائلاً:

ها هي القضية الفلسطينية تراوح مكانها، منذ أكثر من سبعين عاماً، وشعب فلسطين ما زال يواجه أقدم احتلال في عصرنا الحديث، وسط تخلٍّ واضح للمجتمع الدولي، في تحمل المسؤولية وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، التي نصت على أحقية الشعب بأرضه وسيادته، ووقف بشاعة الاحتلال وظلمه.

وبهذا المقام، نحذّر في مجلس النواب الأردني، من مغبّة أي تسوية للقضية تتجاوز المفاوض الفلسطيني ومشروعية إعلان قيام دولة فلسطين، على حدود الرابع من حزيران من العام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

إن العبث بالحقوق الفلسطينية من خلال أحادية الإجراءات التي يقوم بها الاحتلال، تصب في خانة استمرار الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وحالة عدم الاستقرار في المنطقة، واستعصاء تثبيت أركان السلم والأمن الأهلي.

كما أن استمرار الانتهاكات الإسرائيلية بحق المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، من شأنه استفزاز مشاعر العرب والمسلمين، نظراً لما تمثله القدس من رمزية في وجداننا وضمائرنا، وإن أي انتهاكات بحق هذا المقدس من شأنه زيادة استعصاء آفاق التسوية والحل النهائي، مؤكدين تمسكنا في الأردن بالوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية، في القدس الشريف وهي أمانة يفخر الأردن بحمل جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين لها، وريثاً شرعياً وتاريخياً، كما نؤكد تمسّكنا بالقدس عاصمة أبدية لدولة فلسطين والتمسّك برمزية المدينة المقدسة.

ووسط هذا كله فقد بات ضرورياً أن تتوحد الكلمة والموقف، لإنصاف الشقيق الفلسطيني، وأجياله التي تتوالد تحت قصف الظلم، وتعبئة المشاعر بالسخط إزاء هذا الواقع السياسي والاقتصادي والمعيشي الذي يرزحون تحت ويلاته.

وأضاف:

نعيش في الأردن متأثرين بكل ما يدور حولنا، ولقد مرّت سنوات صعاب، عشنا معها ظروف الحدود المتقطعة، والإرهاب الذي يتربّص بنا، وحالة عدم الاستقرار الأمني والفوضى في جوار استهدفه الإرهاب وجماعاته الضالة.

وبعد نصر الجمهورية العراقية، والجمهورية العربية السورية على الإرهاب، فإننا نتطلع أن تنجح جهودهم في إعادة الإعمار، وبناء مجتمعاتهم على أسس من تطلعات الشعبين الشقيقين، ليستعيد البلدان مكانتهما المركزية في مؤسسات القرار العربي.

إن مخرجات العملية السياسية العراقية، وضعت حداً لسنوات من الاصطفاف المذهبي والطائفي والإثني، ليتحد العراقيون تحت علمهم ومصالحهم العليا، متمسكين بعراق واحد موحد.

دون أن يفوتنا التثمين بخطوات التعاون مع العراق الشقيق، والذي تجسّد بزيارات على مختلف المستويات، لضمان عودة اللحمة بيننا.

ولا ننسى في هذا المقام أن نهنئ الأشقاء السوريين في نصرهم على الإرهاب، وانتصار إرادتهم، منتظرين أن يتمخّض عن مخرجات العملية السياسية، عودة سورية لمكانتها المركزية في عمقها العربي الأصيل، بعد حربهم التي لن يقبلوا معها بنصر أقل من وحدة أرضهم وتماسك شعبهم.

ونتطلع هنا إلى أن تتمثل إرادة الشعبين في استكمال بناء منظومة التعاون الاقتصادي، نظراً لما تمثله حدودنا المشتركة من امتداد تاريخي لشعوبنا التي تشاركت التطلعات والآمال والجراح وقسوة الأيام، وكانت على الدوام، حالاً واحداً تنبض بالعروبة وبقيم الإسلام السمح.

متطلعين دوماً إلى انخراط البلدين الشقيقين، في عملية سياسية يُسدل الستار معها على مرحلة من مراحل الانقسام والفوضى وعدم الاستقرار، حتى يتمكن الأشقاء من إعادة إعمار ما دمره الإرهاب، وتثبيت أركان السلم الأهلي، عند حدود وطنية تنصهر المكونات داخلها وتعتلي أولوية الهوية الجامعة، على سواها من هويات التقسيم أو التفرقة.

وتابع:

إن المنطقة العربية وهي تشهد حالة غير مسبوقة، من الفوضى وغياب أطر العمل المشترك، لتحتاج منا جميعاً وقفة مراجعة، لا يقل فيها إصرارنا على الاتحاد من أجل أمتنا، والمشاركة في حل قضايانا ضمن مؤسساتنا الجامعة، وهو ما تحتاجه أقطارٌ عربية وتنتظره شعوب.

فأزمتا اليمن وليبيا، تحتاج منا التوافق والاتفاق، والعمل على تقريب وجهات النظر بين الفرقاء، لينال شعبا البلدين الشقيقين حصتيهما من الاستقرار وصناعة المستقبل.

ولن يتأتى ذلك من غير إعادة بناء مؤسسات العمل العربي، ورسم ملامح المرحلة المقبلة على هديٍ من الاتفاق بأن الحل العربي، لأزمتنا هو الحل الفاعل والوحيد.

وختم كلمته قائلاً: نتعهد نحن في أردن العروبة والهوية، أن نضع برنامج عمل؛ متى توافقتم، من أجل البدء في خطوات عملية للمساهمة في وضع حلول واقعية، ضمن مبادرة الحل البرلماني العربي، حتى نكون عند حسن ظن من نمثلهم، شعوبنا التي أرهقها واقعها، تاركين مساحة كافية بيننا وبين الحكومات، لنغيّر بالعمل الجماعي والجهود الجمعية واقعنا نحو آفاق جديدة ومستقبل مشرق.

أجدد الترحيب بكم في بلدكم الثاني، متمنياً لكم إقامة طيبة، وأن تتوج لقاءاتنا بخطوات وبرامج استناداً لمنطلقات ومبادئ اتحادنا البرلماني العربي.

****

كما ألقى السيدات والسادة رؤساء المنظمات العربية والإقليمية والدولية الذين حضروا بصفة مراقب كلمات أكدوا فيها على ضرورة وأهمية تعزيز العمل العربي والإقليمي والدولي المشترك ووقوفهم جميعاً ودعمهم للقضايا العربية العادلة، وشكروا في كلماتهم المملكة الأردنية الهاشمية قيادة وشعباً وحكومة وبرلماناً على استضافتهم أعمال المؤتمر.

هذا وكانت اللجان قد اجتمعت خلال فترة إلقاء السيدات والسادة رؤساء البرلمانات والمجالس ورؤساء الوفود كلماتهم، وأعدّوا تقاريرهم الذي تم عرضها على المؤتمر في جلسته الختامية وتمّت الموافقة عليها وذلك على النحو الآتي:

تقرير لجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية

اجتمعت لجنة **الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية**، في الساعة الخامسة عشرة من يوم الأحد الواقع في 03 آذار / مارس 2019 حيث عقدت اجتماعا حضره ممثلو الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي في البلدان الآتية:

1. المملكة الأردنية الهاشمية.
2. دولة الإمارات العربية المتحدة.
3. مملكة البحرين.
4. الجمهورية التونسية.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
6. جمهورية جيبوتي.
7. المملكة العربية السعودية.
8. جمهورية السودان.
9. الجمهورية العربية السورية.
10. جمهورية الصومال الفيدرالية.
11. جمهورية العراق.
12. سلطنة عمان.
13. دولة فلسطين.
14. دولة قطر.
15. جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية.
16. دولة الكويت.
17. الجمهورية اللبنانية.

18.جمهورية مصر العربية.

19.المملكة المغربية.

20.الجمهورية اليمنية.

بداية، تم تزكية سعادة الدكتور / عودة العودة الرويعي، أمين سر الشعبة البرلمانية، عضو مجلس الأمة –دولة الكويت، رئيساً للجنة، وتزكية سعادة الأستاذ زهير صندوقة، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، مقرراً.

بعد ذلك أقرت اللجنة جدول الأعمال المحال إليها من المؤتمر والمتضمن البنود التالية:

1- إعداد مشاريع القرارات السياسية والبرلمانية.

2- التنسيق لعمل المجموعة العربية في الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية.

3- ما يستجد من أعمال.

قامت اللجنة بمناقشة جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال وتداول الآراء حول مضمونها، وقد خلصت اللجنة إلى التوصيات الآتية:

القرارات السياسية

يؤكد الاتحاد البرلماني العربي، أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية الأولى للأمة العربية، وأنه لا سلام ولا استقرار في المنطقة، بدون حل دائم وشامل للقضية الفلسطينية، على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وذلك على كامل التراب الوطني الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، لكافة الأراضي العربية المحتلة، وقيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى منازلهم التي هجّروا منها، وتعويضهم عما لحق بهم من خسائر طبقاً لقرار الأمم المتحدة 194، الخاص بحق العودة **وعليه فإن اللجنة توصي بالآتي:**

أولاً: الرفض التام لكل المبادرات التي لا تحقق مصالح الشعب الفلسطيني، وعلى رأسها ما يسمى بـ "صفقة القرن"، والتأكيد على دعم الشعب الفلسطيني بقيادة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، في رفضه القاطع لتلك المبادرات، التي تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني، في العودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

ثانياً: يدين اعتداءات الاحتلال على المسجد الأقصى وبواباته، والتي كان آخرها إغلاق باب الرحمة بالسلاسل الحديدية، إلى جانب الاقتحامات اليومية له، ومنع المصلين من الوصول إليه، وتوفير الحماية للمستوطنين أثناء اقتحامهم للمسجد، كتوطئة للتقسيم المكاني والزماني للحرم القدسي الشريف.

ثالثاً: يدين ويرفض قرار حكومة الاحتلال الإسرائيلي قرصنة أموال الشعب الفلسطيني، باقتطاعها جزءاً من عائدات الضرائب الفلسطينية، بذريعة أن جزءاً منها يذهب لرعاية أسر الشهداء والجرحى، وعائلات المعتقلين الأبطال، وفي مخالفة واضحة وخرق فاضح لالتزامات إسرائيل وفق الاتفاقيات الموقعة، وبشكل خاص بروتكول باريس الاقتصادي.

رابعاً: يدعو البرلمانات العربية، إلى العمل مع حكوماتها لإعادة تفعيل شبكة الأمان المالية العربية، التي أقرتها القمم العربية لدعم الشعب الفلسطيني ومؤسساته الشرعية، في مواجهة الحصار المالي الأمريكي، والقرصنة الإسرائيلية لأموال الشعب الفلسطيني.

خامساً: يدعو إلى تنفيذ الخطط التي أقرها الاتحاد البرلماني العربي، خاصة خطة عمل لجنة صمود الشعب الفلسطيني برئاسة السيد مرزوق الغانم رئيس مجلس الأمة الكويتي، لتجميد عضوية الكنيست الإسرائيلي في الاتحاد البرلماني الدولي، لتكون من أهداف الاتحاد البرلماني العربي لعام 2019.

سادساً: يطالب البرلمانات العربية، اتخاذ الإجراءات والتدابير المالية والسياسية، العاجلة والفعالة وتفعيل الصناديق المالية، التي أنشئت من أجل حماية القدس، في وجه الأخطار التي تتعرض لها المقدسات المسيحية والإسلامية، والتصدي لسياسات التطهير العرقي للمقدسيين في مدينتهم.

سابعاً: يدين ما يقوم به الكنيست من إقرار القوانين العنصرية التي ترمي إلى تهجير الشعب الفلسطيني من وطنه من خلال مصادرة أراضيه والتوسع في عمليات الاستيطان المخالفة لكافة القوانين الدولية، وهدم المنازل والقتل المتعمد والاعتقالات التعسفية.

ثامناً: يدعو إلى تفعيل المقاطعة العربية للاحتلال الإسرائيلي، ومساندة حركة المقاطعة العالمية حركة "B.D.S" كأحد الطرق للتصدي لسياسة الاحتلال العنصرية.

تاسعاً: يؤكد على أن المبادرة العربية للسلام، والتي أصبحت دولية طبقاً للرباعية وخارطة الطريق، والتي تنص على أنه لا تطبيع ولا سلام مع الاحتلال الإسرائيلي، إلا بعد الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة، وقيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

عاشراً: يدين قرار الاحتلال الإسرائيلي المتضمن إنهاء مهمة بعثة المراقبة الدولية، بالخليل والتي تمّ نشرها بعد مجزرة شباط / فبراير، عندما قتل مستوطن إسرائيلي 29 فلسطينياً، بينما كانوا يصلون داخل الحرم الإبراهيمي في المدينة، حيث أصدر مجلس الأمن الدولي بتاريخ 18 آذار 1994، قراره رقم "904"، الذي أدان فيه بشدة المجزرة وطالب باتخاذ إجراءات لتوفير الحماية والأمن للشعب الفلسطيني.

حادي عشر: يدين كافة سياسات التطهير العنصري والإحلالي، من قبل الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس، وغيرها من القرى والمدن الفلسطينية ومنها منازل الأسر المقدسية.

ثاني عشر: يدين استمرار الاحتلال الاسرائيلي للجولان العربية السورية المحتل، ومحاولات ضم الجولان وتغيير الهوية السورية، ويؤكد على قرار مجلس الأمن رقم (497)، لعام 1981، والذي يؤكد رفض الاستيلاء على الأراضي بالقوة، ويعتبر قرار الاحتلال الإسرائيلي، بفرض قوانينها وسلطاتها وادارتها باطلاً في مرتفعات الجولان السوري.

ثالث عشر: **التأكيد** على كافة القرارات السابقة الصادرة عن مؤتمرات الاتحاد، ذات الصلة برفض كافة التدخلات والاعتداءات الاجنبية على الدول العربية.

رابع عشر: **الالتزام** بالقرارات التي اتخذت في مؤتمر القدس في إعلان الظهران، وتثمين دور المملكة العربية السعودية تجاه دعم القضية الفلسطينية.

خامس عشر: **دعم وتعزيز الدور** الذي تضطلع به المملكة الأردنية الهاشمية، من خلال الوصاية الهاشمية التاريخية برعايتها للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف.

****

القرارات المتعلقة بالشؤون البرلمانية

أولاً – النشاط داخل الاتحاد البرلماني العربي:

- ضرورة إنشاء وتفعيل اللجان الدائمة والمؤقتة حول فلسطين والقدس والأقصى.

ثانياً – النشاط داخل الاتحاد البرلماني الدولي

1. إعداد مذكرة تتناول القضايا الأساسية التي ستعرض أمام الجمعية العامة 140، المقرر عقدها في الدوحة/ دولة قطر الشقيقة، في نيسان/ أبريل 2019، والجمعية 141 المقرر عقدها في بلغراد (صربيا) خريف 2019، لتوزع على أعضاء الوفود العربية المشاركة.
2. تنظيم اجتماع تنسيقي للوفود المشاركة قبل انعقاد الجمعية 140، والجمعية 141، والتنسيق مع المجموعة العربية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، خصوصاً فيما يتعلق بـ:

أ. وضع جدول أعمال الجمعيتين 140 و141، وإعلام الشعب الأعضاء مسبقاً ببنوده،

ب. دراسة إمكانية تقديم طلب باسم المجموعة العربية لإدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعيتين 140و 141،

ج. التعاون مع ممثل المجموعة العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي،

د. التشاور حول ملء الشواغر الخاصة بالمجموعة العربية، داخل الاتحاد البرلماني الدولي–إن وجدت،

هـ. إعداد تقرير عن وقائع ونتائج الجمعية 140، والجمعية 141، وتعميمه على جميع الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد،

و. التغطية الإعلامية المباشرة لعمل الجمعية 140، والجمعية 141، من خلال موقع الاتحاد الإلكتروني، وكذلك من خلال نشرة الاتحاد: ***"البرلمان"*** .

ز. فتح وتفعيل حسابات للاتحاد البرلماني العربي، في مواقع التواصل الإجتماعي، والتغطية المباشرة واللاحقة لكافة نشاطات الاتحاد.

****

ثالثاً – التعاون البرلماني العربي – الإفريقي :

التباحث مع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الإفريقي حول الأمور التالية:

أ. ضرورة عقد اجتماع لجنة المتابعة مرتين في السنة وفقا لأحكام اللائحة الداخلية للمؤتمر البرلماني العربي الإفريقي كون المؤتمر (14) شكل لجنة المتابعة الجديدة على النحو التالي:

عن الجانب العربي: مصر، الكويت، لبنان، ليبيا وفلسطين.

وعن الجانب الإفريقي: بوروندي، غينيا، مالي، ناميبيا، أوغندا.

ب. تنظيم الندوة البرلمانية المشتركة في عام 2019 تحت عنوان:

"تحديات العولمة وأثرها على الثقافات الوطنية في العالم العربي وإفريقيا"

ج. عقد المؤتمر العربي – الإفريقي الخامس عشر في خلال عام 2019، وتكليف الأمانة العامة للاتحاد العربي بإجراء مشاورات مع الشعب البرلمانية العربية من أجل تحديد مكان وزمان الاجتماع.

د. تفعيل وتشكيل لجان صداقة ثنائية بين البرلمانات العربية والبرلمانات الأفريقية.

هـ. حث البرلمانات العربية والأفريقية على الطلب من حكوماتهم رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي.

رابعاً – العلاقات مع البرلمانات والمنظمات الأخرى :

1. تعزيز العلاقة مع جامعة الدول العربية، وتبادل الزيارات في المؤتمرات النظامية التي ينظمها الطرفان.
2. تعزيز العلاقة مع البرلمان العربي.
3. تعزيز العلاقة مع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية.

4. مواصلة وتعزيز العلاقات مع اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتبادل الزيارات في المؤتمرات النظامية، والدورات التي ينظمها الطرفان.
5. المشاركة في المؤتمر السنوي الدوري للاتحاد البرلماني الإفريقي.
6. المشاركة في الاجتماع السنوي للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط والجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط.
7. المشاركة في المؤتمرات السنوية لكل من الجمعية البرلمانية الآسيوية، ورابطة الدول المستقلة، وهيئة مشرعي الولايات الأمريكية.
8. العمل على توقيع اتفاق تعاون مع المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية، وتفعيلها إن وجدت.
9. توجيه الدعوات إلى ممثلي المنظمات الإقليمية والدولية التي يتعامل معها الاتحاد لحضور أعمال المؤتمر القادم للاتحاد.

خامساً – التنسيق لعمل المجموعة العربية في الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية:

1. تعزيز المواقف العربية المشتركة في الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية، من خلال التنسيق المسبق لأعمالها، خاصة أن مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي، يعقد في شهر آذار / مارس من كل عام، أي قبل انعقاد أعمال الاتحاد البرلماني الدولي، واتحاد مجالس الدول الأعضاء ومنظمة التعاون الإسلامي.
2. أهمية طرح القضايا التي تمس الأمة العربية وقضاياها، على جداول أعمال الاتحادات البرلمانية.
3. أهمية أن يحظى التمثيل العربي في الاتحادات، بدور فاعل. وتمثيل لكل الشعب البرلمانية العربية، بشكل دوري ومتفق عليه.
4. التأكيد على أهمية الدبلوماسية البرلمانية العربية، في التصدي للقرارات ذات الآثار السلبية على المنطقة العربية.
5. دعم دور الاتحاد البرلماني العربي، في ابراز التعاون والتنسيق والاتفاق على القضايا والموضوعات والمشكلات والأخطار، التي تهدد العالم العربي في مختلف المحافل البرلمانية التي يشارك فيها الاتحاد.

واختتمت اللجنة أعمالها في الساعة الثامنة عشرة من يوم الأحد الواقع في 2019/03/03.

****

تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

اجتمعت **لجنة الشؤون المالية والاقتصادية** في الساعة الثانية عشرة من يوم الأحد الواقع في 03 آذار / مارس 2019، حيث عقدت اجتماعا حضره ممثلو الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي في البلدان الآتية:

1. المملكة الأردنية الهاشمية.
2. دولة الإمارات العربية المتحدة.
3. مملكة البحرين.
4. الجمهورية التونسية.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
6. جمهورية جيبوتي.
7. المملكة العربية السعودية.
8. جمهورية السودان.
9. الجمهورية العربية السورية.
10. جمهورية الصومال الفيدرالية.
11. جمهورية العراق.
12. سلطنة عمان.
13. دولة فلسطين.
14. دولة قطر.
15. جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية.
16. دولة الكويت.
17. الجمهورية اللبنانية.
18. جمهورية مصر العربية.
19. المملكة المغربية.
20. الجمهورية اليمنية.

بداية، تم انتخاب سعادة السيد أحمد يوسف النعيمي – عضو المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة – رئيساً للجنة، وسعادة الأستاذ محمد خير العكام، عضو مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية، مقرراً.

بعد ذلك أقرت اللجنة جدول الأعمال المحال إليها من المؤتمر والمتضمن البنود التالية:

1- الحساب الختامي لعام 2018.

2- مشروع برنامج العمل ومشروع موازنة الاتحاد لعام 2019.

3- ما يستجد من أعمال.

قامت اللجنة بمناقشة جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال وتداول الآراء حول مضمونها، وقد خلصت اللجنة إلى التوصيات التالية:

أولاً- حول الحساب الختامي لعام 2017

1. الموافقة على مذكرة الأمانة العامة للاتحاد، حول تنفيذ ميزانية الاتحاد وبيان المركز المالي للدورة المالية 2018، وحسابات ميزانية بناء المقر الدائم للاتحاد.
2. الموافقة على تقرير المحاسب القانوني.

ثانياً – مشروع برنامج العمل ومشروع موازنة الاتحاد لعام 2019:

1- الموافقة على برنامج عمل الاتحاد خلال العام 2019.

2- الموافقة على الاعتمادات المرصودة في مشروع موازنة الاتحاد للعام 2019، والبالغة (1,402,710)، فقط مليون وأربعمائة وألفان وسبعمائة وعشرة دولار أمريكي لا غير.

3- إقرار النسب المقترحة لتوزيع الاعتماد المرصود على الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد، وفقاً للجدول المبين أدناه (مرفق رقم 1)، ومطالبة الشعب البرلمانية بسداد مساهماتها بدءاً من شهر كانون الثاني/يناير 2019، حتى يتسنّى للاتحاد الوفاء بالتزاماته، وللأمانة العامة للاتحاد القيام بواجباتها، ومواصلة أنشطتها. والبالغة ما مقداره (1,282,710) فقط مليون ومئتان واثنان وثمانون ألفاً وسبعمائة وعشرة دولار أمريكي.

4- إقرار الايرادات التي ستنجم عن استثمار مبلغ الوديعة العائدة لحساب بناء مقر الاتحاد البرلماني العربي عبر، MED INCOME FUN I، لدى بنك البحر المتوسط في بيروت، وتحويل الفائدة الناجمة عن الاستثمار إلى ميزانية الاتحاد لعام 2019، والمقدرة بمبلغ إجمالي قدره (120,000) فقط مائة وعشرون ألف دولار أمريكي لا غير.

5- مطالبة الشعب البرلمانية المدينة بديون عام 2018، وما قبل للتكرم بسداد ما عليها من مستحقّات في أقرب وقت، وإلى أن يتحقق ذلك اللجوء لتغطية العجز من الوديعة العائدة لحساب بناء مقر الاتحاد، وسيتم إعادة المبالغ المستخدمة إلى الحساب بعد تسديد الالتزامات.

6- تمديد العمل بالقرارات الصادرة عن اجتماعات اللجنة التنفيذية، ومؤتمرات الاتحاد ورئاسته، والمتعلقة بالنقل المؤقت لمقر الاتحاد البرلماني العربي، من دمشق الى بيروت، وصرف المبالغ المترتبة عن تنفيذ القرارات من الأموال الاحتياطية من ميزانية الاتحاد.

7- تكليف المحاسب القانوني فاروق طانيوس سمعان بتدقيق حسابات الاتحاد لعام 2019.

8- تكليف الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، بتنفيذ أحكام الموازنة وفقاً لميثاق الاتحاد وأنظمته النافذة.

مرفق رقم (1)

جدول توزيع مساهمات الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد في موازنة عام 2019 بالدولار الأمريكي

الرقم	البلـد	مساهمة عام 2019	
		النسبة	المبلغ
.1	الأردن	**3.22**	**41,360**
.2	الإمارات	**8.36**	**107,250**
.3	البحرين	**3.22**	**41,360**
.4	تونس	**4.02**	**51,700**
.5	الجزائر	**7.13**	**91,520**
.6	جيبوتي	**0**	**–**
.7	السعودية	**8.36**	**107,250**
.8	السودان	**2.08**	**26,730**
.9	سوريا	**5.60**	**71,500**
.10	الصومال	**0**	–
.11	العراق	**8.36**	**107,250**
.12	عُمان	**4.11**	**52,800**
.13	فلسطين	**0.45**	**5,610**
.14	قطر	**8.36**	**107,250**
.15	جزر القمر	**0**	–
.16	الكويت	**8.36**	**107,250**
.17	لبنان	**3.22**	**41,360**
.18	ليبيا	**8.36**	**107,250**
.19	مصر	**7.13**	**91,520**
.20	المغرب	**7.13**	**91,520**
.21	موريتانيا	**0.45**	**5,500**
.22	اليمن	**2.08**	**26,730**
الإجمالـي		**100**	**1,282,710**

ثالثا–عقد الاجتماعات:

- العمل على عقد اجتماع للجنة الشؤون المالية والاقتصادية قبل المؤتمر بوقت كاف.

واختتمـت اللجنـة أعمالهـا في السـاعة الثالثـة عشـرة والنصـف مـن يـوم الأحـد الواقـع في 2019/03/03.

****

تقرير لجنة شؤون المرأة والطفولة

اجتمعت **لجنة شؤون المرأة والطفولة**، في الساعة الثالثة عشرة من يوم الأحد الواقع في 03 آذار / مارس 2019، حيث عقدت اجتماعاً حضره ممثلو الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي في البلدان الآتية:

1. المملكة الأردنية الهاشمية.
2. دولة الإمارات العربية المتحدة.
3. مملكة البحرين.
4. الجمهورية التونسية.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
6. جمهورية جيبوتي.
7. المملكة العربية السعودية.
8. جمهورية السودان.
9. الجمهورية العربية السورية.
10. جمهورية الصومال الفيدرالية.
11. جمهورية العراق.
12. سلطنة عمان.
13. دولة فلسطين.
14. دولة قطر.
15. جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية.
16. دولة الكويت.
17. الجمهورية اللبنانية.
18. جمهورية مصر العربية.
19. المملكة المغربية.
20. الجمهورية اليمنية.

بداية، تم انتخاب سعادة الدكتورة فاطمة عبد الجبار الكوهجي، عضو مجلس الشورى- مملكة البحرين، رئيساً للجنة، وسعادة السيدة إيمان مصطفاوي، عضو بالمجلس الشعبي الوطني – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مقرراً.

بعد ذلك أقرت اللجنة جدول الأعمال المحال إليها من المؤتمر والمتضمن البنود التالية:

1- خطة عمل لجنة شؤون المرأة والطفولة.
2- المؤتمر البرلماني العربي الخاص حول تفعيل دور المرأة العربية.
3- ما يستجد من أعمال.

قامت اللجنة بمناقشة جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال وتداول الآراء حول مضمونها، وقد خلصت اللجنة إلى التوصيات التالية:

أولاً – خطة عمل لجنة شؤون المرأة والطفولة:

1- متابعة العمل على تنفيذ الهدف الرابع المتعلق بتنشيط عمل لجنة المرأة في الاتحاد البرلماني العربي، من الاستراتيجية الموضوعة للاتحاد البرلماني العربي، للفترة الممتدة بين الأعوام 2018-2022، والتي وافق عليها المؤتمر الرابع والعشرون للاتحاد، الذي انعقد في الرباط يومي 20-2017/03/21.

2- اعتماد المقترحات المقدمة " **حول آليات تفعيل دور المرأة العربية** " من قبل ممثلو الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي في البلدان الآتية:

- المملكة الأردنية الهاشمية.
- الجمهورية التونسية.
- المملكة العربية السعودية.
- جمهورية مصر العربية.

3- العمل على دعوة اللجنة التحضيرية المنبثقة عن لجنة المرأة والطفولة، إلى الاجتماع في أقرب وقت من أجل وضع آليات لتفعيل دور المرأة استناداً إلى المقترحات المقدمة من الشعب البرلمانية العربية.

4- التأكيد على الانتقال من الأقوال إلى الأفعال، في تنفيذ خطة عمل لجنة المرأة في الاتحاد البرلماني العربي، والمتضمنة البنود التالية:

1. وضع آلية تواصل بين الاتحاد البرلماني العربي، والمنظمات الدولية والهيئات البرلمانية المعنية بشؤون المرأة والطفل، لاسيما في اللقاءات والمؤتمرات التي تعقد في إطار الاتحاد البرلماني الدولي، والإفريقي، والإسلامي، وكذلك في مؤتمرات التعاون البرلماني العربي – الإفريقي.
2. تنظيم ندوات برلمانية للنساء البرلمانيات، وإقامة حوار للبرلمانيات العربيات مع البرلمانيات من مختلف قارات العالم.
3. التأكيد على مشاركة البرلمانيات العربيات، في الوفود البرلمانية العربية، المشاركة في المؤتمرات الإقليمية والدولية.

4. تزويد الأمانة العامة للاتحاد بالتشريعات العربية، في مجال المرأة والطفولة لنشرها على الموقع الإلكتروني للاتحاد.
5. دعوة الشعب البرلمانية للعمل على:
أ. اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على المساس بمبدأ العدالة والإنصاف وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل.
ب. حظر كل ما يؤدي إلى الانتقاص من كرامة المرأة.
ج. فرض الحماية القانونية للمرأة، وضمان فعاليتها، وإشراكها في رسم السياسات الوطنية لتحقيق تنمية مستدامة.
د. إيجاد بيئة وظروف روحية وأخلاقية، وثقافية، واجتماعية مناسبة، لتقدم شخصية المرأة وتطورها.
هـ. تقديم الصورة الصحيحة للمرأة ودورها الإيجابي في المجتمع، بما يحفظ كرامتها عبر الأجهزة الإعلامية والمناهج التعليمية.
و. دعم المرأة الريفية والبدوية.
ز. مكافحة كافة أنواع العنف ضد المرأة.
6. تقديم تقرير سنوي شامل أمام مؤتمر الاتحاد، تعرض فيه منجزات اللجنة، في خلال العام، وكذلك برامجها وخطتها المستقبلية لإيجاد الدعم الكافي لإنجازها.
7. وضع آلية محددة لمساهمة لجنة المرأة والطفولة في منظمة المرأة العربية.
8. إنشاء صفحة خاصة بلجنة المرأة والطفولة على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني العربي. وذلك، لتمكين البرلمانيات العربيات، من التواصل والتخاطب وتبادل الخبرات والتجارب، والتعريف بقضايا المرأة ومبادرات الاتحاد في سبيل النهوض بها.
9. وضع لائحة تنظيمية لعمل لجنة شؤون المرأة والطفولة.
10. مطالبة الشعب البرلمانية العربية، بتشكيل لجان خاصة بشؤون المرأة والطفولة.
11. حثّ الشعب البرلمانية على ضرورة التدريب وتبادل الخبرات بين البرلمانيات العربيات، والناشطات في مؤسسات المجتمع المدني.
12. إيلاء المرأة الفلسطينية، التي تعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي اهتماماً خاصاً، وإعداد تقارير حول ما تعانيه من انتهاكات لحقوقها، ودعمها لتمكينها من الصمود.
13. وضع حد لظاهرة مكافحة تسرب الأطفال من التعليم.
14. مكافحة عمل الأطفال دون سن (18) عاماً.
15. العمل على مساعدة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

ثانياً – المؤتمر البرلماني العربي الخاص حول تفعيل دور المرأة العربية:

- تكليف الأمانة العامة للاتحاد بمتابعة إجراء الاتصالات اللازمة مع الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد، من أجل بحث إمكانية استضافة أعمال المؤتمر البرلماني العربي الخاص حول تفعيل دور المرأة العربية خلال العام 2019.
- المحاور المقترحة للمؤتمر:
  - **المحور الأول: الدور السياسي للمرأة:**

أ) المرأة والمشاركة السياسية:

. البرلمان

. المجالس البلدية

. الجهاز التنفيذي للدولة

. القضاء

  - **المحور الثاني: المرأة والتنمية المستدامة:**

أ) دور المرأة في التنمية الاقتصادية:

. دور المرأة في النهوض بالأسرة.

  - **المحور الثالث:**

. الإطار القانوني لمكافحة العنف ضد المرأة.

واختتمت اللجنة أعمالها في الساعة الخامسة عشرة من يوم الأحد الواقع في 2019/03/03.

****

كما اجتمعت لجنة الصياغة خلال فترة إلقاء السيدات والسادة رؤساء البرلمانات والمجالس ورؤساء الوفود كلماتهم، وأعدت مشروع البيان الختامي الذي عرض على المؤتمر في جلسته الختامية، وتمت الموافقة عليه بعد إضافة التعديلات التي قدمها السيدات والسادة رؤساء البرلمانات والمجالس ورؤساء الوفود.

وقد صدر عن هذه الدورة البيان الآتي:

البيان الختامي الصادر عن

المؤتمر التاسع والعشرون

للاتحاد البرلماني العربي

" القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين "

المملكة الأردنية الهاشمية– عمان، 3–4 آذار / مارس 2019

تحت الرعاية السامية **لحضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه،** وإعمالاً لميثاق الاتحاد البرلماني العربي، وبناء على توصية اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، في دورتها الرابعة والعشرين، واستجابة لدعوة كريمة من معالي الدكتور علي عبد العال، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب المصري، والدعوة الكريمة من معالي المهندس عاطف الطراونة، رئيس مجلس النواب الأردني، انعقد في عمان، عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية، يومي الثالث والرابع من شهر آذار / مارس 2019، المؤتمر التاسع والعشرون للاتحاد البرلماني العربي.

وقد عكف المؤتمر على دراسة موضوع **"القدس عاصمة أبدية لدولة فلسطين"**، الموضوع الرئيسي والوحيد المطروح للنقاش على جدول أعمال المؤتمر.

وقد أقر المشاركين البيان الختامي التالي:

نحن رؤساء البرلمانات والمجالس العربية والأعضاء، المجتمعين في الدورة التاسعة والعشرين للاتحاد البرلماني العربي، في المملكة الأردنية الهاشمية، وتأكيدًا منا على التمسك بالمبادئ والأهداف والمرامي الواردة في ميثاق الاتحاد البرلماني العربي ونظامه الداخلي، وانطلاقاً من التاريخ المشترك ووحدة الحال والمصير ومبادئ العمل العربي المشترك، بما يراعي المصالح العليا للأمة العربية، واستشعاراً بمسؤوليتنا التاريخية تجاه بلداننا العربية، نؤكد أهمية بحث التحديات التي تواجه الأمة العربية، والتمسك بتوحيد جهود دعم القضية الفلسطينية على الصعد كافة، وضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة أي مخططات تستهدف تصفية القضية على حساب حلول مجتزأة، الامر الذي ننظر اليه كبرلمانيين، بأنه يهدد مستقبل المنطقة واستقرارها وسلامة أراضيها، ولان شعار مؤتمرنا **"القدس عاصمة أبدية لدولة فلسطين"** فإن القول لابد ان يتطابق مع سلة من الأفعال عبر إجراءات ومبادرات، لابد من ان تتبلور عبر توافق لتشكيل خلايا عمل برلمانية عربية والسعي بكل المحافل والمنابر، من اجل دعم صمود الفلسطينيين على ارضهم، وانتصار عدالة قضيتهم، **وعليه فإن الاتحاد البرلماني العربي:**

أولاً: يؤكد على مركزية القضية الفلسطينية، بصفتها أولوية تتقدم قضايانا، وأن أي حل يتجاوز الحقوق الفلسطينية المنصوص عليها في قرارات الشرعية الدولية، والمتوافق عليها في المبادرة العربية للسلام، هو حل غير قابل للحياة.

ثانياً: إن دعم صمود الأشقاء الفلسطينيين في نضالهم التاريخي، والدفاع عن حقوقهم، هو ثابت عربي، وعلى البرلمانات العربية، مواصلة العمل في تقديم الدعم السياسي المطلوب، لحشد التأييد الدولي لمناصرة الأشقاء الفلسطينيين، وعدالة قضيتهم وصون مستقبل الأجيال.

ثالثاً: يؤكد رؤساء المجالس والبرلمانات العربية، على أن إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، وإعادة الأمن والاستقرار في المنطقة، لن يتأتى إلا عبر إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، والمضي قدماً في عملية سياسية اساسها التسوية العادلة لقضايا الوضع النهائي، وتوصلنا في نهاية المطاف لإعلان قيام دولة فلسطين العربية وعاصمتها القدس، على حدود الرابع من حزيران من العام ١٩٦٧، وضمان حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين.

رابعاً: نؤكد أن استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، ومحاولات الاحتلال المستمرة لطمس معالم المدينة المقدسة، من خلال المساس بالوضع التاريخي القائم، هو استفزاز لمشاعر العرب والمسلمين، وينذر بمرحلة أكثر تعقيداً. وان المطلوب العمل قدما لحماية القدس من اي محاولات تستهدف العبث بهويتها التاريخية بصفتها مهبطاً للرسالات السماوية، ولحملها هوية إسلامية تمثل أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين .

خامساً: يدعم الاتحاد البرلماني العربي، جهود المملكة الأردنية الهاشمية في الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية، والجهود التي يبذلها جلالة الملك عبد الله الثاني في دعم صمود المقدسيين.

سادساً: يثمن الاتحاد البرلماني العربي، الخطوات والاستجابات السريعة التي يقوم بها جلالة الملك عبد الله الثاني، في وقف الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة في القدس الشريف، والتي كان آخرها إعادة فتح باب الرحمة أمام المصلين المقدسيين، والتي تمثل سداً منيعاً في وجه غطرسة الاحتلال الاسرائيلي، ما يخدم فرص التمسك بالقدس كعاصمة ابدية لفلسطين لتجسد المدينة قيم العيش المشترك بين الأديان، وقيم تعاليم الدين الاسلامي السمحة، والتي تلتزم بالاعتدال والتسامح كمبادئ وثوابت .

سابعاً: إن التمسك بالمبادرة العربية للسلام، كإطار مرجعي لأي تسوية نهائية للقضية الفلسطينية، هو الطريق الوحيد لمواجهة غياب الإرادة الدولية في ضمان الحل العادل لحقوق الشعب الفلسطيني.

وهنا يؤكد المجتمعون موقفهم الثابت الذي سبق وأن اتخذه الاتحاد، في المؤتمر الطارئ في الرباط باعتبار الولايات المتحدة الأميركية دولة منحازة، ولم تعد وسيطاً نزيهاً في عملية السلام ما دامت تنتهج سياسة أحادية في قراراتها، وغير محايدة تصب في الانحياز لصالح المحتل الإسرائيلي، وآخرها القرار غير الشرعي والأرعن المتعلق بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والذي سيجعل عملية السلام في الشرق الأوسط في

مهب الريح، ويفتح المنطقة على مستقبل مظلم يتهدّده العنف والتطرف الفكري والعقائدي والنزعات الدموية العمياء.

ثامناً: إن الإجراءات الإسرائيلية الأحادية المتمثلة بالتوسع بمشروعها الاستيطاني، عبر مصادرة الأراضي الفلسطينية ومحاولات فرض مبدأ يهودية الدولة، هو مخطط يرمي لفرض سياسة الأمر الواقع، ما يتطلب جهداً عربياً في وضع حد لهذا الانتهاك الخطير، والتأكيد على أن الحق الإسلامي والمسيحي في القدس هو حق أبديّ وتاريخيٌ وخالد، ولن نقبل المساس به.

تاسعاً: ان المجتمعون يدعمون مقترح مجلس الأمة الكويتي، في دعم جهود المصالحة الفلسطينية، ويتبنون تشكيل لجنة برلمانية عربية تبحث مع الأطراف الفلسطينية سبل المصالحة، وانهاء الخلافات فيما بينهم، وهو ما يصب في مصلحة توحيد المواقف الفلسطينية والعربية، لمواجهة الاحتلال الاسرائيلي، ووقف انتهاكاته بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، الذي مازال يقاوم كل أوجه الانتهاكات منذ أكثر من سبعين عاما.

عاشراً: كما يدعم الاتحاد البرلماني العربي، المقترح الذي سيتم التقدم به باسم المجموعة العربية في الاتحاد البرلماني الدولي، الذي سينعقد في الدوحة مطلع الشهر المقبل، والذي سيتضمن المطالبة بتحصيل دعم دولي يكفل حماية الشعب الفلسطيني من مسلسل الاعتداءات الاسرائيلية، ويصون للأجيال القادمة مستقبلهم امام آلة الاحتلال الغاشم.

حادي عشر: يشدد المجتمعون على مواصلة تكثيف الجهود وتوحيد الموقف العربي من أجل مخاطبة العالم بلغة مشتركة، حيال قضيتنا المركزية، فلسطين، لتكتسب الأهمية التي يجب أن تحظى بها أمام دول العالم وفي المحافل الدولية؛ بما يضمن الحشد والتأييد لعدالة القضية الفلسطينية ورفع الظلم عن الشعب الفلسطيني الشقيق.

ثاني عشر: يؤكد المجتمعون أهمية مواصلة دعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، كي تواصل تقديم خدماتها الصحية والتعليمية للاجئين، مؤكدين هنا أن ملفات اللاجئين والقدس وحق العودة والتعويض، هي من ملفات الحل النهائي لتسوية القضية الفلسطينية.

ثالث عشر: إن واحدة من أهم خطوات دعم الأشقاء الفلسطينيين، تتطلب التأكيد على كافة قرارات القمم العربية، الخاصة بعدم التطبيع مع إسرائيل، وعليه ندعو إلى موقف الحزم والثبات بصد كل أبواب التطبيع مع إسرائيل.

على هذا اتفق المجتمعون من رؤساء وممثلي الوفود البرلمانية العربية المشاركة في الدورة التاسعة والعشرين للاتحاد البرلماني العربي في عمّان، على شعار **"القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين"**، وعليه يؤكدون التفافهم وتماسكهم، حول هذه المضامين والمبادئ .

والله ولي التوفيق.

حرّر في عمان – المملكة الأردنية الهاشمية يوم الإثنين الواقع في 04 آذار / مارس 2019.

****

كما صدر عن هذه الدورة اعلان عمان الآتي:

إعلان عمان الصادر عن
المؤتمر التاسع والعشرون
للاتحاد البرلماني العربي
" القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين"
المملكة الأردنية الهاشمية– عمان، 3–4 آذار / مارس 2019

إن المملكة الأردنية الهاشمية، وهي تستضيف إعمال الدورة ٢٩ للاتحاد البرلماني العربي، تثمن روح الأخوة والمحبة التي سادت خلال الاجتماعات التحضيرية والتشاورية مروراً بجلسات الرؤساء واللجان الفرعية، وحتى لحظة صياغة البيان الختامي، لتتصدر القضية الفلسطينية جدول أعمال الدورة، وتتوحد المواقف خلف شعار "القدس عاصمة الدولة الفلسطينية".

إن الأردن حريص على أن يبقى بيت التوافق العربي، عبر تاريخ من احتضانه لاجتماعات العرب، على المستويات كافة، متعهداً باستكمال مسارات العمل العربي المشترك، وإعادة الزخم لقيم التضامن والتلاحم بين الشعوب العربية.

وسيبقى الأردن على الدوام في مقدمة كل جهد لدعم القضية المركزية، للأمتين العربية والإسلامية؛ القضية الفلسطينية، ولن تتوقف المملكة عن بذل أي جهد يصب في مصلحة الشقيق الفلسطيني، وينتهي بإعلان قيام الدولة الفلسطينية، كاملة السيادة والكرامة على ترابها الوطني، وعاصمتها القدس الشرقية.

ونؤكد في هذا المقام أن أي حلول تتجاوز مقررات الشرعية الدولية، وأطر المبادرة العربية للسلام، والتي تنص على حل الدولتين، والتوصل لحل عادل عبر التفاوض على قضايا الوضع النهائي، المتمثلة بملف اللاجئين، والقدس والمياه والحدود، هي حلول غير قابلة للحياة، خصوصاً في ظل الظلم التاريخي الذي تعرض له الأشقاء الفلسطينيون على مدى أكثر من سبعين عاماً.

ونحذر من أي محاولة تمس بالوضع التاريخيّ والقانونيّ القائم للقدس والمقدسات، ومحاولات طمس هوية المدينة المقدسة، والإجراءات الإسرائيلية الأحادية، التي تمثل انتهاكات مستمرة وتصعيد خطير.

كما أن الأردن ومن منطلق الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية، في القدس الشريف، سيواصل دوره في رعاية المدينة المقدسة، وهذا من الثوابت التي لن تحيد المملكة عن تأديتِها، وذلك في سبيل دعم صمود المقدسيين، وحماية أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، ومسرى النبي محمد (صلى) ومهد المسيح عليهما السلام، ووضع حد للانتهاكات الإسرائيلية المستمرة فيها، فهذه المدينة المقدسة يجب أن تكون مفتاحاً للسلام والوئام.

لقد كان لخطوات جلالة الملك عبد الله الثاني وتحركه السريع، الأثر في وقف الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة في القدس الشريف، والتي كان آخرها إعادة فتح باب الرحمة أمام المصلين المقدسيين. وهي الخطوات التي مثلت رادعاً أمام التعنت الإسرائيلي وإجراءات الاحتلال الأحادية. ما يخدم التمسك بهوية القدس كعاصمة أبدية لفلسطين وتجسد المدينة قيم العيش المشترك بين الأديان.

إننا في الأردن نحذر من مخاطر المشروع التوسعي الاستيطاني الإسرائيلي، على حساب التراب الوطني الفلسطيني، ونشدد على رفض أي محاولات لفرض سياسة الأمر الواقع، ما يتطلب جهداً عربياً موحداً للتصدي لاستمرار المحاولات الإسرائيلية، في مصادرة المزيد من حقوق الشعب الفلسطيني.

ونعتبر أن من تجليات دعم الحقوق الفلسطينية، هو مواصلة دعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، كي تواصل تقديم خدماتها الصحية والتعليمية، حتى تظل قضية اللاجئين الفلسطينيين ومظلوميتهم، تضغط على عصب دول العالم، وتضعهم أمام مسؤولياتهم الإنسانية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

صدر في عمان يوم الاثنين في 4 اذار / مارس لعام 2019.

****

وصدر عن الدورة أيضاً:

انتقال الرئاسة:

انتقال رئاسة الاتحاد من الشعبة البرلمانية المصرية، ممثلة في شخص معالي الدكتور علي عبد العال، رئيس مجلس النواب في جمهورية مصر العربية، إلى الشعبة البرلمانية الأردنية، ممثَّلةً في شخص معالي المهندس عاطف الطراونة، رئيس مجلس النواب في المملكة الأردنية الهاشمية.

تعيين الأمين العام:

وافق المؤتمر بالإجماع على إعادة تعيين السيد فايز الشوابكة، في منصب الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، لفترة أربع سنوات قادمة، اعتباراً من نهاية مدته الحالية في 31 كانون الأول / ديسمبر 2019، على أن تحتفظ سلطنة عمان الشقيقة، بحقها في الدورة القادمة، والتي تنازلت عن هذا الموقع للروابط الأخوية التي تربط بين سلطنة عمان الشقيقة، والمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة.

****

ملاحظة: كافة القرارات التي صدرت عن المؤتمر تم توزيعها بموجب الكتاب رقم 217، تاريخ 2019/03/09، ونُشرت على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني العربي وفق الرابط التالي:
http://www.arabipu.org/upload/OrganUnion/3004256896.pdf

وفي نهاية المؤتمر قرر المجتمعون:

1- توجيه برقية شكر وامتنان لحضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه، تعبيراً عن التقدير لرعاية جلالته للمؤتمر.

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

حفظه الله وأعز ملكه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لنا أن نتقدم من مقام جلالتكم، بعظيم الشكر والتقدير على رعايتكم الكريمة للدورة التاسعة والعشرين للاتحاد البرلماني العربي، والذي استضافته العاصمة الأردنية عمان، مما كان له الأثر الكبير في نفوسنا جميعاً، وإننا نؤكد على التمسك بالمبادئ والأهداف الواردة في ميثاق الاتحاد البرلماني العربي ونظامه الداخلي، منطلقين من التاريخ المشترك ووحدة الحال والمصير ومبادئ العمل العربي المشترك، بما يراعي المصالح العليا للأمة العربية.

وإننا إذ نؤكد بأن شعار المؤتمر وهو القدس عاصمة أبدية لدولة فلسطين، فإننا نثمّن موقف جلالتكم الداعم للقضية الفلسطينية، وحرصكم على إيجاد كل حل عادل يضمن للفلسطينيين حقهم المشروع في إقامة دولتهم المستقلة، على ترابهم الوطني وعاصمتها القدس الشرقية، وأن الاتحاد البرلماني العربي، وهو الممثل للشعوب العربية، ليؤكد على دعم جلالتكم في مساعيكم بهذا الاتجاه، مؤكدين في الوقت نفسه على دعم جهود الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية، رافضين أي مساس بالوضع القانوني والتاريخي للمدينة المقدسة.

مقدّرين عالياً الدور الذي يقوم به مجلس النواب الأردني، ورئاسته الجليلة ممثلة بشخص سعادة المهندس عاطف الطراونة، رئيس مجلس النواب في كافة المحافل الدولية، خدمة لقضايانا العربية والإسلامية.

حفظ الله جلالتكم نصيراً للسلام وحفظ الأردن أمناً مستقراً في ظل قيادتكم الحكيمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رؤساء البرلمانات والمجالس العربية ورؤساء الوفود والمشاركين

عمان 4 آذار 2019

****

2- توجيه برقية شكر إلى معالي المهندس عاطف الطراونة، رئيس مجلس النواب في المملكة الأردنية الهاشمية، تعبيراً عن شكر المؤتمر لاهتمام الشعبة البرلمانية الأردنية، وكوادرها الإدارية بإنجاح أعمال المؤتمر.

معالي المهندس عاطف الطراونة الأكرم

رئيس الاتحاد البرلماني العربي/ رئيس مجلس النواب الأردني – عمان

تحية طيبة وبعد،

يسرنا نحن رؤساء المجالس والبرلمانات، والوفود وكافة المشاركين في المؤتمر التاسع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي، أن نتقدم من معاليكم بخالص الشكر وعظيم الامتنان، على ما أحطتمونا به من حفاوة وتكريم أثناء تواجدنا في بلدكم الشقيق، وحسن إدارتكم لاجتماعاتنا وما تمخضت عنه من قرارات. ونكرر شكرنا وتقديرنا لكم ولزملائكم الأفاضل ولكوادر مجلسكم الكريم.

ممتنين لكم دوام التوفيق والنجاح.

رؤساء المجالس والبرلمانات

ورؤساء الوفود المشاركة

عمان في 4 آذار/ مارس 2019

****